جامعة مولود معمري– تيزي وزو–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية

الأمن الإقتصادي العربي بين التجارب التكاملية وتحديات العولمة الإقتصادية

دراسة حالة إتحاد المغرب العربي

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: دراسات أورومتوسطية ومغاربية التعاون والأمن

إعداد الطالب:
بولودان عبد الرزاق

إشراف الأستاذ:
أ.د.سالم برقوق

لجنة المناقشة:

أ.د. بغزوز عمر ، أستاد جامعة مولود معمري - تيزي وزو-.....رئيسا

أ.د. برقوق سالم ، أستاد جامعة الجزائر 3.....مشرفا ومقررا

أ.د. بن عبد العزيز مصطفى ، أستاد جامعة الجزائر 3.....عضوا مناقشا

تاريخ المناقشة: 02_12_2014

"الذين آمنو ولم يلبسو إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون "

شكر

الحمد لله الذي وفقني للقيام بهذا العمل المتواضع و ما توفيقي إلا بالله

أود أن أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف " سالم برقوق "

عرفانا بالمجهودات التي بذلها معي ، و التوجيهات القيمة التي زودني و التسهيلات التي قدمها لي طيلة إعدادي لهذا البحث

كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة "بخزوز عمر "وبن عبد العزيز مصطفى" على قبول قراءة ومناقشة عملي المتواضع

كما أوجه الشكر الجزيل لجميع أساتذة قسم العلوم السياسية وخاصة

أساتذة الدفعة

الإهداء

إلى أمي و أبي ...

عرفانا مني بفضلهما

ورجاءا وطلبا لرضاهما

إلى كل عائلتي إخوة وأخوات وأصهارنا

إلى صديقي "ياسين بورويسة" الذي

طالما قاسمني همومه الحياة إلى "عبد

السلام حاروش" تحية خاصة لهما

إلى المستضعفين من المسلمين في

العالم

فهرس

شكر
الإهداء
فهرس
فهرس الأشكال
فهرس الجداول
مقدمة..... 01

الفصل الأول:الأمن الإقتصادي، التكامل الإقليمي، والعولمة الإقتصادية(إطارنظري)..... 18
المبحث الأول:التكامل الإقتصادي الإقليمي، مدخل مفاهيمي..... 19
المطلب الأول:مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي..... 19
المطلب الثاني:أشكال ونظريات التكامل الإقتصادي الإقليمي..... 24
المبحث الثاني:العولمة والعولمة الإقتصادية دراسة في المفاهيم والأسس..... 32
المطلب الأول:مفهوم العولمة..... 32
المطلب الثاني:العولمة الإقتصادية ومؤسساتها..... 41
المبحث الثالث:الأمن والأمن الإقتصادي دراسة في المفهوم والأبعاد..... 51
المطلب الأول:تعريف الأمن وأبعاده..... 51
المطلب الثاني:الأمن العربي والأمن الإقتصادي العربي..... 60
خلاصة الفصل الأول..... 69

الفصل الثاني:واقع وإتجاهات الأمن الإقتصادي العربي..... 70
المبحث الأول:البنية الإقتصادية العربية، الحجم والواقع..... 71
المطلب الأول:حجم الموارد والإمكانيات الإقتصادية العربية..... 71
المطلب الثاني:واقع البنية الإقتصادية العربية..... 80
المبحث الثاني:إتجاه الأمن الإقتصادي العربي للتكامل الجهوي..... 89
المطلب الأول:التجارب التكاملية العربية ودورها في التكامل الجهوي..... 89
المطلب الثاني:أسباب القصور في المشاريع الإقتصادية البينية العربية..... 102
المبحث الثالث:التوجه العالمي للأمن الإقتصادي العربي وأثر المنظمات الدولية عليه..... 114
المطلب الأول: سياسات المنظمات الإقتصادية الدولية إتجاه المنطقة العربية..... 114
المطلب الثاني:أثر إنخراط الدول العربية في المشاريع الإقتصادية خارج المنطقة العربية..... 128
خلاصة الفصل الثاني..... 142

الفصل الثالث: دراسة حالة الأمن الإقتصادي في إتحاد المغرب العربي..... 144
المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد المغاربي..... 146
المطلب الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي 146
المطلب الثاني: تطور أهداف إتحاد المغرب العربي الإقتصادية 154

المبحث الثاني: الأمن الإقتصادي لإتحاد المغرب العربي بين التوجه الجهوي والتحديات العولمية	168
المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية المغاربية بين الطموح والحجم.....	168
المطلب الثاني: أثر التوجه الإقليمي والعالمي على الأمن الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي	183
المبحث الثالث: تفعيل آليات تحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي.....	195
المطلب الأول: معوقات تحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي.....	195
المطلب الثاني: توجيهات عملية لتنشيط العمل المغاربي جهويا وعالميا.....	214
خلاصة الفصل الثالث.....	226
خاتمة.....	227
قائمة المراجع	235

فهرس الأشكال والجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح نموذج "بلابلاسا	26
02	إحتياط الغاز لأكبر الدول العربية سنة 2003	77
03	إحتياطي النفط لأكبر الدول العربية النفطية لسنة 2003	77
04	تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي العربي خلال الفترة بين 1995-2005	80
05	معدل النمو الصناعي الحقيقي والإستثمار الخارجي في الصناعة العربية	84
06	التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (1998-2005)	97
07	معطيات حول الصناعة العربية زمن الأزمة	137
08	إحصاءات إقتصادية للدول المغاربية	160
09	تغير نسبة سكان الريف في المنطقة المغاربية	161
10	مصادر المياه في المنطقة المغاربية	162
11	ميزان الإنتاج و الإستهلاك إلى الإحتياطي المؤكد	165
12	إحتياطي النفط و الغاز حسب كل دولة مغاربية	165
13	وزن التجارة البينية المغاربية في تجارة الإتحاد الخارجية وفي التجارة (الخارجية/البينية) العربية 2000-2010	174
14	إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية(الوحدة مليون دولار)	176
15		178

	بنية المبادلات بين الدول المغاربية(%).	
01	عنوان الشكل	38
02	يوضح أثر التشابكات العولمية على الدولة	42
03	يوضح عمليات العولمة	62
04	يبين متغيرات الأمن القومي	73
05	الموارد المائية، المسطحات المائية والمياه الجوفية (مليار م^3)	76
06	مصادر توليد الطاقة الكهربائية في الدول العربية عام 2009 بـــ (%)	98
07	النسب الإجمالية للتجارة العربية البينية في المواد غير البترولية 2006	99
08	توزيع إستثمارات الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي حسب القطاعات نهاية 2003	158
09	نسبة السكان أقل من 15 سنة في بعض الدول المغاربية	188
	تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض بلدان المغرب العربي	

مع التطورات التي عرفتها البشرية إتسع مجال التهديد وبالتالي إتسع مجال الدراسات الأمنية، وتغير الأمن من المفهوم التقليدي إلى الأمن في مجالات موسعة ترتبط بالفرد وحاجاته المتزايدة فكل ما يمس هذه الحاجات يعتبر من قبيل الأمن.

والإنسان منصب على إشباع رغباته الذاتية بإستمرار لذلك بعد الأمن المجتمعي بالمفهوم العام والأمن الشامل والأمن الإقتصادي كمرحلة للوصول لهذا الأمن الشامل ضرورة أساسية.

وتنصب الدراسة هذه حول الأمن الإقتصادي للدول العربية المتجاورة جغرافيا والمشتركة تاريخيا والمتشابهة في البنيان الإقتصادي، هذا الأمن الذي يواجه مسارين مسار التجارب التكاملية البينية كسبيل لمحاولة تحقيقه ومسار العولمة الإقتصادية المتزايدة بمؤسساتها العالمية التوجه، فالأمن الإقتصادي العربي قد يبدو من الوهلة الأولى موضوعا واسعا إلاّ أنه يحمل دلالتين حيث هو جزء من الأمن الإنساني وجزء من أبعاد أمن الدولة القومي ولكلا التصنيفين أثر على الأمن العام للدولة.

فمشكلة الأمن الإقتصادي للدول العربية أصبحت ضرورة ملحة خصوصا مع تزايد الطلبات من مواطني هذه الدول بحقهم في العيش الكريم في كنف نظم إقتصادية تخدم أمنهم الإقتصادي الفردي والجماعي الوطني.

وهذا ما يوضحه ضرورة التفكير الجدي وحتمية مباشرة نقاش حول هذه المشكلة بإعتبارها تلمس كل الجوانب المتعلقة بها فهي ترتبط بإستقرار الجبهة الإجتماعية الداخلية وترتبط بالأمن السياسي للدول العربية وسيادتها القرارية حتى نصل في النهاية إلى محاولة وضع الموضوع في إطار إستراتيجية عمل حقيقية والتقليل من خطر غياب الأمن الإقتصادي على الدول العربية في ظل نظام إقتصادي عالمي معولم ومستقطب إقتصاديا.

كما أن العولمة الإقتصادية شملت كل العالم وتأثيرها على المنطقة العربية كان بارزا ففي ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهام الدولة في الوطن العربي لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئه المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعددة الجنسية حتى تستثمر في الدول العربية، وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار العربية وغيرها أضحت مجرد إدارة للأزمة أو سياسة إدارة الأزمات. ذلك أن إدارة الأزمة الإقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي يمكن إستثماره في عملية توسيع النظام الإنتاجي، وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية ما هي إلا أساليب ووسائل إبتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية، هذا التحدي الذي يملي علينا فتح النقاش الجدي والتساؤل حول مدة هده الفترة والسمة الإقتصادية التي لا تخدم الأمن الإقتصادي العربي في مواضع كثيرة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية :تشكل الدول العربية بنطاقها الحدود المكانية لهده الدراسة مع العلم أن هده الدول موزعة جغرافيا على الدول العربية التي تقع في المشرق العربي أو الشرق الأوسط بالأدبيات الغربية ومن جهة المغرب العربي، فكل هذه الدول تشكل فيها مسألة الأمن الإقتصادي مسألة مهمة بالنظر إلى الإستعصاء التنموي الذي تشترك فيه كل هذه الدول دون إستثناء.

الحدود الزمانية: ستقوم هذه الدراسة بمعالجة الموضوع هذا الأمن الإقتصادي للدول العربية على مدار القرن العشرين، مع الإختلاف الطفيف بين الدول عند تحديدها زمانيا أي تدرس منذ إستقلالها وتحولها إلى دول وطنية وبداية تطلعاتها لتحقيق الأمن الإقتصادي لشعوبها بعد كل ما ورثته عن الإستعمار مع التركيز على الفترة الممتدة من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتحول الذي عرفته العلاقات الإقتصادية العالمية من خلال دور القوانين والإلتزامات التي تفرضها المنظمة هذه.

فالفترة تحديدا هي الفترة الممتدة من إكتمال الظلع الثالث للعولمة الإقتصادية بعد جولة الأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة هذا الذي جعل الإنكشافية أكثر للأنظمة الإقتصادية للدول العربية وقد تجلت آثارها في التوترات الإجتماعية مطلع التسعينيات، وإرتباط الأمن الإقتصادي بشكل شديد بالأمن بشكله الشامل للدولة وتآكل السيادة الوطنية في حالة إختلال أحد هذه الأمون.

أهمية الدراسة:

فأهمية الأمن الإقتصادي أولوية لإعتبار أن الأمن يرتبط بإستمرار الدولة وإستمرار حياة الفرد. هذا المعطى الثنائي الذي يجعله رهان الفرد ورهان الدولة ويتجه إلى الإقليم أو الجهة ككل لإتسام العلاقات الإقتصادية اليوم بسرعة إنتقال الصدمات داخل الإقليم وتأثيرها على الدولة الجارة فأصبحت الدول تتباحث مشاكل الأمن الإقتصادي لدولة تشترك معهم في الإقليم في شكل كتلة.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية: فرغبة منا في إكمال النقص الحاصل في تناول هذا المشكل أو بالأحرى التغاضي من طرف الكثير من الباحثين عن تناوله لصالح قضايا تعتبر حسبهم حاسمة أكثر وهي النزاعات المسلحة والتهديدات المتحولة والمتطورة، إلا أن هذا الفهم يبقى قاصر فأردنا

أن نتناول الموضوع بمنحه الأولوية في النقاش، فما ما يعرف الآن بالربيع العربي والذي يعتبر مفهوم يروج له صحفيا أنه ثورات ضد الكبت الذي يعانيه المواطنون في الدول العربية في مجال الحريات إلاّ أن الظاهر أنه ليس المشكل في هذه النقطة بل هو تسييس لمشاكل من قبيل الرغبة في الحصول على درجة مقبولة من الأمن الإقتصادي ولو كان الطرح الأول صحيح لكانت السياسات والتنازلات الممنوحة من طرف الأنظمة العربية في مجال الحريات السياسية كافية لوقف التوترات التي تزداد تصاعدا كما أن ملاحظة فترات الإستقرار التي عرفتها هذه الدول نجدها كانت في الوقت الذي عرفت فيه إستقرارا لسياسات الإنفاق أو توفر الأموال الناتجة عن تحسن أسعار السلع الأساسية التي تصدرها الدول هذه والتي هي في الغالب من البتروكيماويات كما نلاحظ دليل ذلك في الأزمات العالمية التي تتأثر بها الدول العربية التي هي في حالة تبعية إقتصادية بنسبة كبيرة فإيضاح هذا الأمر والتفريق بين المسببات الإقتصادية للتوترات الإجتماعية كان رغبة ذاتية ملحة للتنوير والمساهمة في النقاش هذا.

الأسباب الموضوعية: إن المشاكل الإقتصادية في الدول العربية متعددة ومتشعبة يجمعها عنصر عام هو غياب الأمن الإقتصادي ففيما يتعلق بإنخفاض الإنتاجية وعدم كفاءتها وهو مما يؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي أو وجود ثروات غير مستغلة أو التناقض في توزيع المداخيل الوطنية مع غياب الوعي أو الثقافة والفكر الإقتصاديين لدى الهيئات المخططة والمواطنين على حد سواء، وهدا في الإطار العام وجب المساهمة بمثل هده البحوث ولو بقسط يسير ومتواضع أما في الإطار الرسمي فمثل هذه البحوث قد تكون توجيهات عملية لصناع السياسات الإقتصادية لتغليب المصلحة المصلحة القومية، كما أن عدم التشديد على تنمية القطاعات الإستراتيجية والإنتاجية ومجموعة الشركات والتكامل الجهوي بين هذه الدول وضعف إستخدام الأسلوب العلمي الحديث من أجل التطوير سيكرس ويعمق ظاهرة اللاأمن الإقتصادي.

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى تبيان وتحديد أداء الإقتصاديات العربية في الفترات السابقة وتحليل تطورها عبر السنوات وخاصة معرفة الأهمية النسبية للتبادل التجاري البيني ما بين دول المنطقة العربية ومنه التطرق وإبداء تطور الأداء الإقتصادي العربي في ظل طموحات التكامل العربي والمشاريع المشتركة وتحديد إمكانية ومستقبل الأمن الإقتصادي من خلال المعطيات الحالية والإمكانيات المتاحة عربيا.

الإطار النظري:

ستقوم الدراسة بمعالجة الموضوع من إطار نظري وفكري يتمثل في:

1- النظريات الموسعة للأمن: وتبدأ من الأمن التقليدي وإنحصاره في الأمن بالمفهوم العسكري وتطوره إلى أمون جديدة وأنساق جديدة للأمن لدى النظريات النقدية والبنائية، وقد توسعت الدراسات الأمنية والتي عنيت بالأمن الإقتصادي مع (باري بوزان) في كتابه الشعب الدول والخوف والذي رأى فيه أن على الدول الإهتمام بمجالات جديدة للأمن كالجوانب الإقتصادية والإجتماعية.

2- نظريات التكامل الدولي: ونشوء التكتلات الإقتصادية العالمية والإقليمية الإقتصادية والشروط الإعدادية لنجاح مثل هذه التكاملات الجهوية وتحقيقها للأمن الإقتصادي للدول المندمجة مع بعضها وهنا تهمنا أكثر "النظرية الوظيفية" حيث ينصب تحليلنا حول الأمن الإقتصادي للدول العربية كمرحلة للمرور للتكامل الشامل في شكله السياسي ونناقش هل نحن أمام شروط إعدادية متوفرة لدى هده الدول أم لا.

3- نظريات العولمة الإقتصادية: وبداية تطور طرق الإنتاج والمجتمعات الإنتاجية الغربية ونشوء الشركات متعددة الجنسيات وصولا إلى مأسسة العولمة الإقتصادية ونشوء

دروع العولمة متمثلة في المؤسسات المالية والإقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاد السياسي العالمي وسياساتها تجاه دول المنطقة العربية، معرجين على النظرة التبعية التي يربطها بها الكثير من الأكاديميين مثل سمير أمين.

4- المدخل الجيوبوليتيكي: ويتمثل في إسهامات راتزل وهوفمان وغيرهم والذين ربطوا قوة الدولة بموقعها وما تملكه الدولة من موارد وهذا المدخل يعتبر هاما في فهم طبيعة الدول العربية ذات المناخ الجاف في معظمها وصعوبة تطبيق الإستراتيجيات الإقتصادية خاصة الزراعية ووقوع المنطقة التي تضم هذه الدول في ما يعرف بطرف العالم الرأسمالي الذي يسعى إلى تكريس نظرية المركز و المحيط هذا المحيط الذي يبقى متخصصا في الصناعات الإستخراجية ومستهلكا للسلع التي تحول له من المركز،ومند أواخر القرن التاسع عشر وضعت المدارس الجيوبوليتيكية سيناريو القرن الواحد والعشرين بحيث تقوم القوى العالمية على أساس التكتلات السكانية والإقتصادية، وأكد هذا التصور الأستاذ أوتوماول أحد أعضاء مدرسة ميونيخ الإستراتيجية عام 1920، بقوله(إن التغلغل الإقتصادي الكامل له تماما نفس الآثار المترتبة على الإحتلال العسكري)، كذلك يساعدنا المدخل هذا لتناول مسائل المجاري المائية للدول العربية والتي تقع في مناطق ذات طبيعة نزاعية مما قد يرهن الأمن المائي العربي ويترك المنطقة مثار نزاعات مفتوحة تؤثر على الأمن الاقتصادي ككل لهذه الدول مستقبلا.[1]

5- نظريات التجارة الخارجية: والتي تبين العلاقة بين كل من درجة الإنفتاح الجهوي في المجال التجاري أو التوجه عالميا مثلما نشهد ذلك في الكثير من الدول بسبب الإتفاقيات التجارية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية فنظريات التجارة الخارجية تؤكد على إرتباط

1- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة إستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص54 .54

وتزايد معدل النمو الإقتصادي بتزايد معدل الإنفتاح التجاري في أي دولة ما، إلاّ أننا سنحاول تطبيق هذه المنطلقات مع توجيه الحالة العربية والمغاربية وترجيحها في حالة الإستسلام الكلي لفروض منظمة التجارة العالمية التي لاتتماشى معاييرها مع الكثير من الهياكل الإقتصادية العربية.

الإطار المنهجي: تدرس العلوم السياسية والاجتماعية وتحلل مواضيعها بالعديد من المناهج والتقنيات في إطار التكامل المنهجي فإن دراسة موضوع الأمن الإقتصادي للدول العربية بين التجارب التكاملية وتأثيرات العولمة يستلزم إستخدام:

1- المنهج التاريخي:

ونستعمل هذا المنهج لتتبع ظاهرة العولمة وتبلور السياسات الإقتصادية للدول العربية والضروف التي أخرجت لنا هذا المكون الإقتصادي المتشابه وتكون بقراءة الوثائق التاريخية ومسح وتحليل الحقائق التي تساعد الموضوع وتساعد على البحث والوسائل والمعرفة المتراكمة التي تساعد على فهم الموضوع والسعي إلى تحليلها.[1]

2- المنهج الوصفي التحليلي:

كل ظاهرة إجتماعية ينصب عليها البحث العلمي هي بحاجة إلى الوصف للإحاطة بمقتضياته أو جوانبه أو دراسة تفاعلاته من خلال الأسلوب التحليلي لأسبابها وآثارها[2] فموضوع العجز البنيوي في الإقتصايات العربية يتطلب هدا المستوى.

3- المنهج الاحصائي:

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1997، ص130.

2- علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2008، ص287.

ونقوم فيه بإستخدام أساليب رياضية وكمية في بحثنا الذي يتطلب هدا النوع من المناهج لأن الضواهر الإقتصادية والسياسات الإقتصادية تقوم على الأرقام فالإستعانة بالأرقام والجداول وتحليلها يساعد على الدقة في التحليل ومعه صحة الفرضيات تختبر جيدا.

4- منهج دراسة حالة :

حيث تم الإستعانة بهذا المنهج من أجل دراسة مفصلة وإختبارا لمتغيرات البحث من خلال إختيار عينة بحثية متمثلة في إتحاد المغرب العربي من ضمن المجتمع البحثي التكاملات العربية وذلك بغية دراسته بالتفصيل والخروج بنتائج قابلة للتعميم على مجتمع البحث، فالحالة المغاربية تمت الإشارة إليها من طرف الكثير من الباحثين على أنها دلك النموذج القابل للنجاح الذي يمتلك كل مقومات الإندماج وكل شروط الوحدة الإقتصادية .

مفاهيم الدراسة:

وسنركز على المفاهيم المحورية التي يدور حولها موضوعنا:

الأمن الاقتصادي: إن الأمن الإقتصادي العربي بصفته تعبيرا عن الضرورات لتحقيق المصالح العربية المشتركة ومواجهة التحديات التي تهدد المصير العربي فإنه يواجه عقبات الأنماط التنموية القطرية الإنعزالية المكرسة للتفكك والتجزئة ويواجه عقبات سياسات الإنفتاح المكرسة للتبعية وغير المدروسة [1].

العولمة: ونعني بالعولمة لغويا تعميم الشيء وتوسيع دائرته لتشمل جميع أنحاء العالم وعلى هذا الأساس فإنها تتجاوز البعد الإقتصادي لتشمل جميع مظاهر الحياة الأخرى الثقافية والسياسية أيضا، وقد أدت ثورة المعلومات وشبكة الإتصالات إلى تحويل العولمة إلى قوة فاعلة من خلال أداتها الإقتصادية وهي المنافسة الدولية في فرض قواعد اللعبة في السوق

1- أمين الجميلي، صالح إبراهيم، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، طرابلس 2005، ص22.

العالمية وتقرير مدى قدرتها أيضا على البقاء في السوق، وإنما أصبحت تحدد مصير البلدان النامية الضعيفة في صراعها على البقاء في إطار خصوصيتها الذاتية .

في ظل العولمة هذه ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة في المنطقة العربية لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئه المعونة الأمريكية، وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعدية الجنسية حتى تستثمر في الدول العربية، وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار العربية وغيرها أضحت مجرد إدارة للأزمة أو سياسة إدارة الأزمات. ذلك أن إدارة الأزمة الإقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي يمكن إستثماره، في عملية توسيع النظام الإنتاجي. وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية، ما هي إلاّ أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية التي وجب الأخذ بيدها للخروج من هذه الحالة عن طريق تبيان آليات السيطرة التي تعرقل تقدمها وإستغلالها لمواردها الحية.

التنمية الاقتصادية: يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المعايير والمؤشرات فبالنسبة للمؤشرلت الإقتصادية التقليدية تعنى التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق النمو الإقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي والمؤشر الإقتصادي البديل الآخر للتنمية هو قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل

الفردي تفوق معدلات نمو السكان[1] فالأمن الإقتصادي والتنمية يشتركان في ثنائية الفردي والدولاتي التي يجب أن يظهر وجودهما فيها.

العولمة الإقتصادية: العولمة الإقتصادية مفهوم نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ليظهر في العلوم الإقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة في تلك المجالات مع الأخذ في الإعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة وهي المنافسة والإبتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث وإنتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية وهما المكونان الرئيسيان للعولمة الإقتصادية من منظور أن الأخيرة تبنى أساسا على مبدأ الإعتماد المتبادل interdependence.[2]

التكامل الإقتصادي: وهو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الإقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.

ويستخدم أطراف هذا التكامل مجموعة آليات لتحقيق أهدافهم فمثلا قد يستخدم الإتحاد الإقتصادي الذي يمثل النمط الأرقى ويؤدي إلى دوبان البنى الإقتصادية للدول الأعضاء في

[1]–عبد الوهاب الأمين، التنمية الإقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، ط1، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 2000، ص47.

[2]– عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص23.

بنية واحدة أو قد يتمثل في النمط الثاني من حيث القيود في مواجهة بعضهم البعض في ما يتعلق بحركة الأموال الأيدي العاملة أو بناء المرافق والتسهيلات الخاصة بقطاع الخدمات.[1]

إشكالية الدراسة:

إن الإقتصاد العالمي الحالي تم صياغة معالمه في الوقت الذي كانت الدول العربية في معظمها تحت الإستعمار، وحتى ظاهرة العولمة منذ نشأتها وبداية تصاعد السياسات المعولمة بالتوازي مع تعمق العجز الإقتصادي العربي، أي لا يوجد إشراك للدول العربية في صياغة هذا النظام الإقتصادي مما يوحي بوجود علاقة جوهرية مع إستمرار العجز الإقتصادي وتخصص هده الدول في الإستخراجيات دون الإقتصاد الحقيقي ومنه فإن إشكالية الدراسة:

لماذا نشهد إستمرار أزمة الأمن الإقتصادي العربي رغم التجارب التكاملية الجهوية وبرامج المؤسسات الإقتصادية العالمية ؟

ولتحليل الإشكالية إرتأينا تتبعها بأسئلة فرعية:

– ماهو الإطار النظري الأمثل لبناء أمن إقتصادي عربي دو توجه تكاملي جهوي يستفيد من العلاقات الإقتصادية العالمية؟

– ماهي إستراتيجيات الدول العربية الإقتصادية وما مدى نجاعتها في ظل السياسات الإقتصادية المعولمة؟

– ماهو واقع التكامل الاقتصادي العربي الذي يسعى لتحقيق الأمن الإقتصادي للدول العربية؟

[1]– سالم توفيق النجفي وآخرون، الإقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 162.

– كيف تحول العجز الإقتصادي العربي إلى مصدر تهديد للأمن السياسي والمجتمعي العربي والسيادات الوطنية للدول العربية؟

– هل فاعلية الأمن الإقتصادي المغاربي في تعزيز التوجه الجهوي أم في الإنخراط في المشاريع ذات المنشأ غير المغاربي؟

فرضيات الدراسة:

وسنتناولها إنطلاقا من فرضية رئيسية متبوعة بفرضيات فرعية.

الفرضية المركزية: غياب الشروط الإعدادية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي عمق من أزمة الأمن الإقتصادي وفتح المجال أمام سياسات المؤسسات الإقتصادية العالمية لتكريس الإنكشافية الإقتصادية.

وتندرج تحتها فرضيات:

– معدل إنتاج الدول العربية الإقتصادي، والإستهلاك الفردي العربي من المواد المنتجة محليا يبقى بعيدا عن المعدل العالمي وهذا يفسر أزمة الأمن الإقتصادي.

– العلاقة الترابطية بين أنواع الأمن تجعل من غياب الأمن الإقتصادي تهديد لكل الأنواع الأخرى.

– الإستفادة من العولمة تتم بتنسيق سياسات إقتصادية عربية لتشابه الإقتصاديات والإدراك.

– غلبة الهاجس السياسي حال دون تعميق التكامل المغاربي.

وقد حاولنا عند طرحنا للأسئلة إدراجها في شكل متسلسل خدمة للضرورة المنهجية ولتتبع الظواهر المرتبطة بالأمن الإقتصادي العربي والعناصر الأساسية في موضوعنا وهي التكامل والعولمة الإقتصادية ومسار التكامل المغاربي كحالة وجب تمحيصها.

إستعراض الأدبيات:

وقد إعتمدنا في دراستنا على الأدبيات التالية والتي تناولت موضوع الأمن الإقتصادي العربي والتي منها الكتب والدراسات المنشورة والندوات التي تناولت راهن الإقتصاد العربي ومنها:

الدراسة الأولى: دراسة للسيد سليمان عبد الله الحربي وهو دبلوماسي وأكاديمي كويتي دراسته تم نشرها في المجلة العربية للعلوم السياسية وهي دراسة أكاديمية وعلمية بعنوان مفهوم الأمن مستوياته صيغه تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)[1] هذه الدراسة تحدث فيها المؤلف عن تطور مفهوم الأمن في إطاره النظري المجرد الذي يعنى بغياب الخوف والتهديد إلى مستويات جديدة للأمن وقد كانت له العديد من الاستنتاجات:

إن الأمن هو شيء نسبي فما هو أمن أحدهم ليس أمن الآخر.

إن الأمن شيء متطور وليس جامد وليس له حدود طالما أن الإنسان بجميع أبعاده المادية والمعنوية والهوية هو محور الأمن.

ولقد تغير مفهوم الأمن في ما يخص الوسائل والأهداف نحو جعل الدولة وسيلة لتحقيق هدف الإنسان والمواطن.

1-سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، الإمارات، 2008.

الدراسة الثانية: دراسة في الأمن الإقتصادي العربي لأمين الجميلي وصالح إبراهيم، حيث يتناولان في الكتاب أزمة الأمن الإقتصادي العربي وضرورة التنمية المستقلة خاصة في ظل مشاريع إعادة هندسة الإقتصاد الدولي ومخرجات العولمة التي كرست تراجع السيادة الإقتصادية العربية، ويركز أمين الجميلي وصالح إبراهيم في دراستهما على تقسيمات الأمن الإقتصادي العربي كالأمن المالي والإستثماري والأمن من خلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي[1] إلا أن الذي تؤاخذ عليه الدراسة هو إعتبار أزمة الأمن الإقتصادي ذات سبب خارجي بالدرجة الأولى في حين الأسباب متعددة.

الدراسة الثالثة: رسالة دكتوراه للطالب حامد أحمد مال بعنوان: العولمة في ظل التقدم التقني وأثرها في مستقبل الوطن العربي من جامعة سانت كليمنتس العالمية فرع بغداد تحت إشراف الأستاذ عصام العطية.

وقد إهتمت الدراسة بالآثار التي تفرزها العولمة على الواقع العربي من خلال تعدد وتطور وسائل تكريسها في الوقت الذي غابت فيه المساعي أو قصرت أمام مواجهتها ويربط الجوانب الإقتصادية بالأمن السياسي والعسكري كرابطة متناسقة يصعب الحديث عن تأثير العولمة على جهة دون أخرى[2].

الدراسة الرابعة: لسالم توفيق النجفي وآخرون بعنوان الإقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية 2005 حيث يستعرض فيها الإطار العالمي والنمط الإقتصادي السائد مطلع القرن الحادي والعشرين وإرتباط هذا الإطار بإطار آخر هو السياسي كتحليل خاضع لنظرية التبعية ويستعرض محاولات تحقيق الأمن الإقتصادي عن طريق السوق العربية المشتركة في نفس الوقت وتزامن هذا التوجه مع

1-أمين الجميلي، صالح إبراهيم، مرجع سابق الذكر.

2-حامد أحمد مال، العولمة في ظل التقدم التقني وأثرها في مستقبل الوطن العربي، رسالة دكتوراه من جامعة سانت كليمنتس، بغداد، 2009.

علاقات خارجية إقتصادية بين التبادل والتنافر كسعي لجذب الإستثمارات وأثرها على التوجه الجهوي[1].

الدراسة الخامسة: وهي دراسة للأستاذ جمعة بن علي بن جمعة صادرة سنة 2010 في جزئه الذي يتناول الأبعاد الإقتصادية للأمن العربي حيث يركز على القدرة الإقتصادية في إطار مفهوم قدرة الدولة الشاملة، ويرى أن العامل الإقتصادي يؤثر بشكل أكبر في دعم القدرة السياسية للنظام العربي الموحد ويركز على عامل الثروة النفطية والتي تقدّم كصورة مظللة عن التنمية الإقتصادية في حين لاتعدو سوى دليل على اللاّرشادة الإقتصادية عربيا، والتي تركت الاستثمارات البينية في مستوى أدنى من خلال النمطية في التصدير وإستعمال العائدات النفطية بشل غير مدروس حال دون توجيهها لخلق هياكل متنوعة تخضع للنوع وخصائص وهيكل كل دولة على حدة.[2]

الدراسة السادسة: تحت إشراف عبد النور بن عنتر باللغة الفرنسية تحت عنوان أوروبا والمغرب حيث تركز الدراسة على العلاقة بين أوروبا ومنطقة المغرب العربي التي يجمعها تكتل معطل هو إتحاد المغرب العربي والنظرة الأوروبية لهذه المنطقة من العالم مع ما تحمله العلاقات من بعد تاريخي إقتصادي ودخول الطرفين في مبادرة شراكة تحمل الكثير من الملابسات والنقاشات والتحفظات خاصة من الطرف الجنوبي، هذه المبادرة التي جاءت نتيجة ظروف معينة وبأسبقية الطرف الشمالي وإنفراده بالطرح دون إشراك لدول الإتحاد المغاربي وهذا ما أثر على تنفيذ برامج المشروع وحال دون التفاعل الإيجابي.

تقسيم الدراسة:

لقد قسمنا الدراسة إلى خطوات منهجية من فصول ومباحث ومطالب:

1- سالم توفيق النجفي وآخرون، مرجع سابق الذكر.

2- جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

فالفصل الأول: هو فصل مفاهيمي نظري لتدليل المصطلحات والتشابهات التي ترتبط بالكثير من هذه المفاهيم التي سوف نتناولها، بداية بالتطرق إلى التكامل والتكامل الجهوي كظاهرة متزايدة في العالم فلم تبقى منطقة الآن في العالم أو دولة إلاّ إذا دخلت في رهان تكاملي جهوي بغض النظر عن ما مدى نجاح هذا التكتل حيث سنوضح التعاريف المتعددة للتكامل والمفاهيم المشابهة محاولين التركيز على المفهوم الأشمل للتكامل من خلال توفر عناصره الكلية ودرجة الترابط بين وحداته والإختلافات بين المدارس العربية والغربية حول تعريف الظاهرة وركائزها والشروط المثلى لقيام تكتل جهوي إقليمي على غرار التكتل الأوروبي أو الآسيوي (الآسيان) والتي تعتبر أنجح التكتلات الحالية في العالم، ومرورا للتطرق لظاهرة العولمة والتي تعنينا في بحثنا بإعتبارها تحديا للمنطقة العربية سنبرز وقعه عليها فقد تعددت التعاريف والإيضاحات لهذا الموضوع إلاّ أن التركيز والمنطلق يبقيها ظاهرة إقتصادية عالمية تؤثر على باقي القطاعات الأخرى نتيجة كثرة التبادلات التجارية و الإبداع التكنولوجيف فأثرت على كل جهة من العالم تأثيرا مختلفا فالمنطقة العربية ليست كالدول الأخرى التي إستطاعت أن تستفيد من العولمة بل نجد أنها تطرح كتحدي كبير متسارع التأثير بصفة ليست محببة في الغالب، ورغم أن العولمة لا تتعارض مع التكامل الجهوي والإقليمي إلا أن دول المنطقة تطرحه كبديل لمواجتها جماعيا فالإقتصاديات العربية بالشكل الحالي ليست قادرة بمفردها على مواجهة طبيعة الأزمات المفاجئة والمتسارعة التي تفرزها العولمة ومثال ذلك الأزمة التي لازالت مستمرة وتؤثر حتى على الأمن السياسي والإجتماعي لمطالبة فئات عريضة من المواطنين بتحقيق الأمن الإقتصادي لها، أما مفهوم الأمن والأمن الإقتصادي العربي فنقوم بتحديد تعريف جامع للأمن وتتبع تطور الظاهرة كحاجة مرتبطة بالفرد الإنساني ثم بالدولة عند نشوئها لأن الأمن شيء مرتبط بالإستمرار في الحياة ويختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر فالنظرة العربية للأمن تبقى متميزة وتحمل خصوصيات المنطقة التي تعاني من وجود المهددات العامة على غرار المهددات الإقتصادية والتي عطلت كثيرا من تحقيق الأمن الإقتصادي لشعوبها

والتحول إلى مجتمعات الرفاه ،فبدراستنا لبنية هذه الإقتصاديات وواقع الهياكل سوف نستشعر درجة التهديد الواقعة على المنطقة العربية التي تمتلك موارد الإقلاع التنموي لكن السياسات الإقتصادية لا تزال قاصرة، كما أن الأمن الإقتصادي العربي مرتبط في جوهره بالتنمية والتوزيع العادل للموارد بين المواطنين حيث تطرح هده النقطة لأن غالبية النظم الإقتصادية تتحكم فيها نخب سياسية محدودة.

والفصل الثاني: ونتطرق فيه إلى بنية وإتجاهات الأمن الإقتصادي العربي حيث سنتعرض في المبحث الأول: للبنية الإقتصادية للدول العربية وحجم الإمكانيات المتاحة ومكامن النقص القطرية والميزات النسبية للدول والتي تعتبر محفزا للتكامل الجهوي وما مدى تطور حجم هذه الإمكانيات والسبل المبدولة في سبيل تحقيق ذلك ،وفي المبحث الثاني: نقوم بالتركيز على تاريخ مبادرات التعاون العربية في المجال الإقتصادي والهيئات التي نشأت في ذلك السياق محاولين التطرق لأسباب غياب تكامل إقتصادي عربي يضمن تحقيق الأمن الإقتصادي فالتنوع في الموارد والإمكانيات البينية متوفرة عربيا، كما أن التكامل الإقتصادي يبقى مطلبا شعبيا وملحا إدراكا من هذه النخب لضعف مقاومة الدولة الإقتصادية للتحديات المفروضة من البيئة الدولية، لنعرج في المبحث الثالث: على الإتجاه العولمي للأمن الإقتصادي العربي وما مدى إنخراط الدول العربية في الإقتصاد العالمي لكن متسائلين عن جدوى الإقبال على المبادرات العالمية والإنضمام للمؤسسات المالية والإقتصادية الدولية في الوقت الذي لا تمتلك الدول هذه ميكانيزمات ترويض العولمة الإقتصادية كما أنها تذهب للتفاوض فرادى على عكس الدول المتطورة إقتصاديا والتي تتوجه مجتمعة لهذه المنظمات الدولية، إضافة إلى تقييمنا للمردود الإقتصادي المحقق من خلال هذا التوجه العولمي والإقليمي غير العربي.

الخاتمة: وفيها نستعرض ماتوصلنا إليه من خلال الإفتراضات التي طرحت في السابق محاولين الإجابة على الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية وإستخلاص النتائج.

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي الإقليمي مدخل مفاهيمي

ونستعرض فيه مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي والمفاهيم المرتبطة والمشابهة لهذا المفهوم وأبعاد التكامل والأهداف المرجوة منه ونظريات التكامل الإقليمي والجهوي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي

قبل التطرق للمفهوم علينا طرح تساؤلات حوله: ما هو التكامل؟ وما هو التكامل الإقتصادي؟ لماذا تندمج الدول إقتصاديا؟ ما هي المفاهيم المشابهة له؟ ولماذا يهدف التكامل والإندماج الإقتصاديين في النهاية وإلى أي الأشكال ينقسم؟

1- تعريف التكامل:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الإقتصادية الإقليمية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الإقتصادي economic integration.[1]

ويثير مفهوم التكامل الإقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الإقتصاديين فهناك من يرى أن التكامل الإقتصادي بطبيعته "إقليمي" ولذلك فهم يفضلون إستخدام إصطلاح "التكامل الإقتصادي الإقليمي" "Regional economic integration" وهناك من يرى أن التكامل عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معنية من الدول وتعليتها على مجموعة مصالح دول أخرى ولذلك فهم يستخدمون مصطلح "التكتل الإقتصادي" "Block Economic" أو "التجمع الإقليمي" "Regional Grouping" والتكامل الإقتصادي بعيدا عن الغوص في محيط التعريفات هو عملية متعددة المراحل للإندماج الإقتصادي الكلي بين الدول الأعضاء يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة من أجل النمو والتقدم، ويتطلب إقامة التكامل الإقتصادي وجود إرادة سياسية واعية صارمة تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح كافة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية،[2] وإذا رجعنا إلى التأصيل اللغوي

1- محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية (ماذا بعد الأزمة العالمية)، أنظر :
Demoportel, mons-edu.eg/law/fac/images/files/magasine/17/05/2012, 10 :00.

2- نفس المرجع.

للتكامل فهو يعبر على التكميل أي التمام أو الكل التام أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفعلة وتجميعها لتكون في الأخير كل متكامل.

والتكامل الإقتصادي هو عملية تغيير تدريجية تبدأ من بنيان إقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الإقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز.

والتكامل الإقتصادي كلمة مشتقة من إكتمال أي كمل، أما إقتصادي فليس لها هذا المعنى المحدود، فيرى البعض أن عبارة التكامل الإقتصادي تأخذ مفهوما إجتماعيا ويرى البعض الآخر بأنها تندرج تحت أنواع مختلفة من التعاون الدولي ولقد رأى إقتصاديون آخرون أمثال "ريكاردو" في مبدأ حرية التجارة وما يتبعه من تقسيم العمل بين الدول بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع تكون درجة تفوقها في إنتاجها أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى وأنها أكبر وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية لكل دولة وبالتالي لصالح المجتمع الدولي بكامله.[1]

والتكامل الإقتصادي هو عملية متعددة الأبعاد تقود إلى الإعتمادات المتبادلة بين الفضاءات الإقتصادية الوطنية وتعود للتوافق الإقتصادي (إندماج الأسواق وإندماج مؤسساتي).

والتعاون الجهوي في هذا المعنى الأكثر قوة هو العملية التي تهدف لخلق منطقة توافق إقتصادي.[2]

ويرى "جون بيليس" و "ستيف سميث" في كتاب عولمة السياسة العالمية أن تعريف التكامل أكثر صعوبة فقد يفهم أنه حالة أو عملية، على أنه وصف لنظام وعناصره الموجودين مسبقا أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره بإتجاه

1- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، 2002، ص ص13-14.

2 - Kaddour ben Taher, enjeux de l'intigration régioale pour la coopération douanière, djenana el-mitak, le 26/04/2011:
http://cmimarseille.org/_src/TL_wk2/TL_wk2_session2_1-2.pdf.17/11/2013/11 :00.

معين، وقد تبين أن التعاريف والتوقعات المحيطة بالتكامل الإقتصادي السياسي الدولي تنطوي على مشاكل في الشرح والمعنى المشترك.

إن التعريف المفيد يرى التكامل بأنه إيجاد وإستباق أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابقا وقد تكون هذه الأنماط إقتصادية جزئيا في طابعا، وإجتماعية جزئيا وسياسية جزئيا. إن جميع تعاريف التكامل السياسي نفترض ضمنيا وجود مستويات عالية مصاحبة من التكامل الإقتصادي والإجتماعي وهذا التعريف مفيد من أجل فهم التكامل من منطق قرارات سياسة واعية رسمية أو تدفقات إقتصادية وإجتماعية وثقافية غير رسمية.[1]

وقد يكون التعامل ضمن الأقاليم العالمية عملية معقدة متعددة الطبقات وتتضمن مختلف أنواع الفاعلين الذين يعملون عبر وبين مختلف مجالات النشاط البشري إستنادا إلى ديناميات مختلفة، ويمكن بالطبع للتكامل بوصفه عملية واعية رسمية مصممة لتعميق العلاقات المتبادلة وعمليات التبادل بين مجموعة البلدان يمكن له أن يأخذ أشكالا مختلفة فكثيرا ما ينطوي التكامل الإقتصادي على إتحادات جمركية، (إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم الإتجاز بها بين البلدان)، وعلى ترتيبات تجارة حرة (إلغاء التعريفات والرسوم الجمركية، وقيود أخرى على البضائع المعينة) أو أسواق مشتركة لتحل مكان القوانين الوطنية المختلفة)، ويمكن للتكامل أن ينطوي لا على مجرد آليات مؤسسية وإجراءات صنع القرارات فحسب بل أيضا على تطوير قيم وتوقعات مشتركة وحل سلمي للمنازعات وتماسك إجتماعي سياسي[2].

2- التكامل الإقتصادي الإقليمي والمفاهيم المشابهة:

وهنا نجد أن الكثير من التعاريف تختلف في مسمياتها إلا أنها تهدف لتعريف ظاهرة واحدة أو متقاربة ونجد من الألفاظ الكثيرة الإستعمال:

أ- الإقليمية:

والتي تتضمن نمو الإرتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الإقتصادي وعملية الربط الإجتماعي والسياسي بين المكونات حيث تنتج هوية ووعي إقليمين وقد تكون التجمعات

1- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص804.

2- نفس المرجع ، ص855.

الإقليمية مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه والمكاسب الإقتصادية من التجارة والإستثمار ضمن الإقليم.[1]

والإقليمية في معناها هو التجاور الإقليمي لدولتين أو أكثر هذا التجاور يمكن أن يحدث على نحو نسبي تكاملا أو تعاونا بينهم فنحن عندما نشير إلى منطقة غرب أوروبا فنحن نشير إلى منطقة جغرافية ومجموعة من الدول المتجاورة التي لها مصلحة إقتصادية وأمنية.[2]

ب- التكتل والإندماج:

فمهما كانت المعاني التي نعطي للإندماج سواء كان يرمي فقط إلى إعادة إقامة التبادلات التي كانت قائمة من قبل أو إلى إقامة إتحاد جمركي أو على الأقصى إقامة وحدة إقتصادية فإن النظريات الإقتصادية سوف تكون دوما القاعدة للعديد من الأفكار والإستنتاجات والتنبؤات التي سوف توجه التفكير حول الإندماج.

فـــ G.Myrdal يساعد على إخراج هذه العلاقة الهامة بين البحث العلمي والسيرورة المذهبية فيما يتعلق بالإندماج. ويقول أن الإندماج الإقتصادي هو مفهوم "محمّل بالقيم".

أما بالنسبة لـــ F.Perroux "فإن عملية الإندماج تتضمن تجميع عناصر من أجل تشكيل كل أو رفع تجانس كان موجود من قبل" بهذا فإن مفهوم الإندماج يغطي إرادة وفق تقليص أو القضاء التدريجي على التميز في العلاقات الإقتصادية بين دولتين أو أكثر وتطوير أو زيادة التوافق بين إقتصادياتها، كلمة التدريجي هنا تعبر على أن الإندماج مفهوم ديناميكي لهذا فهو عادة ما يتم ربطه بمصطلح مسار أو عملية وتظهر هذه الديناميكية في التجربة الأوروبية إذا ما تأملنا مختلف المراحل التي مرت بها منذ نشأة الجماعة الأوروبية وفقا لمعاهدة روما سنة 1958م.[3]

1- نفس المرجع، ص ص852-853.

2- عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي والإقليمي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2008، ص23.

3- فتيحة شيخ، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006، ص41.

خلق وبناء منطقة إندماج إقليمي يبدأ من الإيمان بوجوب تحرير التجارة والتبادل الحر التي يغتنمها المستهلكون ويكون التنافس وبالتالي إنخفاض الأسعار والإبداع والإندماج يتدعم أكثر بالإيمان به وإستقرار معايير التبادل والعملات واحدة.[1]

3- أهداف التكامل الإقتصادي الإقليمي وأشكاله:

أ- أهداف التكامل الإقتصادي الإقليمي:

يهدف التكامل لتحقيق غايات لوحداته منها الإقتصادية والتي تعتبر من أهم أهدافه والأخرى مرتبطة بها سياسية كتحقيق الوحدة السياسية وعسكرية دفاعية وإن كانت جميعها متكاملة ويمكن حصر أهدافه في:

1- توسيع حجم السوق:

تعاني إقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكلة ضيق الأسواق وصعوبة تصريف الفائض من إنتاجها وترى في التكتل الإقتصادي حلا لمشكلة ضيق نطاق السوق، وعليه التكامل الإقتصادي يصبح لدى الدولة سوق أوسع يشمل جميع الدول الأعضاء وترتب على ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وغير المشتغلة بما يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، حيث يشجع إتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم إقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء.[2]

لذلك يعتبر "دويتش كارل" أن مواجهة ركود أو تدهور إقتصاد مزمن من عراقيل التكامل وأسباب فشله.[3]

2- تحسين شروط التبادل التجاري:

يعمل التكامل الإقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينهما وبين العالم الخارجي وذلك وفقا لمصلحتها الخاصة. ويكسب الدول الأعضاء

1 - Alaoui Younes, Gharbi Salah, base théorique de l'intégration économique régionale: http://desaeco.unblog.fr/files/2007/06/integrationeconomiqueregionaleprmmalaouiyounessgherabisalah.pdf 16/11/2013/09 :00h.

2- مقدم عبيرات، مرجع سابق الذكر، ص34.

3- جيمس دويتي، روبرت بفالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة: وليد عبد الحي)، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص247.

قوة تفاوضية أو تساومية أمام العالم الخارجي، خاصة عند عقد الإتفاقيات التجارية بما يحقق مصالحها بصورة أفضل.

3- العمل على الإستفادة أكثر من اليد العاملة لتخفيض نسبة البطالة:

وهذا عن طريق فسح المجال لحرية إنتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء مما يزيد من الإستفادة من اليد العاملة المدربة والمهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الإقتصادي، ويؤدي إجراء حرية إنتقال اليد العاملة ما بين الدول المتكاملة إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل إلى إعادة توزيع العمالة ما بين دول التكامل وهو ما يجعل تحقيق التوازن أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

4- تسهيل عملية التنمية الإقتصادية:

وذلك ما يسعى إليه التكامل الإقتصادي مع إمكانات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفر اليد العاملة والتقليل من تكاليف الإستثمار والزيادة في عوائده، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ومن ثمة زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء.[1]

والتنمية الإقتصادية هي قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق النمو الإقتصادي بزيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وقدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات نمو في الدخل لفردي تفوق معدلات نمو السكان (بإستبعاد أثر التضخم).[2]

رغم ما للأهداف الإقتصادية من دفع الدول نحو التكامل الإقتصادي إلاّ أنه ليس من المنطق أو الواقع أن نتناسى الأهداف السياسية في قيام تكاملات إقتصادية، حيث أن الكل يتفق أن وراء التكامل الإقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية "الرأسمالية أو الإشتراكية" أهدافا سياسية لها تأثير كبير.[3]

وسنشير في هذه الدراسة لأثر الأهداف السياسية على الأمن الإقتصادي العربي.

1- مقدم عبيرات، مرجع سابق الذكر، ص35.

2- عبد الوهاب الأمين،مرجع سابق الذكر، ص11.

3 - Alaoui Younes, Gharbi Salah. Opcit.

المطلب الثاني: أشكال ونظريات التكامل الإقتصادي الإقليمي

1- أشكال التكامل الإقتصادي الإقليمي:

تتعدد أشكال التكامل الإقليمي بطموح الوحدات الراغبة في تشكيله فكلما كان الإنسجام بين الوحدات أكبر تعمق شكل التكامل وإندماج الوحدات والعكس ونجد من أشكال التكامل الإقليمي التي تنتج:

أ- منطقة تبادل حر: إلغاء الحواجز الجمركية في المنطقة وحرية تحرك السلع.

ب- اتحاد جمركي: وتكون منطقة تبادل حر زائد تعريفة موحدة داخليا.

ج- سوق موحد: ويكون فيها إتحاد جمركي مع حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال.

د- إتحاد إقتصادي: سوق موحدة وتنسيق السياسات (الإقتصادية، والجباية مثلا).

هـ- إتحاد إقتصادي ونقدي: ويكون الإتحاد الإقتصادي والنقدي بتوحيد السياسات المالية وتوازن الميزانيات (مدروسة).

و- إتحاد إجتماعي وسياسي: ويكون بالإتحاد الإقتصادي والمالي وتوحيد السياسات الإجتماعية (كالحماية الإجتماعية).

ومن الضروري في هذه الحالة أن نستعرض نموذج التكامل لـ"بيلابيلاسا" "Bela.Belassa" والذي تصنف فيه خمس مستويات للتكامل الإقتصادي كما اقترحه من خلال مؤلفه نظرية التكامل الإقتصادي سنة 1961:

1- منطقة التبادل الحر: (Free Trade Zone)

يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للإتفاقية بينما يبقى كل بلد حرا وسيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى.

2- الإتحاد الجمركي: (Costons Unions)

ويتعلق الأمر بمنطقة تبادل حر مدعمة بتعريفة جمركية خارجية مشتركة حيث تسير المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريفة خارجية مشتركة وموحدة وتتنازل البلدان المنتمية للإتحاد الجمركي عن كل سيادة في مجال سياستها الجمركية.

3- السوق المشتركة: (Common or singlemarket)

هي عبارة عن إتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع وعوامل الإنتاج (رأس المال، عمل).

4- الإتحاد الإقتصادي والنقدي: (economic and monetary union).

والذي يتمثل في وجود سوق مشتركة مرفقة بتنسيق وتوحيد للسياسات الإقتصادية والمالية أو الإجتماعية وتداول نفس العملة.[1]

كذلك يقود سياسة إقتصادية موحدة تدفع إلى تقوية الأطر التنافسية وتعالج الإختلالات الجهوية.[2]

5- إتحاد سياسي: (political union).

سيقود التكامل الإقتصادي البلدان الأعضاء إلى توحيد كلي للسياسات الإقتصادية لكن كذلك المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع. ومما تجدر الإشارة إليه هو فقدان النموذج إبتداء من سنوات الثمانينات للكثير من دعائمه بفعل التغييرات التي مست المحيط الإقتصادي الدولي خاصة في مجال الروابط الموجودة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي.[3]

جدول"1" يوضح نموذج "بلابلاسا"

	إلغاء التعريفة أو الحصص	التعريفة الخارجية المشتركة	التدفق الحر لعناصر الإنتاج	تناغم السياسات الإقتصادية	وحدة السياسات والمؤسسات الإقتصادية
منطقة التجارة الحرة fret rade area	×				
الإتحاد الجمركي customs union	×	×			
السوق المشتركة common market	×	×	×		
الإتحاد الإقتصادي economic union	×	×	×	×	
التكامل الإقتصادي total economic	×	×	×	×	×
التكامل integration					

المرجع: عمرإبراهيم العفاس، مرجع سابق الذكر، ص42

2_نظريات التكامل الإقتصادي الإقليمي:

1- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص42.

2 - Kaddour Ben-Taher. Opcit.

3- محمد عباس محرزي، مرجع سابق الذكر، ص43.

أ- النظرية الوظيفية (الأصلية): (fonctionalist Theory)

تعتبر هذه النظرية من النظريات الأولى التي إعتنت بتتبع ظاهرة التكامل عموما والإقليمي خصوصا، حيث ترى أن التكامل الإقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الإتفاق السياسي فيما بعد حتى وإن لم يجعل منه أمرا ضروريا ف"ديفيد متراني" يدعو لنقل بؤرة الإهتمام من القضايا السياسية الحادة إلى المشكلات الفنية غير المثيرة للجدل، وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ "متراني" أن الدول القومية عاجزة من حيث الإمكانيات على تحقيق السلام أو تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي لمواطنيها، واعتبر أن الصراع والحرب هو نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية، وكبديل لهذه الوضعية إقترح متراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الإقتصادية والإجتماعية عبر القومية والعمل على تشكيل وقولبة الإتجاهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل.[1]

ورغم أن "ديفيد متراني" هو واضع أسس النظرية التكاملية إلا أنه رفض الإقليمية كتكتل خشية أن تتحول النزاعات إلى ما بين إقليمية.

والمنطق التكاملي حسب "متراني" هو تحتي أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الإقتصادية والإجتماعية ومشاكلا ومطالب وآمال الناس: فالوظيفية إذن هي نظرية غير سياسية فهي تتلافى قضايا ومجالات النزاع لتركز على قضايا ومجالات التعاون وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والإهتمامات المشتركة عبر حدود الدول ويرى "متراني" أن خلق عالم السلام خال من الحروب يأتي عبر التعاون في المجالات الإقتصادية.[2]

هذا هو المدخل الذي نحاول تفعيله في دراستنا للتكامل العربي والأمن الإقتصادي العربي عن طريق التكامل الإقتصادي ما يخدم التكامل التام.

وتؤكد المدرسة التعددية في العلاقات الدولية على فاعلين متنوعين، وليس مجرد دول الأمة ينخرطون في النشاط السياسي ،وضمن هذا التقليد فقد جادل "كارل دوتس" (karl deutch) بأن أنماط الإتصالات والتبادل (التعامل) بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط

1- جيمس دويتي، روبرت بفالستغراف، مرجع سابق الذكر، ص270.

2- ناصيف يوسف حتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص ص275-276.

التكامل التي تتخطى الحدود القومية وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي. وضمن هذا التقليد أيضا طور "أرنست هاس" (Ernst Haas) تحليلا وظيفيا جديدا بغية التنبؤ بأن من شأن أوروبا فدرالية أن تظهر من جراء حصول النقل المندرج للسيادة والولاءات السياسية من قبل النخب السياسية والتجارية إلى مجالات وقضايا مختلفة.

ب- النظرية الوظيفية الجديدة: (neo functionalist theory)

قدمت الوظيفية الجديدة الإطار الفكري لنشأة الجماعة الأوروبية وكان "أرنست هاس" أهم منظري المدرسة الجديدة فيما كان "روبرت شومان" و "جان مونيه" من أوائل الذين اهتموا بالناحية العملية والتنظيمية في التركيز على إنشاء مؤسسات مركزية إقليمية تستطيع أن تلعب دورا بناء في خدمة أهداف التكامل الإقتصادي عند الجماعة الأوروبية، وتستمد الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل الإقليمي بعض عناصرها من النظرية الوظيفية الأصلية فهي تعتبر أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا ولكن هنا يظهر الخلاف مع الوظيفية فلا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء، فمسار التكامل تؤثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول وهو بذلك غير منفصل عن المسار السياسي.[1]

ويقدم لنا كذلك "جون غالتنك" من مركز أبحاث السلام الدولي في أوسلو دراسة ونقد لنظريات التكامل والظروف التي تخلق أو تنجم عن التكامل، ويقدم لنا "غالتنك" في دراسته نماذج تحدد الظروف التي تخلق حالة تكاملية:

1- **التكامل القيمي:** ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى شكلين:

أ-نموذج التماثل:

حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف.

ب-النموذج السلمي: "Hierarchical"

حيث ترتيب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقا للقيمة العليا من هذا السلم.

2- تكامل الأطراف:

1- نفس المرجع ، ص280.

وهو الذي يتمثل في نموذجين، الأول يتمثل في نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم أو المركز الدولي أو التركيبة السكانية أو البنى السياسية والإقتصادية، ثم نموذج زيادة الإعتماد المتبادل في القطاعات السياسية والإقتصادية والثقافية بين الأطراف وإلى درجة يجعل من التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر.

3- التكامل التبادلي بين الكل والجزء:

ويتمثل ذلك في نموذجين:

أ- نموذج الولاء:

حيث يستمر ويتطور التكامل طالما أن أطرافه مستمرون في دعمه وهنا يمثل الدعم من قبل الأطراف كالدخول في تحالفات أو توزيع الموارد من الأجزاء إلى الكل ما يسمى بالمدخلات.

ب- نموذج التوزيع:

حيث يصبح وجود التكامل معتمدا على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما يسمى بالمخرجات مثل حماية الكيان من الأعداء وتحقيق مكاسب إقتصادية مثل رفع مستوى المعيشة أو توسيع الأسواق.[1]

4- شروط التكامل الإقتصادي الإقليمي:

بعد دراستنا للنظريات فإن الباحثين من خلال تتبعهم لظاهرة التكامل الإقليمي بتجاربها الناجحة والفاشلة لاحظوا وجوب توفر بعض الشروط التي يؤدي غيابها إما إلى تعثر أو بطئ أو فشل العملية التكاملية نهائيا ومصطلح العملية يؤكد على الديناميكية والإستمرارية والتدرج فالشروط هذه ترتبط بالمراحل والظروف وطبيعة التجربة التكاملية.

حيث يرى البعض أنه مع تقدم عملية الإندماج يجب إعتماد الإقتصاد الرقمي حتى يعرف أحسن إزدهار واعتماد منهجية التقارير والمخبرين الذين يعملون في عمق السوق الداخلي وأن تكون المنافع المقسمة متساوية بين الشركاء[2] كما يشترط في التكامل الإقليمي ما يلي:

1- جيمس دويتي، روبرت بفالتسغراف، مرجع سابق الذكر، ص273.

2 - Pierre Bertmaud, intégration économique et gouvernance international: http://hal.inria.fr/docs/00/35/90/58/PDF/pub06054.pdf ،01/12/2013/12 :00.

القرب الجغرافي ودرجة الترابط الإقتصادي يمكن أن يضاف إليها تحليل العوامل التاريخية والسياسية والثقافية الهامة، وينجم عن تفاعل هذه العوامل أنواع مختلفة من التكامل فيمكن لعدد من الإستراتيجيات الرسمية والعمليات غير الرسمية أن تندمج (تتكامل) بنجاح مع أنشطة ضمن إقليم ما وبالتالي تحدد إختلافات هامة بين التجمعات الإقليمية.[1]

عامل الإستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة وكهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية للتجارة.[2]

ومن أحد الشروط الإقتصادية لقيام تكامل إقليمي هو زيادة المبادلات داخل المنطقة المراد تكتلها وهو التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السابقة ومن الضروري تنسيق سياسات الإستثمار بشكل يؤمن تنمية إقتصادية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية، فيجب أن تهدف السياسة الإقليمية للإستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الانتاج، وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة، فالتخصص وتنسيق الإستثمارات سيمكنان من تجنب الإختلالات التي يمكن أن تنجم عن قيام أقطاب حقيقية في بعض البلدان وازدواجية الإستخدام التي يمكن أن تتسبب في هدر كبير. ويشمل عموما أحد الاهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الإقتصادية لبلدان المنطقة في توزيع عادل لمكاسب الإندماج.[3]

رفض إقامة حواجز جمركية أو من أي نوع آخر ولو جزئيا بين الدول في التكامل الإقتصادي وتقييد ذلك بإتفاقية، والتحرير الشامل في المنطقة لرؤوس الأموال والموارد الزراعية والسلع كافة شرط مراعاة المعايير التي تتعامل بها الدولة المضيفة للسلعة هذا مع

1- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص807.

2- محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق الذكر.

3- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة، والتكتلات الإقليمية البديلة، ط1، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص ص57-58.

توفر المزايا النسبية للسلع و الخدمات مما يخلق التبادل الفعال وهذا ما يركز عليه "جاكوب فينرز"(Jakob viner's).[1]

وبما أن التكامل الإقتصادي الإقليمي هو صيغة من صيغ العلاقات الإقتصادية فإنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والإقتصادية المتجانسة والتي تريد خلق التكامل إقليميا.

فالشرط أيضا أن يتضمن التكامل عملية التنسيق بين مختلف السياسات الإقتصادية بهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع، هذا النمو المرتفع هو الذي يحفز على الدفع بالعملية التكاملية إقليميا لأنها تحقق لأطرافها فوائد.

عامل الزمن له دور كبير حيث أن التكامل عملية تاريخية بمعنى أنها تحتاج إلى الزمن حتى تنضج أسبابها وتكفل عناصرها، فهو عملية تدريجية تتم من خلال الوعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعية.[2]

من كل ما قلناه في هذا المبحث نستنتج أن التكامل مفهوم صعب الضبط لتعدد مشارب وتوجهات الباحثين من جهة ولطبيعة الدراسات حيث يركز البعض عليه من الزاوية الإقتصادية البحتة، وأنه معطى إقتصادي في حين يرى البعض وجوب الوصول إلى التكامل المنظماتي والتوحيد السياسي لكنهم يلتقون جميعا في أن الإقليمية والتكامل الإقليمي ظاهرة تفرز نوعا من التنسيق داخل الإقليم نفسه بغرض قد يختلف من جهة لأخرى.

كما تتعدد أشكاله حسب طموح الجماعة الإقليمية التي تبلور بتصوراتها الطبيعية التي يكون عليها هذا التكامل وشدته فقد يبدأ إتحاد جمركي أو إتفاقية تجارية لينتهي بتكامل إقتصادي سياسي تام في المسائل العليا وقد يتوقف عند منطقة التجارة الحرة.

1 - Nasser Zaidi, arabeconomic integration, anawakning to remouve barriers to prosperity, erf working paper, series: www.erf.org.eg/cms/up.lauds/pdf/0322-final.pdf, 08/12/2013,21 :00.

2- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، إقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010، ص ص294-295.

مهما تتعدد المنطلقات النظرية التي درست ظاهرة التكامل الإقليمي إلا أنها تشترك جميعها في إعتبار الدافع وهو الذي يحرك العملية التكاملية واشتراط الرغبة السياسية للحكومات للدفع بأي تكتل إلى الأمام زائد عنصر الولاء للإقليم والتطلع لتحقيق منافع مشتركة تخدم كافة أفراد الإقليم مع اشتراط توفر العناصر التبادلية لقيام كل التكتلات على الإختلاف النسبي بين وحداته هذا الإختلاف الذي يخلق الميزة النسبية في النهاية ويدفع لحاجة عناصر التكتل لبعضها البعض مما يطور التكامل وينجحه.

أهمية عنصر الإتصال في العملية التكاملية وضرورته والإنطلاق من الأمور ذات الأهمية الدنيا للوصول إلى الغايات والسياسات العليا وتسيير التكامل بالتكنوقراط دون السياسيين.

المبحث الثاني: العولمة والعولمة الإقتصادية دراسة في المفاهيم و الأسس

– وفي هذا المبحث وكضرورة منهجية نقوم بدراسة ظاهرة العولمة الإقتصادية بداية بتطور العولمة وصولا إلى مأسسة العولمة الإقتصادية بمختلف تجلياتها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

حيث نتتبع ظاهرة العولمة بتعريفها أولا وتطورها لنبرز أهم سمات هذه الظاهرة.

1- اتسمت التعريفات المقدمة حول ظاهرة العولمة بالتباين والإختلاف ولعل ذلك يعود إلى تباين رؤى ومنطلقات الباحثين والمفكرين السياسة والفكرية سواء الغربيين أو العرب الذين تناولوا المفهوم أو الظاهرة بالبحث والتحليل أو اكتفوا بالتعليق عليها، ومهما تعددت التعاريف فقد تعدّدت حتى التسميات والمصطلحات المقاربة والمرادفة للإصطلاح العولمة[1].

والترجمة الصحيحة للإسم الإنجليزي قيد الدراسة "Globalisation" وهو مشتق من"Glob" بمعنى الكرة والمقصود بها هنا الكرة الأرضية أو الكوكب الذي نعيش على سطحه ومقابل العالم هو ''WORLD" والكون''UNIVERSE" وكلمة العالم تعني البشرية وبالنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعا في انتشار الظاهرة محل الدراسة، كما أن هذا الإسم ليس من مفرداته فعل في اللغة العربية فقد وجدت في المعاجم مثل كوكب...كما نشير إلى أن لفظ هذه الكلمة بدأ في التناول عبر وسائل الإعلام بالخصوص الأمريكية في نهاية 1960م، وشاع استخدام لفظ العولمة بعد سقوط الإتحاد السوفياتي فالظاهرة ليست حديثة.[2]

يرى الدكتور "محمد شومان" أن العولمة تعني تصغير العالم وحرية تداول عناصر الإنتاج والمنتجات المادية والثقافية، فضلا عن حرية إنتقال الأفراد المتميزين مهنيا وماليا، و بهذا المعنى المبسط للعولمة فإنها آية تاريخية ذات آثار إيجابية (حسبه) على البشر كلهم وأهم آثارها تشجيع التجارة وتحقيق مزيد من الرفاهية والتقدم للبشرية، لكن هناك تيار آخر يتعارض مع هذا الطرح سنذكره لاحقا.

ومن جهة أخرى: العولمة مفهوم يختص في دراسة العلوم الإجتماعية كأذاة تحليلية لوصف عمليات التغير في المجالات كافة وهذا يعني أن هناك خطا جديدا وعلاقات إجتماعية مادية ونفعية تستعيد كل المفاهيم القومية والعرقية والعائلية والدينية الخاصة ومن هنا يرى المهتمون بالشؤون الدولية أن الأمور السياسية والأحداث والأنشطة في الوقت الحاضر لها بعد عالمي متزايد[3].

1- تامر كامل محمد الخزرجي، ياسر علي إبراهيم المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص 28.

2- أسعد عبد المجيد وآخرون، العولمة وأبعادها الإقتصادية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص25.

3- سهيل حسين الفتلاوي، العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص38.

والعولمة ليست العالمية، وهي رغبة في إنهاء دور الدولة في بث القيم والأعمال أو أي شيء يتعلق بالأفراد وبيئتهم العالمية في الإنتاج والإستهلاك وتصبح المصالح جماعية وحل المشاكل كذلك في إطار قيم جماعية[1].

فظاهرة العولمة لا تهم الأكاديميين فقط، بل انتقل ذلك إلى أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، ومن تم تعددت تعاريفها فهناك من يركز على أنها ظاهرة إقتصادية وهم الأكثرية يرونها مثل التكامل الإقتصادي ، أو إندماج الأسواق أو إتساع نطاق التجارة والإستثمارات، فهي من جهة عملية"process" تهدف إلى خلق إقتصاد عالمي واحد يقوم على أساس الإستثمارات الخاصة، حرية تنقل رؤوس الأموال وخاصة في القطاعات الخدمية وزيادة الإعتماد على التكنولوجيا، ويتفق هذا الرأي أيضا مع رأي محمد العريان(1999): بأن العولمة ماهي إلا عملية تتمثل في زيادة إعتماد الدول بعضها على البعض الآخر إقتصاديا من خلال الزيادة المطردة في عدد ونوعية السلع العابرة للحدود وزيادة التدفقات الإستثمارية العالمية وزيادة إنتشار واستخدام التكنولوجيا، بالإضافة إلى الإرتباط المؤسسي لمختلف المؤسسات في مختلف الدول. ويرى"Quatarra" بأن العولمة ماهي إلا نوع من أنواع الإندماج الإقتصادي لإقتصاديات العالم من خلال التجارة والتدفقات المالية وتبادل التكنولوجيا والمعلومات، بالإضافة إلى حرية إنتقال الأفراد ويشير إلى أن هذا الإندماج تظهر آثاره من خلال أهمية التجارة ورأس المال، ويتفق مع نفس الرأي "todaro" حيث يرى أن العولمة ماهي إلا عملية اندماج للإقتصاديات الوطنية في سوق عالمية واحدة.[2]

فالتعاريف وإن كانت مختلفة فإنها تركز على عملياتية ظاهرة العولمة وتأثيرها على الدولة.

2- تطور ظاهرة العولمة:

1 - Simon REICH, what is globalization, working paper, kellog institute. 1998:https://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/261.pdf, 10/12/2013, 11:00h.

2- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004، ص ص 119-120.

وتطور العولمة يرتبط كثيرا بتطور الرأسمالية كنمط من أنماط الإقتصاد السياسي يطبع المجتمع ويؤثر على كل مجالات عيش الأفراد، يرى "سمير أمين" أن العولمة ظاهرة قديمة ربما بدأت مع الهلنستية واتخذت الشكل الديني في العالم القديم كما حدث مع المسيحية والإسلام فيما بعد، ولكن الظاهرة التي نتحدث عنها الآن هي ظاهرة العولمة المرتبطة كثيرا بالرأسمالية وهي ظاهرة جديدة نسبيا ولا تطرح علينا إلا خيارين إما التكيف أو المقاومة[1].

لقد تطورت التجارة الدولية بشكل أسرع من تطور الدخل العالمي ولقد تزايد التخصص وفق التوجه الذي توقعته النظرية الإقتصادية وبالطبع كانت هناك قطيعات مثلما كانت هناك تقدمات تم إحرازها، لقد لعبت حركات رؤوس الأموال دورا نوعا ما مزعجا وبالفعل فإن أسواق رأس المال عامة سواءا كانت وطنية أم أجنبية هي دائما غير مستقرة لأسباب متباينة، وعموما كان للإستثمار الأجنبي آثار إيجابية على البلدان النامية وعلى البلدان المتقدمة الثرية، إن لم نقل حتى على الأكثر فقرا.

فالعولمة ليست ظاهرة جديدة لأن حركات رؤوس الأموال اليوم ليست من حيث النسب أكثر أهمية مما كانت عليه خلال ثلاثين سنة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ففترة ما بين الحربين هي التي كانت إستثنائية من حيث تقلص المبادلات الدولية فالعديد من مشاكل اليوم كانت موجودة في تلك الحقبة والفارق الوحيد الذي يستحق الملاحظة هو أن الإستثمار بالخارج أصبح موجها إبتداء من ذلك الوقت، نحو البلدان النامية وبصورة أقل نحو البلدان التي كانت تعرف رخاء مند أزيد من قرن[2].

فالعولمة ليست ظاهرة جديدة كليا في تاريخ العالم بل إن العديد من الأبحاث يرون أنها مجرد إسم جديد لظاهرة قديمة لكن العلم شهد حوادثا وإرهاصات ممهدة لها، فالباحث فوالت روستو"WALTROSTOW" الذي كتب عام 1960 أن النمو الإقتصادي سار في نسق واحد لدى النظم الإقتصادية جميعا حيث مرت على مرحلة التصنيع ورأى أن إقتصاد تلك النظم تطور في ظل النظم الأكثر تطورا إلى أن وصل إلى المرحلة التي أصبح معها قادر على

1- أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط1، مكتبة مدبولي، مصر، 2004، ص105.

2- جاك فونتانال، العولمة الإقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيوإقتصاد، (ترجمة: محمود براهم)، ط1ن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص06.

تحقيق نمو إقتصادي والوقوف من جديد، وما يربط هذا بالعولمة أن روستو إنتبه إلى وجود نموذج واضح للتقدم الإقتصادي يتصف بمراحل تنتهجها النظم الإقتصادية جميعا وهي في طور تبني سياسات رأسمالية، كما انتبه في هذا الصدد إلى وجود تجاوب تلقائي مع حركة التاريخ تميل نظرية العولمة إلى الإعتماد عليه[1].

وكذلك فإن عدم استقرار أسواق رؤوس الأموال الأجنبية هو أيضا ظاهرة قديمة في الواقع فإبتداءا من 1300 فرض الإفلاس على الشركة المهيمنة لفلورنسا ونيويورك ولندن بسبب عدم قيام الملك إدوارد الأول الإنجليزي بالتسديد للديون وكان ذلك في زمن كانت فلورنسا أبعد عن إنجلترا من القمر، وقد خسر الألمان والإنجليز الكثير من المال في الإستثمار في خط سكة الحديد بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم قيام الدولة بتسديدها فقد كانت البواخر المسلحة والتدخل العسكري وسائل قوية لجعل البلدان الأضعف تسدد ديونها.

أما الثقافة الدولية فإنها قد عرفت أكثر من سابقة فماك دونالد هي تجربة تلت إنتشار المطاعم الصينية وازدهارها أو دخول أكلة البيتزا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخلال فترات أقل حداثة لاينبغي التفكير في الطبخ الإيطالي دون طماطم أو طبخ "SZEHMAN" أو الطبخ الهندي، وأشهر الأمثلة على إنتشار الثقافات في العالم أجمع هو تطور ديانتين ساميتين يطلق عليهما المسيحية والإسلام وهما حاضرتان في العالم بأسره[2].

فالعولمة يمكن أن نعتبرها نتائج مراحل من الزمن تطور فيها هذا المفهوم وانتشر عبر أفراد المجتمع الدولي وهو ما يؤكد لنا أن للعولمة تاريخا قديما ولقد أصبح مفهوم العولمة أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل المعالم الأساسية لها والتي تتمثل في الجانب الإقتصادي والسياسي في هذه الفترة التاريخية التي يمر بها العالم هو انتشار وتعمق مفاهيم وآثار الثورة التقنية والتكنولوجية من جهة أخرى التطورات الكبرى التي حدثت في مجال الإتصال والتي أحدثت توسع في العالم من خلال تطورات الأقمار الصناعية والحواسب الإلكترونية وبروز

1- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص15.

2- جاك فونتانال، مرجع سابق الذكر، ص7.

شبكة الأنترنت بكل ما تحمله من مزايا للإنسان، وما تقدمه له كوسيلة إتصال عبر كامل أنحاء العالم.

وعند معرفة النشأة التاريخية للعولمة وتتبعها يمكننا الرجوع إلى نموذج "رولاند روبنسون" في دراسته "تخطيط الوضع الكوني والعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي" والذي أراد من خلاله تتبع مراحل تطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان ويرى في ذلك "روبنسون" أن نقطة الإنطلاق هي ظهور الدولة القومية الموحدة معتمدا في ذلك على أساس هذه النشأة وهو تسجيل نقطة تاريخية خاصة من تاريخ المجتمعات المعاصرة والذي يتمثل بنية تاريخية فريدة، وهذا كون أن قومية الدولة تتمثل في تجانس مجموعة من العوامل منها التجانس الثقافي ومن جهة أخرى فإن إنتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة كما أن هناك عاملان مكونان للعولمة يعتبران بالإضافة إلى عامل الدولة القومية هما "الأفراد والإنسانية"[1].

لكن الظاهرة المعروفة في النهاية بالعولمة هي التي جاءت بعد إنتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، أصبح العالم وحيد القطب تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية التي نصبت نفسها حارسا وموجها وزعيما على العالم أجمع، إن الاتجاه نحو العولمة قديم جدا إذ أن "ماركس وإنجلز" كانا يتكلمان عن ظاهرة العولمة مند مائة وخمسين عاما عندما كتبا في البيان الشيوعي أن السلع التي تخرج من مصانع الرأسمالية ستأخذ في الإنتشار شرقا وغربا ولن يفلح في صدها أي سوء ولو كان بمثابة صور الصين العظيم، فالكلام الكثير عن ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة ليس سببه نشأة الظاهرة بل نموها وبمعدل متسارع ولكن من الضروري الإشارة إلى أن العامل الأساس المسؤول عن نشأة هذه الظاهرة وتسارعها هو التقدم التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية المتقدمة[2] ومن هنا نجد أن الجميع يشترك في اعتبار تطور الرأسمالية أوصلنا إلى ظاهرة العولمة بكل تعقيداتها الأخرى.

1- عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، عدد01، 2002،الجزائر، ص36.

2- محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني ،مذكرة ماجستير في الدراسات الأمنية،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية والقيادة الأمنية، 2006، ص39.

3-أبعاد العولمة ومظاهرها:

تتعدد أبعاد العولمة باعتبارها ظاهرة متشابكة وشاملة رغم طغيان السمة الإقتصادية والمادية والتي أثرت في بروز أبعاد أخرى تصنع المشهد العولمي حاليا.

أ-العولمة الثقافية والسياسية:

فيمكننا في الواقع أن نقول أن العولمة أسهمت إلى حد بعيد في جعل النظام الوستفالي نظاما قديما بائدا، فقد بقي بعده جهاز الدولة قائما بل قد أصبح في بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا في شؤون الحياة الإجتماعية من أي وقت مضى، غير أن المعيار الجدري للسيادة وفق النظام الوستفالي لم يعد قائما كما لا يمكن إسترداده على هذه الساحة في ظروف العولمة التي تسود عالمنا المعاصر، ولا يزال مفهوم السيادة مبهما في سياق الخطاب السياسي ولاسيما بالنسبة إلى من يسعون إلى عرقلة إتجاهها في مواجهة العولمة لكن قدرات الدول على إصدار الأحكام وتطبيقها من الناحيتين القانونية والعملية، لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا[1].

إن مسألة نفود وقوة الدول في مسار العولمة هي مسألة تكتسي أهمية كبرى فقد أصبح الإقتصاد سلاحا في خدمة قوة الدولة، فالتنافس الدولي مع موتى الفقر في عالم من الثروات يشبه أحيانا الحرب، بعبارة أخرى تتخذ الصراعات أشكالا عديدة تجعل تحليل عملية توزيع النفود والثروات أكثر غموضا وتعمية.

فمند هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية يمكننا أن نتساءل عن الطبيعة الجديدة للأمن الدولي وفي ذات الوقت عن التكلفة الهائلة لهذه العملية في المدى القصير والمدى الطويل وتمثل السياسة الدولية (المعولمة) في مجال العمل الإنساني وفي حفظ السلام شكلا جديدا للعمل السياسي-الإقتصادي يتعين أن يكون محل تساؤل[2].

1- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص43.

2- جاك فونتانال، مرجع سابق الذكر، ص17.

فالحدود الدولية نتيجة للعولمة أصبحت محلية وإجمالية وتتجه أكثر فأكثر إلى الإبهام أي لم تعد تتميز وتتحدد كالسابق ومن الصعب توضيح ماهي الحدود الداخلية من الخارجية مما طرح مشكل السيادة الوطنية "Conflit De Souveraineté".

فالإعتماد المتبادل الدولي أصبح مع مرور الوقت مشكل عبر وطني ليس فيه بالذات وإنما في مخرجاته ونواتجه والتي يصعب حلها عبر حكوميا نتيجة زيادة عدد المنظمات اللاحكومية التي لا تعترف بإقليم الدولة في الغالب.

إن الدول الآن مجبرة أكثر من أي وقت مضى خاصة في المنطقة العربية على تبني سياسات مضادة لسياسات الإحتواء التي تفرضها العولمة والتي قد تغير ليس فقط من خصوصيات الأفراد بل وحتى أنماط الدول .

فمن الشواغل المركزية للعولمة والتي تثير عموم الباحثين تتمثل في "ضغط المكان والوقت" فالمجتمعات أصبحت تنتج بوتيرة متسارعة تعبر حساب السنوات والأجيال والفضاء الإقليم والجهة[1].

شكل"1" يوضح أثر التشابكات العولمية على الدولة

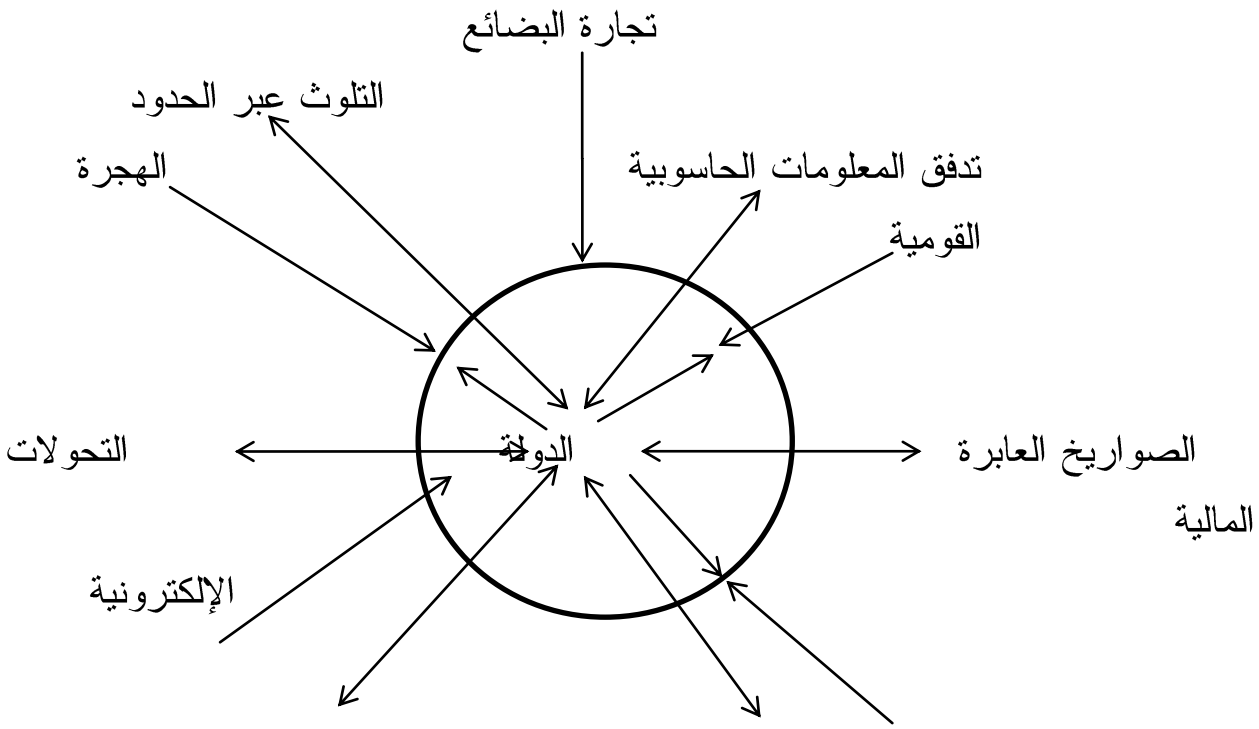

[1] −David Bolduc, antoni ayoub, la mondialization et ces effets : revue de la littérature, universite de laval québec, canada, nevembre2000, p09.

تحركات الجيوش	الدبلوماسية
المراقبة من قبل وكالات	الاتصالات عبر الأقمار
نظام الحكم العالمي	الاصطناعية

المرجع: جون بيليس، ستيف سميت، مرجع سابق الذكر، ص 44.

فنلاحظ من خلال الشكل أن الدولة والتفاعلات العابرة لها والمحيطة بها أصبحت أهم مظهر يطبع العولمة وأحد أبعادها، فنجد أن "جيمس روزينيو" بذلك لما حاول تعريف العولمة ربط ذلك بضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بها فكان يطرح تساؤلات: هل يرجع ظهور العولمة إلى إنهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والإختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟[1]

فانهيار الحدود الدولاتية ورث ثقافة عولمية متقاربة تلغي في النهاية مفهوم الحدود الثقافية وصعوبة السيطرة على القيم والولاءات وظهور ما يعرف بالمواطن العالمي.

ب- العولمة التقنية و الإقتصادية:

ويعتبر البعض هذا المظهر هو المظهر القائد للعولمة وأساس إنتقالنا من المحلي إلى العالمي.

فالتجارة تلعب اليوم مع الخدمات وتطور المنتجات دورا أكبر بازدياد في الحركة الإقتصادية وتفقد في الوقت ذاته سيرورة الإنتاج التقنية ذاتها أهميتها الإقتصادية، وهذا يؤدي إلى شروط جديدة تماما في التجارة العالمية، ويمكن إبراز ميزات التنافس بطريقة أسرع من الماضي غير أنها تضيع مجددا، وهذا ليس مشروطا دائما بالبراعة وحدها بل غالبا ما يحدث عن طريق المصادفة، وهكذا تتضح من خلال ذلك المقدرة على رد الفعل السريع في المشروع والتخطيط وفي التسويق وكذلك في مجرى إنتاج المصانع وأهميتها عندما يريد المرؤ إثبات نفسه في السوق وبرزت المقدرة على التكيف السريع هذا اليوم ولدرجة ما إلى

1- السيد يسين وآخرون، العرب وعصر العولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص26.

جانب ملائمة الأسعار، كمعيار للمنافسة بشكل لم يكن بالإمكان تصوره قبل 40 سنة[1]، كما تلعب التكنولوجيا بمجموعاتها الجديدة دورا رئيسيا في ظاهرة العولمة والتشابك حيث أنتجت ما يطلق عليه الثورة الصناعية الثالثة فالعالم يتحرك في حقبة صناعية إعتمدت على الموارد الطبيعية إلى حقبة تعتمد على المهارات والتعليم والبحث والتطوير فهذه التكنولوجيات الإتصالية الجديدة التي تتجلى في الثورة الصناعية الثالثة جعلت من الممكن إنشاء إقتصاد عالمي وربما إستدعت إقامته فالشركات التجارية الموجودة في أي مكان يمكنها أن تدير أنشطة في كل مكان، كما أن الإقتصاديات القومية آخذة في التصفية ببطيء لصالح إقتصاد عالمي يحل محلها[2]. وقد دأب أصحاب النظريات الإجتماعية منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين على القول إن المجتمعات المعاصرة تشهد تحولا كبيرا في المنحى المركزي لعملية الإنتاج ففي حين كان النشاط الإقتصادي سابقا يتمحور حول الزراعة وإنتاج السلع يقال أن المعلومات والمعارف في الظروف المستجدة ولاسيما منها ظروف العولمة هي التي تشكل المصادر الأساسية للثروة ويزعم أن الحاسوب ووسائل الإتصال الحديثة والجماهيرية والإتصالات بعيدة المدى وما شابه ذلك قد أصبحت أهم المكاسب في مجال الإقتصاد، متفوقة بذلك على الأرض واليد العاملة والمنشآت الصناعية والمال، وبدلا من الإشارة إلى مجتمع المعلومات" نرى أن بعض المعلقين يعرضون في الواجهة طروحات مماثلة كـــ "عصر المعلومات" أو "مجتمع ما بعد العصر الصناعي" أو " إقتصاد الخدمات" أو "مجتمع المعرفة"، وقد استحدث الماركسيون مفهوم " الرأسمالية اللاحقة للإشارة إلى أن التاريخ المعاصر قد أحدث تغييرات في مؤسسات الرأسمالية وآلياتها وعلى غرار زملائهم من أصحاب نظرية مجتمع المعلومات، ويبرر بعض الكتاب حدوث تحول في المنحى المركزي لتراكم الفائض الإنتاجي بعيدا عن الصناعات الأخرى ونحو أنماط الإقتصاد المعتمدة على المعلومات والإشارات والصور، ويبرر آخرون نشوء ظاهرة الشركات العالمية أو التحركات نحو إدارة الشركات على نمط يعتمد على نظام اللامركزية أو نشوء إمبريالية جديدة (NEO

1- نورمان فان شربنبرغ، (ترجمة حسين عمران)، فرص العولمة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص15.

2- ليستر ثورو(ترجمة: فايزة حكيم، أحمد منيب)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ط1 الدار الدولية للإستمارات الثقافية، مصر، 2006، ص37.

IMPERIALISM) مقابل ظهور العالم الثالث، وهكذا وقد طرح بعض الكتاب نقاطا من هذا القبيل وهم يتحدثون عن نهاية الرأسمالية المنظمة أو حتى "مجتمع ما بعد الرأسمالية" من دون الحديث عن "الرأسمالية اللاحقة"[1].

ويبقى الجدال حول العولمة بين من يراها عدوة للدولة وبين من يراها جاءت بالفكاك والخلاص لشعوب المعمورة، فيعتبرونها القوة التي جلبت المزيد من البضائع وانفتاح التجارة الدولية ساعد العديد من الدول كي تنمو بسرعة أكبر مما لو بقيت بغير ذلك، فالتجارة الدولية حسبهم تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية لأن إتساع صادرات الدولة يزيد من سرعة النمو الإقتصادي.

فالنمو المعتمد على الصادرات كان جوهر سياسة التصنيع التي قادت إلى إثراء معظم الدول الأسيوية وجعلت الملايين من الناس أفضل حالا، فالإنقسام حول العولمة دائم لآن المعارضين لها يرون أن أعدادا كبيرة من الناس في العالم الثالث في حالة من الفقر المدقع فهم يعيشون عادة بأقل من دولار واحد في اليوم وقد ارتفع العدد بمقدار 100 مليون في العقد الأخير فقط[2]. فترى كأنها محاولة إمبريالية جديدة لإعادة الهيمنة الإستعمارية على العالم وإنهاء إستمرار أطماع الغرب الإستعمارية التي عبرت عنها ثلاث حروب كونية سابقة، مع رفض الإتجاه الموضوعي الذي ينشغل بتوظيف الظاهرة وقراءتها ضمن السياق التاريخي للمجتمع الكوني[3]؛ أي يعتبرونها ظاهرة تخمرت مع مر القرون إلى أن وصلت لمرحلتها التي هي عليها الآن كحتمية أمام أبناء الجنس البشري مع دعوة هذا الأخير إلى التوحد وقبول التجانس.

المطلب الثاني: العولمة الإقتصادية ومؤسساتها

1- تعريف العولمة الإقتصادية:

1- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص41.

2- حاتم حميد محسن، تناقضات العولمة، ط1، دار كيوان، دمشق، 2004، ص15.

3- بدر أحمد جراح، قضايا معاصرة في العولمة ، ط1، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص33.

في هذا العدد نجد الكثير من التعريفات التي تختلف لكنها تتفق عموما حول فكرة التوجه الإقتصادي العالمي لتكثيف الإنتاج والإعتماد على التقنية والذي يعطي طابع عام للعولمة الإقتصادية.

فنشير إلى أن العولمة مفهوم يتجسد ويشكل أساسا في جانبه الإقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الإقتصادية كجوهر حيث أن العولمة الإقتصادية كمفهوم نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، ليظهر في العلوم الإقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغير الحادثة في تلك المجالات مع الأخذ بعين الإعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة، ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة وهي المنافسة والإبتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث وإنتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية وهما المكونان الرئيسيان للعولمة الإقتصادية من منظور هذه الأخيرة تبنى أساسا على مبدأ الإعتماد المتبادل (Interdepence) كما يساعد التطور التكنولوجي المتسارع جميع عمليات العولمة وهذا ما يبدو في الشكل التالي:

شكل "2" يوضح عمليات العولمة[1]

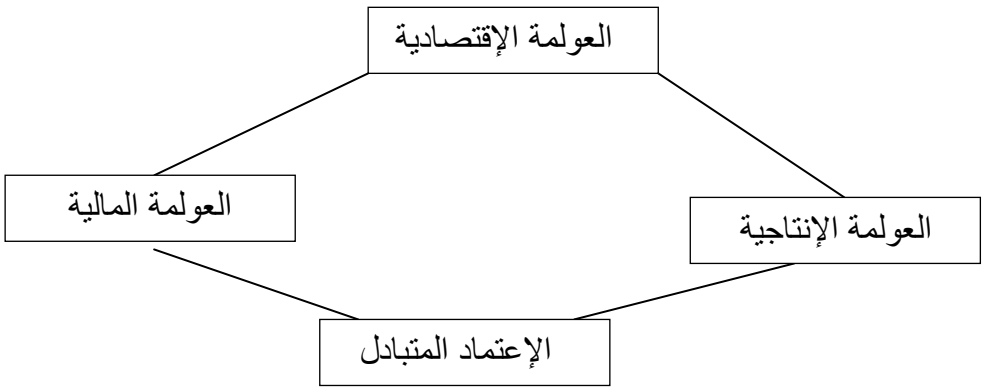

1- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص ص15-16.

في بداية من سنوات التسعينات (1995/1990) نجد إنفجار الإقتصاد دو الصفة الجديدة المدار من طرف القاطرة الأمريكية خاصة في المعلوماتية والبيوتكنولوجيا بعد انتصار الرأسمالية العالمية المتكاملة والمتكتلة بعد الحرب الباردة وهو إنتصار للإقتصاد الجزئي للأسواق وأكمل الموجة الثالثة لتحرير الأسواق (قانون الاستثمار–تحرير الخدمات والملكية الفكرية –خلق منظمة التجارة العالمية)[1].

وتسعى الرأسمالية كمنظومة عالمية إلى تحقيق أهداف التنمية الرأسمالية عن طريق عولمة الأطراف أي تعميق اندماج اقتصاداتها بالسوق العالمية لذا فان الرأسمالية كمنظومة عالمية تسعى إلى تنظيم علاقة جديدة بين مراكز الرأسمالية المتقدمة، ومجتمعات رأسمالية الأطراف، وهذه العلاقة الجديدة تتمركز حول توجيه كل إمكانيات المجتمعات الرأسمالية الطرفية لتحقيق أهداف التنمية الرأسمالية المتمثلة في تكريس تراكم رأسمالي وأنماط الإنتاج في مجتمعات الأطراف لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي ولتحقيق هذا الهدف تسعى منظومة الرأسمالية لتطبيق مبدأ الإدارة المركزية لإقتصاديات الجنوب وتهدف عملية عولمة إقتصاديات الجنوب إلى إيجاد وتنظيم جديد للعلاقة بين المراكز الرأسمالية المتقدمة ومجتمعات رأسمالية الأطراف وهذا الإشكال يجب أن نشير إليه كنظرة نقدية فسمير أمين بهذا الخصوص يرى أن العولمة ستفضي إلى تقسيم عمل داخلي جديد لأطراف الرأسمالية يستند إلى معيار درجة العولمة أي الإندماج في السوق العالمية والذي يقاس بقدرة مختلف القطاعات الإنتاجية المعتمدة على التصنيع الحديث والتكنولوجيا المتطورة على المنافسة في السوق العالمية(أي القدرة على المنافسة عالميا)[2].

فمثل هذه التغيرات أدت إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية "GLOBAL PRODUCT" وإلى تشابه الأنماط الإستهلاكية في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات وهو ما يعني عولمة الإستهلاك "GLOBAL CONSUMER" وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة، وتتمثل مظاهر هذه الثورة بالتقدم الهائل الذي يشهده عالم الفضائيات ووسائل

1- Yves Michaud, qu'est-ce que la globalisation ? édition Odile Jacob, Pris, 2004, P146.

2– بدر أحمد جراح، مرجع سابق الذكر، ص178.

الإتصال وشبكات نقل المعلومات وسرعة تداولها والإلكترونيات الدقيقة[1] كلها كمظاهر تعطي لنا تعريفا شاملا هو أن العولمة الإقتصادية تتميز بمجموعة من العلاقات والعوامل ذات الطابع الإنتاجي والاقتصادي المتشابك يسير وفق ديناميكية قائمة على السرعة والانتشار وتثبيت قيم التنوع والاتساع السلعي.

وتهدف العولمة الاقتصادية الى سوق عالمية وهي التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي(المعولم) وفقا لنظريات التكامل والتبادل الدولي القائمة على توزيع وتسويق الفائض وليس للاستهلاك المحلي فحسب، فهي سوق تنافسية ولا وجود فيها للمنظومة المحلية أو الإقليمية فيها تتحدد أسعار كل شيء لكن وفقا للمتغيرات العالمية والنتيجة الحتمية لهذه السوق هي إنهيار الإقتصاديات غير القادرة على المنافسة وتعد العولمة التعبير الأكثر صراحة عن هذا النظام، وهذه السوق تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال[2] لهذا كان جوهر دراستنا نقد مدى تنافسية الإقتصاديات العربية وهل نحن أمام إمكانية تأمين إقتصاد عربي في ظل هذه الصيغة التي تتميز بها العولمة الإقتصادية التي تشترط التقنية ورأس المال للمنافسة.

فصندوق النقد الدولي يرى بأن العولمة الإقتصادية تتمثل في زيادة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدى القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز مرة أخرى في تعريفه على مبدأ الإعتماد المتبادل (كما قلنا في السابق) بين الدول والذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الإقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

فالعناصر الأساسية في مفهوم العولمة الإقتصادية تدور حول إزدياد العلاقات الإقتصادية المتبادلة بين الدول أي تعميق مبدأ الإعتماد المتبادل سوآءا في مجال تبادل السلع

1- نوري منير، السياسات الاقتصادية في عصر العولمة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص10.

2- أحمد مكي، الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة، أنظر:

http : www.yemen-nic.info/contenants éducation/studios//22pdf, consulté le 19/12/2013, 20 :33.

والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار وغيرها ويصبح هذا السلوك العولمي هو المحرك للنمو"ENGIN OF GROUWTH" بين أطراف التبادل الدولي[1].

ويرى جيرارد كابابجيان"GERARDE KEBABDJIAN" أن العولمة الإقتصادية ليست الفاعل الأول بل الإنتاج والتكتل وإستراتيجية الفاعلين وتصوراتهم وتحليلاتهم هي التي تعتبر مسألة جوهرية في التعريف، فيجب أن لا ندرسها من حيث آثارها وصورها (تركيباتها) بل من حيث أسبابها التي أثرت على الفواعل كأهمية إنخفاض تكاليف النقل الدولي وحقوق الجمركة وتقدم عملية التبادل الحر التجارية بعد السعي الحثيث من الغات وبعدها منظمة التجارة العالمية، وصدمة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وتراجع الدول التدخلية[2].

2- نشأة العولمة الإقتصادية وأنواعها:

فبداية العولمة الإقتصادية إرتبطت في الحقيقة مع تطور حياة الإنسان ككائن مستهلك إلى أن وصلنا إلى الحجم السكاني الحالي فحدث التزاوج بين كثرة الإستهلاك الطبيعية زائد الإبداع والإختراع التكنولوجي المصطنع لنصل للعولمة وخلق التشابك، فالحجم السكاني للعالم وحده لم يكن ليصنع العولمة الإقتصادية بالإستهلاك وحده وإنما بهذه الوسائل الصناعية أيضا.

فالعولمة الإقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة ذلك لأن جدورها الأولى تمتد عبر التاريخ القديم ومع اتجاه الأفراد والجماعات فيما بعد إلى الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي من أجل زيادة قوتها وقدرتها وتأمين وتلبية إحتياجاتها وتوفير متطلبات تطورها ومع تحقيق الفائض الإقتصادي، وفي إطار ذلك برز توجه البعض أفراد وجماعات ودول إلى السيطرة والإخضاع وتمثل ذلك بشكل خاص في الإمبراطوريات القديمة التي سادت في فترات مختلفة وقامت الأقوى منها بالسيطرة على العالم المعروف في حينه.

1- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص18.

2- Gérard Kébabjian, les sept piliers de la Mondialisation économique : www.redcelsofurtado. Edu. Maxarchivos. Pdf kebab8pdf, 13/12/2013, 20 :00h.

وقد تطور الإرتباط بين الدول وازداد تكاملها، واتسع اعتمادها على بعضها الآخر عبر الزمن وبفعل الحاجة إلى ذلك وبمديات مختلفة تبعا لمديات التطور التي رافقته، وباختلاف الإمكانات والوسائل المتاحة لتحقيقه[1].

وقد أدى تنافس دولي شديد مصحوب بتحسينات مستمرة يقودها العلم إلى خفض في الكلفة والإبداع في الإنتاج، وليس هناك من بلد ينتج كل الخدمات والمنتوجات التي يرغب سكانه في الحصول عليها وهكذا فإن الأساس للإعتماد المتبادل قوي ومتين، فالمنتوجات والخدمات باستثناءات بسيطة متوفرة في الأسواق العالمية[2] فلم يعد مستثنى إقليم أو آخر على وجه الأرض، وما على الذي يرغب في التعامل أن يوفر فقط شروط دخوله السوق.

وكخلفية كان العرب تاريخيا المطورون الأوائل لأنظمة المتاجرة عبر البلدان، وكان نظام المتاجرة هذا معتمد على الذات لكن بعد تفوق البرتغاليين وبعدهم الإسبان في تطوير سفن الملاحة العابرة للمحيطات وبعدها إنشاء شركات شرق الهند التي لم يعد بعد يستطيع منافسها العرب ودخلوا في تخلف تقني تفكك بموجبه الأساس الإقتصادي للوطن العربي وخسر العرب تدريجيا بين 1635 و1945 حريتهم نتيجة لفقدانهم لسيطرتهم على إقتصادهم القومي[3].

مع خروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها ودخولها الحرب العالمية الثانية التي خاضتها خارج إقليمها برزت كقوة إقتصادية كونية تسير مقاليد" الحكم الإقتصادي العالمي".

بعد ذلك تم إنشاء هيئات وإدارات عالمية مهدت الطريق للعولمة الإقتصادية بمفهومها المتشابك الحالي لتسيير الشؤون الإقتصادية الدولية منها:

- صندوق النقد الدولي:

فمند نشأته بموجب نظام بريتن وودز أنيطت له بموجب إتفاقية تأسيسية مسؤولية الإشراف على سير النظام النقدي الدولي والعمل كمحقق دائم للتعاون بين الدول من أجل تعزيز الإستقرار الإقتصادي والمالي، والمساعدة على دعم النمو المستديم في بلدانه الأعضاء

1- فليح حسين خلف، العولمة الإقتصادية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010،ص10.

2- السيد يسين وآخرون، مرجع سابق الذكر،ص78.

3- نفس المرجع، ص80.

ومن بين الأدوات التي يستخدمها الصندوق للقيام بمهامه هذه يجدر ذكر الرقابة على السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتقديم المساعدات المؤقتة لموازين مدفوعاتها والسعي لإلغاء القيود على المدفوعات الجارية وتشجيع التوسع في التجارة العالمية وإسداء المشورة بشأن السياسات وبناء المؤسسات من خلال المساعدات الفنية، وقد تولى البنك الدولي من جانبه مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بإستراتيجيات التنمية[1] رغم ما سنذكره من آثار هذه السياسات النمطية على الدول العربية فيما بعد، فيما يدخل في لعبة إستعمال الإقتصاد كبديل للتدخل العسكري في السابق، وفي هذا التصور يقول الأستاذ "أوتوماول" أحد أعضاء مدرسة ميونيخ الإستراتيجية عام 1920 "إن التغلغل الإقتصادي الكامل له تماما نفس الآثار المترتبة على الإحتلال العسكري".[2]

منظمة التجارة العالمية:

أمام تطور التجارة الدولية ما بين أطراف المجتمع الدولي أصبح من الضروري أن يكون هناك نظام عالمي يحكم هذه العلاقات ما بين الدول سواء منها المتقدمة أم النامية وفي هذا الشأن عملت الدول الكبرى على إرساء نظام يحكم هذه العلاقات الإقتصادية بين جميع الدول. وقد عرف هذا النظام باسم "الغات" حيث تهدف في إطار هذا النظام إلى تحرير التجارة العالمية على أساس إتفاقي بين الدول الأعضاء في الإتفاقية وهذا للعودة إلى ما كان عليه الوضع التجاري العالمي قبل الحرب العالمية الأولى إقتناعا بأن حرية التجارة تلعب دورا مهما في نمو ورخاء الإقتصاد العالمي.

وبعد جولات عديدة وصلنا إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد الجولة الثامنة "للغات" حيث نتطلع المنظمة العالمية للتجارة بالعديد من الوظائف والمبادئ والتي تدخل في إطار الصلاحيات الموكلة لها في إطارها الدولي ضمن مؤسسات العولمة الإقتصادية الأخرى فتعمل على متابعة تنفيذ وإدارة إتفاقيات التجارة الدولية.

1- طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية (التنمية، التكامل، النفط والعولمة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص106.

2- سالم توفيق النجفي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص41.

– معالجة المشاكل وفض النزاعات المتعلقة بالتجارة بين الدول والتي تظهر على السطح نتيجة تنفيذ الإتفاقات وفقا لإجراءات تسوية المنازعات.

– كما تهتم بقضايا البيئة والحفاظ عليها وبدل جهود إيجابية لضمان حصول البلدان النامية وخاصة الأقل نموا على حصة كبيرة من النمو في التجارة الدولية[1] ليبقى مفهوم النمو في التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية غامضا في غياب إستثمارات حقيقية وقيود على تنقل التكنولوجيا والشركات الاستثمارية.

الشركات متعددة الجنسيات:

فلم تعد الدول القومية بمقدورها لوحدها إتخاذ القرارات الإقتصادية والسياسية دون الأخذ في الحسبان مصالح الشركات متعددة الجنسيات وهو ما دعا بعض الباحثين العرب إلى وصف العولمة "بأنها القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لأي دولة قومية" وهذه الشركات المتعددة الجنسية "transnational" تدخل في تحالفات وإندماجيات مع بعضها مما يترك إضطرابا شديدا في الأسواق، ومنذ عام 1992 ومجلة "فوريش" تتابع نشر البيانات والمعلومات عن هذه الشركات التي تميز بضخامة حجم إيراداتها وتنوع أنشطتها والإنتشار الجغرافي عالميا، حيث قدرت مثلا إيرادات أكبر 500 شركة عالمية متعددة الجنسية "Corporation" عام 1996 بنحو 11435 مليار دولار وهي قيمة كانت تعادل 41% من قيمة الناتج المحلي العالمي في عام 1995.

وفي مجال التجارة تسيطر أكثر من 70% من التجارة العالمية تسيطر عليها الشركات الخمسمائة الأكبر في العالم من بين الشركات الكلية.[2]

البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

وهو مثل صندوق النقد الدولي أنشئ بموجب إتفاقيات بريتن وودر سنة 1944 وكان الدور المرسوم له تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستمرة للعالم الرأسمالي آنذاك، فيقوم

1– مقدم عبيرات، مرجع سابق الذكر، ص214.

2– سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد الأول، سنة2002 ص09.

البنك بمنح القروض للحكومات والقطاع الخاص وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة التصويتية فيه على غرار الدول السبعة الأخرى والتي تعتبر الأكثر إكتتابا فيه.

فالبنك الدولي يتقارب في كثير من الأحيان مع صندوق النقد الدولي بل هما متكاملان في تأثيرهما وسياساتهما على الدول.

ويأخذ البنك الدولي كذلك على عاتقه وضع أسس تنمية مستدامة، وتشجيع البلدان على سياسات التصحيح الهيكلي وإدارة الإصلاحات الإقتصادية إلى جانب صندوق النقد الدولي بهدف خلق مجال مفتوح لإنتشار الرأسمالية عالميا.[1]

3- العولمة الإقتصادية وتغير بيئة الأعمال العالمية:

- تغير بيئة الإستثمار وحركة رؤوس الأموال:

في ثمانينات القرن العشرين بدأت بلدان كثيرة في إزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وفي تبني سياسات شجعت الإستثمار الأجنبي المباشر، وعزز إنخفاض تكاليف النقل والإنجازات الملموسة في تكنولوجيات الإتصال ومعالجة المعلومات واندماج أسواق السلع ورؤوس الأموال وأدى تبني قواعد مشتركة لتنظيم إعلان التقارير المصرفية والمالية إلى إنقاص عدم التماثل في المعلومات وأعطى قوة دفع إضافية للعولمة. مثلما فعل إيجاد الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) والتواجد الدولي القياسي لمعايير الإنتاج "الإيزو 9000".[2]

- تقلص درجة سيادة الدولة القومية في مجال السياسة النقدية والمالية:

فاتسمت العولمة بانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا يمكن القول أن الحكومة في هذا الإطار العولمي الجديد تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن

1- سمير الشيخ علي، نفس المرجع، ص13.

2- نوري منير، مرجع سابق الذكر، ص16.

سلطة الدولة وشرعيتها، ولعل مبعث ذلك أن تشريعات الدولة تتمثل في اكتساب ثقة الأسواق العالمية.[1]

ففي هذا المجال لازالت سيادة الدول خاصة المتخلفة إقتصاديا والتي تدخل ضمنها الدول العربية تتراجع لصالح المؤسسات المالية الدولية وخير مثال هي سياسات التعديل الهيكلي.

- تكامل صناعي معولم:

ويكون عن طريق "تجزئة عمليات الإنتاج" والتي يقصد بها توطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة حول العالم وتقوم الشركات متعددة الجنسيات بتجزئة عميلات الإنتاج إذا رأت أن في نقل هذه العمليات يحقق لها أكبر ربح ممكن ومما يساعد على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج هو التطور الكبير الذي حصل في حقل تكنولوجيا الإتصالات والمواصلات وسرعة إنتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول والقارات، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة الواحدة وإنجاز أي نشاط إقتصادي في أي مكان من العالم حيث تكون تكاليف الإنتاج منخفضة والأرباح في أعلاها، وحيث يمكن بيع المنتجات أو شحنها بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن التي هي بحاجة إليها في الوقت المحدد، فتنفذ الشركات المتعددة الجنسيات سياستها العولمية الصناعية هذه عبر موضعة أجزاء من عملياتها الإنتاجية في الصين وأجزاء أخرى في المكسيك وأجزاء ثالثة في كوريا، وأجزاء رابعة في إسبانيا...مثلا، لكن مع الإستعداد الدائم لنقل أي منها على الفور إلى مناطق جديدة أو قديمة أخرى إذا تبين أنها تتضمن مردودا أعلى.

ومن التجارب العملية في ذلك نجد أن: الشركات الأوروبية عمدت إلى نقل نشاطاتها التوسعية إلى أجزاء أخرى من العالم، حيث لا يكون تشغيل العمال وتسريحهم باهظ الثمن، على هذا الأساس قامت "مرسيدس بنز" و "بي أم" بنقل كثيرا من نشاطاتها إلى الألباما

1- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص ص 33-34.

وكارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة، حيث يوجد في الولايتين قوانين حكومية أقل تخضع إليها النشاطات الصناعية وكذلك أعباء إجتماعية أوطأ.[1]

تغير البيئة التكنولوجية:

ونلاحظ هذا من خلال التأثير الهائل "للإقتصاد الرقمي" على الأعمال وبعيدا أن تكون التكنولوجيا المعتمدة على الأنترنت مجرد جولة أخرى من إعادة التنظيم أو مجرد الأخذ بأحدث موجة في نظرية الأعمال، فإنها تفرخ نماذج أعمال جديدة تعلن وفاة شركة العصر الصناعي. نلاحظ اليوم سقوط الحواجز التي كانت تحول دون إبرام ترتيبات أكثر مرونة بين الموردين وشركاء البنية الأساسية وحتى العمل لأن التكنولوجيا الحديثة مكنت من حذف وتقليص الكثير من علاقات الإتصال التقليدية في جميع المجالات الإقتصادية والعلمية، وتحسين وتخفيض تكاليف الإتصال عموما والإتصال التجاري خصوصا، وتتميز ميزة الإتصال المدارة بالأنترنت في أن تكلفة المعاملات بمثل هذا النشاط تنخفض للصفر تقريبا عندما يزيد مدى وسرعة الإتصالات زيادة أسية وعندما تصبح الأدوات أقوى، لذلك نجد أنفسنا اليوم أمام نوع جديد من التجارة لم يشهد العالم مثيلا له من قبل يسمى بالتجارة الإلكترونية وإذا كان هذا النوع من التجارة أصبح اليوم يمارس إستقطابا عالميا متزايدا فهو لا يمثل سوى أهم مظاهر الإقتصاد الرقمي الذي يدعو إلى التفكير وبجدية في أنظمة الإدارة الحالية ومدى توافقها مع هذا النوع من الإقتصاد[2] وهذه الدعوة موجهة للدول العربية.

من كل ما سبق نستنتج أن الوضع العالمي تطور على مراحل مختلفة متجاوزا البنى والأساليب السابقة بكثرة وذلك بدخول الفواعل الحديثة في تسيير العالم فتكرست العولمة بجميع أشكالها وشملت جميع الأقاليم مع اختلاف درجة تأثيرها باختلاف وصول الفواعل المؤثرة هذه إلى أي إقليم ما.

ووصلنا في الأخير إلى مؤسسة في شكل إدارات وهيئات عولمية شاملة انخرطت فيها دول العالم خدمة لمصالحها أو تجنب لتأثيرات العولمة غير المفيدة.

1- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 51-52.

2- نوري منير، مرجع سابق الذكر، ص19.

كما شهدت الظاهرة الإقتصادية العالمية تطورا وتشابكا زالت معها مفهومية الإقتصاد القومي والمنتوج الوطني وزادت فيها درجة الإنكشافية أمام الشركات متعددة الجنسية التي لا تعترف بالحدود الوطنية.

وانحصر مفهوم السيادة لصالح مفهوم الربحية فالدول والشركات وكل الفواعل صارت تبحث عن أقل تكلفة لإنتاج الوحدات في أي مكان من العالم عابرة بذلك من قارة لأخرى.

تأخر الدول التي لا تملك الوسائل والإمكانيات لمجابهة آثار العولمة المتسارعة وتعرضها للإختراق العولمي بكل مظاهره وتحولها لدول مستهلكة للقيم العولمية نظرا لصعوبة مجاراة الظاهرة التي تتميز بالتسارع وارتفاع وتيرة الإنتاج على كل المستويات.

المبحث الثالث: الأمن والأمن الإقتصادي دراسة في المفهوم والأبعاد

وسندرس في هذا المبحث نقطة محورية هي الأمن الذي يعتبر مشاكل السياسات الوطنية والإقليمية والأمن الإقتصادي كبعد هام تمحورت حوله الدراسات بشكل كبير بعد انهيار الكتلة الشيوعية وبروز النظريات الوظيفية بقوة في تفسير العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأمن وأبعاده

أ- تعريف الأمن:

فمن بين المسائل الخلافية في العلاقات الدولية مسألة تكوين المفاهيم إذ تتميز في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ويمكن ملاحظة هذا التعدد النظري المتواصل الذي خلقها تكونها من خلال مفهوم الأمن، ونجد أن التعريفات التي تأخذ تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف "باري بوزان" أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم حيث يعرف "بوزان" الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التعبير التي تعتبر معادية" في سعيها للأمن فإن الدول

والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها لكن يتعارضان أحيانا أخرى فأساس الأمن هو "البقاء" لكن يحوي أيضا على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود.[1]

وفي الأدبيات الأمنية يعتبر الحديث عن الأمن كمفردة لوحدها أو الأمن القومي سيان حيث تستعمل كلمة القومي خاصة في الأدبيات العربية.

وقد أورد "صياح محمد محمود" مجموعة من التعاريف للأمن القومي " The national security" فالأمن القومي هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعات المتغيرات الدولية.

أو: هو "يهدف إلى تأمين الأمة من الداخل ودفع التهديدات والعدوان الخارجي بما يكفل للأمة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم".

وهنا نجد الكاتب لا يحصره في مفهوم الدولة الوطنية فقط بل يتوجه إلى مفهوم الأمة.

أو هو " تلك الحالة من الإستقرار الذي يجب أن يشمل المنطقة بعيدا عن أي تهديد سواء من الداخل أو الخارج"[2].

ونلاحظ أن تعاريف "صباح محمود محمد" تعاريف تميل إلى الجانب الإجرائي.

ويرجع تاريخ إستعمال مصطلح الأمن القومي "national security" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي.

فتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما يرى "بروكوتيزوبرك" أن "الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي". في حين يركز "ماكنامازا" على ربط التسمية الشاملة والأمن القومي على أساس أنهما شيء واحد.

وإذا كان الكثير من الباحثين ركز في تعريفهم للأمن على الجانب العسكري فقد وجهت عدة إنتقادات إلى هذا المنظور العسكري للأمن القومي على أساس أن هناك منظورات أخرى عديدة ينبغي النظر منها إلى موضوع الأمن القومي.[1]

1- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر أوروبا الحلف الأطلسي)، ط1، المكتبة العصرية، الجزائر 2005، ص13.

2- عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، ط1، درا الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص09.

وبصفة عامة الأمن أي أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى، بالطبع لا أحد آمن بالكامل، ولا يمكنه أن يكون كذلك، فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب، ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لنتمكن من العيش بشكل كريم.[2]

وحسب "بادي" فإن الدولة بتحملها لمسؤولية الأمن من إلتزمت بواجب باهض الكلفة وهو أن توفر للمواطنين ليس فقط الأمن الجسدي الذي يمكن أن تستفيد منه فعليا، بل أيضا إلتزمت بدور الدولة–العناية، وهو الدور الذي يجعل من مهمتها أكثر تعقيدا.

و إذا امتزجت في هذه الدولة وتفاعلت عناصر:

"الجماعة القومية + الإقليم القومي + السلطة السياسية القومية"نجد:

أنه قد نتج عن امتزاجها وتفاعلها: "الدولة القومية"

وبامتزاج وتفاعل المتطلبات الأمنية لعناصر الدولة القومية، نجد:

"أمن الجماعة القومية + أمن الإقليم القومي + أمن الهيئة الحاكمة القومية"

ينتج عن هذا التفاعل كلية: "أمن الدولة القومية"

لذلك كانت ممارسة تطبيقات الأمن القومي سابقة على صياغته الإصطلاحية فلم تظهر هذه الأخيرة في الغرب إلا في أربعينات القرن العشرين على يد الأمريكي "والترليبمان" عام 1943م.[3]ومهما كانت الإختلافات في التعاريف بين المدرسة الإستراتيجية (تحصر الأمن في المفهوم العسكري للدولة) والمدرسة المعاصرة (التنموية التي تعدد أنواع الأمن إلى جانب العسكري)، فإنه وجبت الإشارة إلى الأمن الإقليمي باعتبار الأمن الإقتصادي العربي محل الدراسة هو أمن إقليم محدد، والأمن الإقليمي لا يصاغ من وجهة نظر دول الإقليم فقط، فبعض الأقاليم تتمتع بأهمية إستراتيجية، سياسيا وإقتصاديا، وحتى عسكريا، بالنسبة للقوى

1– هشام محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009 ص39.

2– مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث (ترجمة ونشر) الإمارات، 2008، ص29

3– عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، ط2، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا 2006، ص23.

الدولية خارج الإقليم (الدائرة الخارجية مما يفرض عليها المساهمة في صياغة مفهوم الأمن فيه منفردة أو بالاشتراك مع دول الإقليم أو مع دول خارجية أخرى مثال ذلك المفهوم الأمريكي لأمن الخليج والذي تعبر عن المصالح المرتبطة به.[1]

كما تنشأ المعضلة الأمنية "the security dielma" عند الشعور بانعدام الأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام، فالخوف وانعدام الثقة هما في صميم معضلة الأمن وحتى عندما يسود الإعتقاد بأن دولة ما تضمر نوايا حسنة، يظل بأن هناك شعور بأن هذه النوايا يمكن أن تتبدل، وأول من وضح مفهوم معضلة الأمن هو "جون هرتز" " john herz" الذي يقول "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا. وبهذا فإنه بناء على ما سبق فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي تصطدم بشكوك يصعب تبديدها.[2]

وكنظرة شاملة نجد مثلا أن "ماكنامارا" يركز على أن الأمن يتحقق من خلال التنمية القومية الشاملة (كما قلنا في السابق) زائد دور القانون والنظام في تحقيق الأمن دون التركيز فقط على الجانب العسكري فيقول "إذا كان يتضمن شيئا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والإستقرار وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها فإن النظام والإستقرار يصبحان أمرا مستحيلا، ويضيف قائلا "أن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن"[3] لذلك كانت الدراسة تنصب على إبراز هذا الجانب لربط التنمية بالأمن.

ب- أبعاد الأمن ومستوياته:

1- نفس المرجع، ص 50.

2- جون بيليس، ستيف سميت، مرجع سابق الذكر، ص 418.

3- غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي(دراسة في مصادر التهديد الداخلي)، ط1، دار مجدلاوي، مصر، 1993 ص13.

سيطرت وحتى وقت قريب مقارنة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليه من زاوية القوة القومية في المقام الأول من قبل صناع القرار والإستراتيجيين فالواقعيون اعتبروا الأمن كمشتق من القوة (العسكرية فقط)[1] وليسوا الواقعيون وحدهم وهذا النوع الأمن العسكري لا نقاش فيه حيث يعتبر البعد الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن والمفهوم المرادف له والمعبر عنه لفترة طويلة والعكس صحيح ولازال الكثيرون يجدون الأمن القومي ممثلا في القدرة العسكرية للدولة على ضد أي إعتداء خارجي، هو تعريف يخص الأمن العسكري فقط لأن الأمن العسكري فرع من فروع الأمن القومي، وإن كان يلعب الدور الرئيسي في تحقيقه، والقوة العسكرية هي وسيلة الحسم في الصراع عندما تفشل الأدوات الأخرى، وهي الدرع الواقي للدولة.[2]

وحدث التحول أيضا في مفهوم المصلحة القومية إلى مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن تم برز مفهوم الأمن الوطني كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية.

فالأمن الوطني بذلك يحتوي على البعد الإقتصادي، بمتغير الرفاهية الإقتصادية وما يرتبط بها من توزيع وإشباع للحاجات الأساسية.[3]

فالبعد الإقتصادي دخل كمتغير مرتبط بالأمن بشكل رئيسي وأصبح مثار نقاشات وجدل خاصة بعد نجاح التجربة الأوروبية وإنهيار الإتحاد السوفياتي لأسباب إقتصادية وما تبع ذلك من جدالات علمية حول دور القوة الإقتصادية.

وثالث هذه الأبعاد هو بعد الأمن السياسي حيث يعرف الأمن السياسي بأنه الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ويشمل الأمن العام، حيث يعتبر التأمين الذاتي لنظام الحكم أحد عناصر الأمن السياسي لأن

1- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص15.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الدكر، ص68.

3- هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق الذكر، ص59.

الأمن السياسي يوفر درجة من الإستقرار السياسي الذي يمثل أهم عناصر تحقيق الأمن القومي ومن هذا المنطلق تظهر أهميته، التي قد تتجاوز أحيانا في بعض دول العالم في سبيل البقاء في السلطة أهمية الأمن القومي، فيصبح تحقيق الأمن السياسي عبئا ثقيلا على شعوب هذه الدول ويمكن تحديد عناصر الأمن السياسي كالتالي:

1- تدابير وقواعد الأمن الخاص(حماية أسرار الدولة).

2- الجاسوسية المضادة من حيث مكافحتها بشتى الوسائل.

3- أمن الدولة وهي عملية تأمين النظام الداخلي للدولة وتتمثل في مقاومة الأنشطة الضارة بهذا النظام، وفي النهاية الأمن السياسي يعني مقاومة كافة الأنشطة الهذامة سواء الصادرة عن مواطني الدولة أم الناتجة عن إختراق حواجز الأمن من جهات أجنبية.[1]

أما فيما يخص مستويات الأمن، فالأمن يوجد بثلاث مستويات رئيسية هي: مستوى أمن الفرد والدولة والنظام الدولي.

هذا من جهة ويوجد الأمن الداخلي والأمن الخارجي كمعيار آخر.

ومع بروز الدراسات الإقليمية ظهر ما يعرف بأمن الإقليم خاصة مع تطلع الإتحاد الأوروبي لتبني سياسة دفاعية وأمنية مشتركة بعدما نجح إلى حد بعيد في بناء الأمن الإقتصادي كخطوة أولى.

والأمن الوطني يقصد به أمن الدولة الوطنية وقدرتها على الدفاع عن إستقلالها و إستقرارها الداخلي وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويهدف لتحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها.[2] وفي هذا الصدد يرى "سمير خيرى" أن الأمن الوطني القومي عبارة عن تطوير إستراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التطورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لحل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأي أمة من الأمم.[3]

1- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الذكر، ص ص 69-70.

2- هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق الذكر، ص64.

3- غازي صالح نهار، مرجع سابق الذكر، ص06.

والأمن الإقليمي "regional Security" والذي تتناوله الدراسات في إطار الأمن القومي للدولة وبمدى إرتباطه بالأمن القومي لدى الدول الكبرى كما أن جزءا كبيرا من دراسات الأمن الإقليمي تركز على الأحلاف ومن تم تغلب الطبيعة العسكرية على الطبيعة الشمولية ويرتبط الأمن الإقليمي بدراسة الأقاليم أو النظم الفرعية، في إطار النظام الدولي ويمكن أن يضاف الأمن دون الإقليمي "subregional security" مثل أمن دول مجلس التعاون الخليجي[1].

وجوهر الرسالة هو هل يمكن بناء إقليم ذو إقتصاد أمني أي يساهم في بناء الأمن الشامل فيما بعد، ويحتوي النزاعات البينية العربية وحتى الداخلية بمساهمته في بناء الإقليم لأن النجاح في بناء الدولة يؤدي للنجاح في بناء الإقليم الأمني.

ومستوى الأمن الجماعي والذي يسميه "باري بوزان" بأمن النظام الدولي ذي الطبيعة الفوضوية دون وجود حكومة عالمية تسيره وتضمن الأمن لوحداته.[2]

ونركز أكثر على دخول العامل الإقتصادي وتبوئه المكانة الكبيرة في التحليلات الأمنية فيلاحظ الجامعي الفلسطيني "وليد عبد الحي" التحول التدريجي من معنى دفاعي لمفهوم الأمن إلى شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي لاسيما الإقتصادي منها. جعل من مفهوم النمو الإقتصادي متغيرا رئيسيا في الحركة إذ تشير مختلف الدراسات إلى أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الإقتصادي، هي العامل الأنسب لتفسير حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولي، فإندفعت بذلك الدول لنهب الطبيعة لضمان مكان أفضل في سلم القوى الدولي.[3]

ومع تطور الدراسات الأمنية أضيف المستوى الرابع وهو الأمن الفردي، والذي تم إلحاقه ضمن المسؤوليات الداخلية في إطار أمنها الداخلي فيما عدا ما يتعلق منه بحقوق الإنسان والذي تمت صياغته في المواثيق الدولية وإهتمامات المنظمات الدولية وما عداها من المنظمات غير الحكومية.[4]

1- محمد نصر مهنا، الأمن القومي العربي في عالم متغير، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص22.

2 - Marianne Stone, security according to Busan, a comprehensive sécurity analysis : http://geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf,11/11/2013, 9 :00h.

3- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص16.

4- محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص22.

ويرى "باري بوزان" أن أمن الفرد يشمل حصوله على حقوق معينة هي الحق في الحياة والصحة، والسكن(المأوى)، والمال(الثروة)، والحرية.[1]

التنمية الإقتصادية كجوهر للأمن:

ونركز على هذا الجانب لإعتبارنا نريد إثبات أهمية الإقتصاد في ضمن أمن الإقليم العربي، فقد يكون من الملفت للإنتباه أن يتبوأ وزير الدفاع الأمريكي السابق "روبرت ماكنامارا" المكانة الرئيسية في المناداة بالتنمية الإقتصادية كجوهر لتحقيق الأمن القومي الشامل، فقد ألف كتابا عام 1968 أسماه "جوهر الأمن" "the essence of sécurity" وقد إنتقد الإتجاه التقليدي بقوله "أن أمن هذه الجمهورية (يقصد الولايات المتحدة الأمريكية) لا يمكن فقط أو بصورة أولية في القوة العسكرية، ولكنه يكمن وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الإقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية في العالم أجمع. ويعتبر "ماكنامارا" أن الفقر والتخلف هما جدور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية[2]؛ أي أن غياب الأمن الإقتصادي يعرقل بناء الدولة وأمنها كما يعرقل بناء الإقليم الأمني لغياب الحاجات والسلع التي تنتج ظاهرة الإعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم المراد تأمينه.

ج- تطور الأمن نظريا:

بإعتبار الأمن الحاجة الأهم في الحياة، فقد بدأ الإنسان مند وجود التفكير في سبيل تأمين نفسه أو تأمين مجموعته البشرية ،والسمة العامة هي الفوضى وغياب السلطة المركزية التي يسند إليها الإنسان مهمة تأمينه، فمن "توكيديتس" و "كوتيليا الهندي" إلى **المدرسة الواقعية** والتي تعتبر أم المدارس التي ناقشت الأمن من زاويتها الخاصة حيث تحصر الواقعية الأمن في المصلحة في ظل وجود مصالح متنازعة والتي تعرف مصطلح القوة السائد في ظل مركزية الدولة التي تحقق المصلحة وأكبر قدر من المصلحة في عالم يتسم بالفوضى وبتفعيل ميكانيزم الأمن أو ميكانيزم القوة دائما لتحقيقه وبالوسائلية الواقعية لتحقيق القوة وبالتالي

1 -Marianne. Stone, opcit.

2- عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، العدد54، 1983، ص20.

الأمن[1] الذي هو بالمفهوم العسكري بالأساس، ويرى في ذلك "فريديريك شومان" أن الإرتياب هو القاعدة الأساسية في علاقات الدول بعضها مع بعض وبالتالي من السهل إستشراف سلوكيات الدول التنافسية والتنازعية في نظام دولي قائم على الصراع من أجل البقاء ويرى "شومان" أن لميزان القوى أهمية خاصة من حيث مساهمته في الحفاظ على أمن الدول الصغيرة.[2] وميزان القوة آلية رئيسية لدى الواقعيين في ضمان الأمن، لذلك نجد أن "ريمون آرون" يعرف الحرب الباردة بقوله "سلام مستحيل وحرب غير محتملة".

ويرى الواقعيون أن الدول (وحدات التحليل) في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فالقوة مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية (أساسية ومحورية القوة العسكرية).

ويوافق الواقعيون بشكل عام على أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها السياسية الخارجية، إذ أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو ومن غيرها، وبعض الدول تحتل مواقع إستراتيجية أكثر أهمية من غيرها من الدول، وسهولة الوصول إلى الطرق المائية وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن الدولة تؤثر كذلك في السياسة الخارجية، والموقع بدوره يؤثر على المناخ وبالتالي على طول الفصول التي تساعد على نمو المحاصيل بمثل ما يؤثر على قدرة الدولة على تعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى،[3] وهذا التحليل ينطبق على الإقليم العربي الذي في أغلبه ذو مناخ جاف ونادر من حيث الموارد المائية مما يفسر حالة العجز الغذائي أحيانا كثيرة، إلى هنا نجد بقاء محورية الدولة سيدة في التحليل رغم أن الواقعية الجديدة أعطت قيمة كبيرة للمؤسسات الدولية وبدأت تعترف بالفواعل دون الدولة مع تزايد دورها في الساحة الدولية.

الأمن المركب:

1 - Jack. Donnelly, realism and international relation:
issets cambring. Org/97805215/92291/sample/9780521292/291wsc,00pdf. 13/11/2013, 13 :00.

2- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق الذكر، ص34.

3- جيمس دويرتي، روبرت بفالتسغراف، مرجع سابق الذكر، ص ص 59-60.

أو مركب الأمن حيث أعطى "باري بوزان" أهمية لأمن المجموعات، حيث عرف "الأمن المركب" "Security Complex" بأنه "جماعة من الدول التي إهتماماتها الأمنية الأولية مترابطة مع بعضها البعض، بشكل وثيق، بحيث أن أمنها القومي لا يمكن أن يكون مفصولا عن بعضها البعض". وهذا يعني وجود روابط متماسكة نوعا ما حول أمن مجموعة من الدول بحيث يؤذي عدم الإستقرار في إحداها إلى حدوث إضطرابات أمنية وسياسية في باقي الدول أو في بعضها، ويندر بأن ينتقل عدم الإستقرار عبر الحدود ليشمل المنطقة ككل.[1]

وهذا المصطلح(المركب الأمني) ضروري في تحليل الحالة العربية التي ترتبط رهانات ومدركات دولها مع بعضها على طول الإقليم العربي مشكلة مصيرا واحدا، ويتجلى هذا في ما يعرف (الربيع العربي) كظاهرة أثرت على جميع الدول العربية ولو بشكل طفيف كزيادة النفقات فضلا عن التي تأثرت بوصول اللاجئين إليها أو وصول موجة التمرد من دولة جارة، فالمركب الأمني يعتبر مرجعية في التحليل في هذه الحالة.

كما ساهمت **المدرسة النقدية** في تطوير مفهوم الأمن وتبيان مستوياته وأبعاده وأنواعه المختلفة، حيث ترى أنه يجب التخلي عن المرجعية التقليدية وتبني مرجعية جديدة وأكثر عمقا وهي الفرد باعتباره مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية ومبرر ذلك هو أن الدولي في غالب الأحيان تكون جزءا من مشكلة عدم الأمن في النظام الدولي وليس جزءا من الحل، والحقيقة أن أنصار هذه النظرية يعترفون أنه في ظل ظروف معينة يمكن أن تكون الدولة موفرة للأمن، ولكن إلى جانب ذلك يمكن أن تكون كذلك مصدرا لتهديد شعبها وعدم أمنه عبر أدوات القمع والإضطهاد والكبت، وبناء على ذلك يجب أن يكون الإهتمام مركزا على الفرد بدلا من الدولة في تحليل موضوع الأمن.[2]

ويشير الكثير من التفسيريين إلى وجوب فهم الدور الحاسم للبيئة الإجتماعية ذات الأهمية في تطوير سياسات وعمليات التفاعل التي من شأنها أن تفضي إلى التعاون بدلا من الصراع ويرى المتفائلون أنه يوجد تراخي كافي في النظام الدولي يسمح للدول بأن تتبع سياسات التغيير الإجتماعي السلمي بدلا من الإنخراط في صراع على حيازة القوة ينطوي على

1- عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص ص39-40.

2- نفس المرجع، ص70.

المنافسة الأبدية. فيرى معظم التفسيريين أنه إذا وجدت فرص لتعزيز التغيير الإجتماعي فإن عدم إتباع مثل تلك السياسات ينطوي على عدم الشعور بالمسؤولية.[1] وإعتبارا لإجتماعية الأمن الإقتصادي، فإنه سيسهم حتما في الأمن الشامل هكذا.

في النهاية الذي وجب أن يكون دائما، هو المستفيد والذي أصبح موضوع الإحصائيات والتقارير هو الفرد الإنساني، حيث تعكس المقاربة الأكثر جدرية لمسألة الأمن الإنساني هما شاملا يطال الحياة والكرامة الإنسانية وتقودنا فكرة الأمن الإنساني إلى التركيز على حاجة الفرد إلى أن يكون في مأمن من الجوع والمرض والقمع كما حاجته لأن يكون محميا ضد أحداث تهدد على الأرجح نمط حياته اليومي.

رغم كل هذا يستمر الجدل بين المفكرين حول حصر الأمن في إطار الحديث عن السلوك بين الدول وبين من يسعون إلى دفع فهمنا لمسألة الأمن باتجاه أكثر كونية.[2]

المطلب الثاني: الأمن العربي والأمن الإقتصادي العربي:

حيث يعتبر هذا المطلب كمطية للدخول في تفصيلات الأمن الإقتصادي العربي من الفصل الثاني ورهاناته الإقليمية والعولمية وكيف تم صياغة مفهوم الأمن العربي؟ وما هي مصادر الإنكشافية في الأمنين العربي الشامل والأمن الإقتصادي العربي؟

وقبل هذا، ينبغي الإشارة لكلمة "عربي" والتي لا تعني رابطة العرق أو الأصل، وإنما تعبر عن رابطة ثقافية دينية فرضتها الخصوصية الإسلامية التي تميز الإقليم، هذا عامة، وإرتباط دوله وشعوبه بالإسلام الذي جاء باللغة العربية لغة القرآن، كإرث مشترك يجمع هذه الدول وأصبح هوية يلقب بها سكان هذا الإقليم في الأدبيات الغربية.

أ- محددات الأمن العربي:

1- جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص435.

2- مارتين غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق الذكر، ص80.

والمنطقة العربية هي المحصورة بين المحيط الهندي شرقا والأطلسي غربا وفي قلب قارتين (إفريقيا وآسيا) يحدها من الجنوب إفريقيا ما وراء الصحراء والبحر العربي شرقا، ذات موقع إستراتيجي بمساحة 14 مليون كلم^2، وهمزة وصل بين شرق العالم وغربه.[1]

وفي مفهوم الأمن القومي العربي نجده يرتبط بكيان الأمة مما يجعله حقيقة متواجدة بينما يؤدي ربطه بالدولة إلى عدم إمكانية الحديث عن أمن قومي عربي إلا على أنه مجموع أمن الدول العربية،[2] فربطه بكيان الأمة وإستمرارها أحسن وأكثر تعبيرا عن حجم التحدي.

لذلك نجد أن الدكتور "هيثم الكيلاني" قد وضع تعريفا للأمن القومي العربي أحسن تعبيرا من الدكتور "سمير خيري" الذي حصره في قدرة الرد العسكرية على الإعتداء على أي قطر عربي، فيعرفه "هيثم الكيلاني" بأنه "قدرة الدول العربية مجتمعة على تحقيق أغراضها القومية المشتركة وحماية الوطن العربي وقيم الأمة العربية وحضارتها ومصالحها إزاء أي تهديد خارجي".

ويعرفه اللواء "عبد الرزاق الدوري" على أنه "هو كافة الأعمال والإجراءات التي تقوم بها الدول العربية مجتمعة عن طريق التنسيق أو التكامل، أو الوحدة، بهدف تحقيق وضمان حريتها وإستقلالها وسيادتها، وتأكيد كيانها في المجتمع الدولي دون إحساس بالتهديد الخارجي أو التدخل الأجنبي لكي تصل إلى المركز الذي تصبوا إليه، كقوة عربية لها وزنها وتأثيرها في المجتمع الدولي، ولتأمين كيانها في مواجهة الأطماع الإستعمارية في المجال السياسي و الإقتصادي والعسكري والعمل على حماية مصادر الثروة العربية بما يحقق رفاهية شعوبها".[3]

فرغم إتسام هذا المفهوم بالشمولية، إلا أنه ذو صيغة إجرائية يحصرها فقط في الإجراءات والأمن العربي أكبر من هذا، بل هو كما يقول "أحمد عصمت عبد المجيد" الأمن

1- إسماعيل معراف، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2009، ص22.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الذكر، ص196.

3- نفس المرجع، ص196.

القومي العربي هو قدرة الأمة العربية شعوبا وحكومات على تنمية القدرات والإمكانات العربية على كافة المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية..."[1].

فنظرية الأمن القومي العربي تحتوي على ثلاث متغيرات تشكل مجتمعة الظاهرة التي نطلق عليها الأمن القومي، كما أنها تمدنا ولأول مرة بإمكانية الدراسة الأمبريقية لظاهرة الأمن القومي في العالم الثالث، والمتغير الأول يمكن أن نطلق عليه "التوازن" أو "الهدوء" "Tranquility" والمتغير الثاني هو "الرفاهية" "Wellbeing"، والمتغير الثالث "القوة العسكرية" "Military Night"، ولتبيان وشرح هذه المتغيرات فهي تسهم جميعا في تحقيق الأمن القومي عن طريق التفاعل الديالكتيكي بتكرس تلك المتغيرات، ونلاحظ ذلك في الشكل التالي:

شكل"3" يبين متغيرات الأمن القومي. [2]

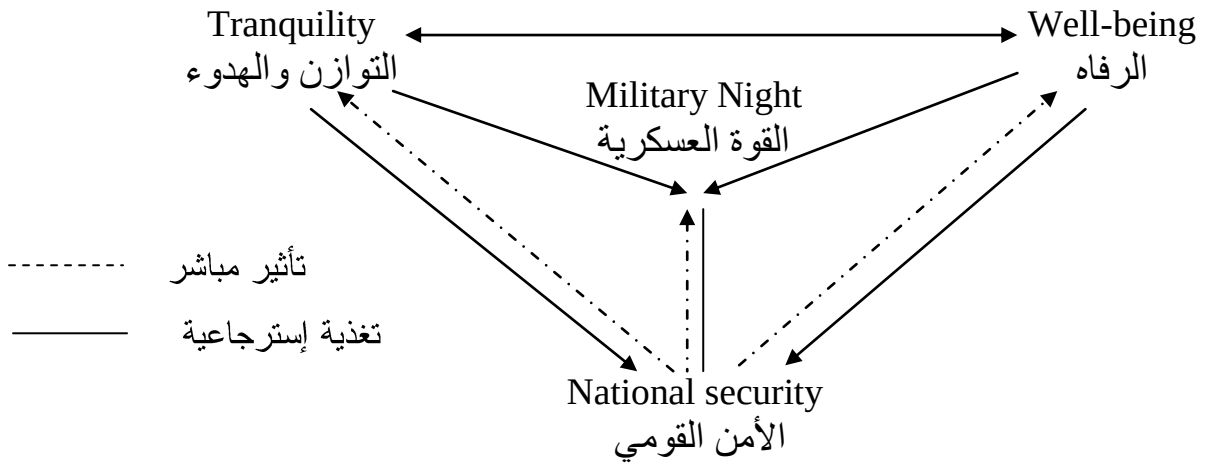

وتتحدث الكتابات العربية عن مستويات ثلاثة للأمن القومي:

1- الأمن القومي بالمعنى القُطري الوطني National: ويتمثل في النظرة القطرية والتي تركز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية، وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة.

2- الأمن دون الإقليمي Sub Regional: ويتعلق بعدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي مجلس التعاون الخليجي أو دول التكامل (وادي النيل) أو الشمال الإفريقي.

1- نفس المرجع، ص198.

2- عبد المنعم المشاط، مرجع سابق الذكر، ص ص15-16.

3- الأمن القومي بالمعنى الإقليمي Regional: والمتعلق بالنظرة القومية فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن القومي دون النظر إلى وجود الدولة.[1]

ويرى "مدحت أيوب" أن الأمن العربي له عدة مصادر إنكشاف لخصها فيما يلي:

- التجزئة:

فأدت تجزئة الإقليم العربي إلى عدة دول يغلب على تفاعلاتها معا السلوك الصراعي مع حساسية النخب الحاكمة المفرطة إزاء السيادة وسعيها المستمر إلى تأكيد الهوية الوطنية لدولة القطرية.

- التخلف:

حيث دخلت الدول العربية جميعها القرن الحادي والعشرين وهي مصنفة في مجموعة البلدان النامية، ولم يستطع المشروع التنموي في أي منها بعد حصولها على الإستقلال أن ينقلها إلى مصاف الدول المتقدمة.

- التبعية:

وتعبر التبعية عن صيغة العلاقة غير المتكافئة التي تربط الدول العربية بدول الغرب الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وقد تطورت هذه الصيغة من العلاقة الإستعمارية القديمة ولكنها إكتسبت أشكالا جديدة.[2]

ب- تعريف الأمن الإقتصادي العربي والمفاهيم المشابهة له:

- تعريف الأمن الإقتصادي:

فالأمن الإقتصادي العربي من المفاهيم التي لم تحدد ولم يفصل فيها الباحثون العرب لقلة الدراسات حولها رغم الكتابات الكثيرة حول الإقتصاد السياسي العربي عامة.

لكن الأدبيات الغربية إهتمت بدراسة الموضوع وفي هذا يقدم "كروز و ناي" تعريف للأمن الإقتصادي حيث يريا أنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية" ويريا كذلك أن "الأمن الإقتصادي كهدف من أهداف الدولة يصبح واضحا للعيان حينما

1- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الذكر، ص198.

2- أحمد برقاوي وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص ص 18 - 20.

تفضل دولة ما وبصورة واعية عدم الكفاءة الإقتصادية على الرضوخ للضغوط الإقتصادية من الخارج أو حينما تركز دولة ما على المناهج القطرية على حساب المكاسب والمزايا الإندماجية"[1]

وإرتبط مفهوم الأمن الإقتصادي في عرف حول العالم الثالث بمعركتها المصيرية من أجل التنمية المستقلة وإقامة تعاون إقتصادي دولي متكافئ وبناء الثقة في العلاقات الإقتصادية الدولية.[2]

فجوهر الأمن الإقتصادي يرتبط بتحقيق التنمية المستقلة والمحافظة على المصالح الإقتصادية العربية العليا وتحرير الإقتصاد العربي من التبعية ورفع قدرته على التفاعل بوصفه شريكا متساويا مع مراكز القوى في الإقتصاد العالمي،[3] هذا عن وجهة النظر العربية.

كما يعرف الأمن الإقتصادي بأنه "الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات" ولتوضيح التعريف فإن حسن الإنتاج وإعطاء الأولوية لما يحتاجه المجتمع حاجة حقيقية وبمواصفات جيدة والإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية وعدم إحتكار الإنتاج بيد فئة محدودة غير مؤهلة وحسن التوزيع، وحصول كل فرد على متطلباته الدستورية الضرورية والحاجية والتحسينية، وعدم حصول البعض على أكثر من إحتياجاتهم بطرق غير مشروعة وعدم التبعية الإقتصادية للغير، وتوافر أدوات التنمية الإقتصادية من مادية وبشرية.[4]

ج- المفاهيم المشابهة للأمن الإقتصادي:

1- الإكتفاء الإقتصادي الذاتي:

1- عبد المنعم المشاط، مرجع سابق الذكر، ص8.

2- حميد الجميلي، صالح ابراهيم، مرجع سابق الذكر، ص17.

3- نفس المرجع، ص 20.

4- مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق الذكر، ص30.

وهو الذي يحدث عن طريق حماية وتنمية الزراعة والصناعة المحلية، والإهتمام بتطور الإعتماد على النفس في الغذاء والموارد الإستهلاكية الأخرى، وعدم المبالغة في إستيرادها والتركيز على توفير المعدات الصناعية وتطوير ومسايرة التقدم التكنولوجي.[1]

2- التنمية:

والتي تعتبر جوهر الأمن بل هي الدليل على وجوده.

وتعني خلق الحالات التي تخدم الخصائص الإنسانية، لذا تطورها يجب أن يأخذ بعين الإعتبار ثلاث خصائص إقتصادية ومدى تعلق تلك الخصائص بـــ: الفقر "Poverty"، والبطالة "Unemployment" وعدم المساواة الإجتماعية "Inequalily".[2]

3- السيادة الإقتصادية:

ويقصد بها طبعا "لهولسن وويلبوك" القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الإقتصادي، وتنظر الدول إلى أي تهديد يتعلق بقدرتها على التأثير في بناءها الإقتصادي على أنه تهديد للأمن القومي.[3]

ويعرف الأمن الإقتصادي العربي أزمة في الكثير من المستويات تتجلى في :

- إختلالات وتشوهات البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي العربي والمتمثلة في الهيكل القطاعي الزراعي والصناعي وإختلالات تركيب التجارة الخارجية العربية، إضافة إلى الإنكشافية المالية والإستثمارية العربية.

- إختراق المشاريع الكونية والإقليمية العربية للإقتصاديات العربية وما يرافق ذلك من فقدان مقومات السيادة الإقتصادية.

- زيادة هيمنة قطاع التجارة الخارجية العربية على النشاط الإقتصادي في الدول العربية الذي إنعكس على زيادة التبعية للدول الصناعية ومدى حساسية الإقتصاد العربي لعوامل الخارجية.[4]

1- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الذكر، ص95.

2- غازي صالح نهار، مرجع سابق الذكر، ص17.

3- عبد المنعم المشاط، مرجع سابق الذكر، ص08.

4- حميد الجميلي، صالح ابراهيم، مرجع سابق الذكر، ص24.

د- أبعاد الأمن الاقتصادي العربي وترابطاته مع أنواع الأمن الأخرى:

- فالإقتصاد موضوع مركزي في الدولة ويفرض أي إختلال فيه على القطاعات الأخرى نوع من الإستجابة، فالتهديدات الإقتصادية للأمن غير واضحة المعالم مثل نظيرتها السياسية كما أن مصالح الدول الإقتصادية هي أقل وضوحا من نظيرتها الأمنية والسياسية، فالتهديدات الإقتصادية تكون نتائجها بطيئة ومحدودة ولا تهدد كيان الدولة وبقائها كما هو الحال مع التهديدات السياسية والأمنية، لكن يجب الإشارة إلى الحالة التي يرتبط فيها التهديد الإقتصادي بالتهديد الأمني والعسكري وهي عندما يؤدي تزايد القدرة الإقتصادية إلى تنامي مترافق في قدرات الدولة الخصم العسكرية، خاصة عندما تتطلب القدرة العسكرية التزود بالمواد الإستراتيجية.[1] وهذه هي الحالة التي وقعت فيها الدول العربية أو ما يعرف بالإستعمار وهي تقود شكل ما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل للإبقاء على أسس الأمن الإقتصادي ضعيفة.

وتدخل تحت هذا الأمن الإقتصادي العربي عدة أنواع وأبعاد وترابطات وجب عدم إغفال أي نوع منها في عملية بناء أمن إقتصادي عربي منها:

1- الأمن الغذائي:

فالأمن الغذائي مسألة حيوية لأي دولة أو أمة تسعى لتحقيق أمانيها القومية فلا يمكن التغاضي عن حاجة الشعب للغذاء، ويلاحظ أن أغلب الإيديولوجيات تركز بإهتمام على توفير الغذاء ذاتيا وعدم الإعتماد على الخارج في هذا الخصوص، كما أن الفكر الإقتصادي يرفض بشدة الإعتماد على الإستيراد في مسألة الغذاء ويربط كل من الإستقلال الإقتصادي والسياسي ببعضها بسبب مسألة تحقيق الأمن الغذائي.

ويتبين ذلك من سيطرة الدول المتقدمة على أكثر من 50% من الغذاء العالمي وإستعماله سلاحا سياسيا.[2]

والأمن الغذائي كإصطلاح عالمي يقصد به إنتاج العالم لكمية ونوعية من الغذاء تكفي لسد إحتياجات السكان وضمان توزيع الغذاء المنتج على دول العالم وأقاليمه وتأمين مخزون

1- عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص38.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الذكر، ص ص 75-76.

إحتياطي عالمي يكفي لسد العجز الناتج عن الكوارث الطبيعية التي تؤذي إلى نقص الغذاء المنتج في بعض السنوات.

ولهذا كان المفهوم العربي للأمن الغذائي منطلقا من أن توفير الأمن الغذائي العربي يتطلب بالدرجة الأولى ضمان إنتاج ما تحتاج الأمة العربية من أغذية بالكمية والنوعية المناسبة وتوفير مخزون إستراتيجي يكفي لسد النقص في الإنتاج الذي قد يحدث في بعض السنين.[1]

ورغم مباشرة الدول العربية لعدة إستراتيجيات لتحقيق إكتفاء داتي عربي بالمستوى الذي يضمن تجنب الأزمات إلا أنها لازالت سياسات ضعيفة .

2- الأمن المائي:

ولقد أصبح من أكثر المفاهيم الأمنية تداولا في الآونة الأخيرة، نتيجة لما أسفرت عنه الدراسات المائية على مستوى العالم وظاهرة التصحر التي بدأت تزحف على كثير من بلدان العالم، وسنوات الجفاف والمجاعة التي تعاني منها المجتمعات النامية، حيث ترجع هذه الأزمات إلى النقص المتزايد في المياه، ودرجة التلوث البيئي والذي انعكس على صلاحية المياه، بالإضافة إلى عوامل طبيعية أخرى كزيادة الملوحة وغور المياه نتيجة لكثرة الإستهلاك ولسوء الإستغلال وتعدد مصادر إستخدامه.

ويقصد بالأمن المائي قدرة الدولة على توفير حاجة سكانها من المياه للأغراض المختلفة سواء إستهلاكية أو زراعية أو صناعية يتكلفه معقولة آخذة في إعتبارها إحتياجات الأجيال القادمة بالإضافة إلى قدرتها على حماية مصادر مياهها.[2]

أما عن الأمن المائي العربي فهو مشكلة في المصادر المائية نفسها خاصة في المشرق العربي وتقنية إدارية في المغرب العربي، ففي شهر أفريل 1989 أقر خبراء المياه في إحدى عشر دولة عربية في عمان بأن أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي أو العسكري، ومن خلال الأبحاث التي أجرتها معاهد المياه الأمريكية، يتضح أنه مع تزايد

1- يحيى بكور وآخرون، تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حلقة نقاشية من 12 إلى 2009/04/23، ص5.

2- عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، مرجع سابق الذكر، ص ص76-77.

معدل نمو السكان في الشرق الأوسط بنسبة 4% و مع انخفاض معدل تدفق المياه إلى دول المنطقة فإن ذلك سيجعل من المستحيل توفير الماء اللازم للجيل القادم...،ويصبح الصراع على موارد المياه صراعا مصيريا تستخدم فيه الأسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء.[1]

3- الأمن الصناعي (التكنولوجي):

نرى أن معظم إستراتيجيات التصنيع العربية قد إستهدفت إرساء قواعد أساسية للتصنيع وزيادة الإنتاج الصناعي عن طريق التوسع في الصناعات التي تستخدم الخامات المحلية.[2] وهذا كخيار لتحقيق الأمن الصناعي القومي إلا أن السمة العامة هي إستمرار الصناعات الإستخراجية فقط، والتي توجه لتغطية نفقات الخزائن الوطنية في البلدان العربية.

ومن أهم السمات المميزة للتقسيم الدولي الجديد للعمل هو تشجيع دول المركز الصناعي الرأسمالي لإدخال بعض الصناعات للدول المتخلفة، بحيث تتحمل هذه الصناعات عبئ المشكلات التي إعترتها في الدول الصناعية من كونها بالأساس تعتمد على العمل الرخيص في الدول النامية وملوثة للبيئة ومرتبطة بحلقات الإنتاج النهائي في الدول الصناعية، وهذا يعبر عن إنكشافية في الأمن الصناعي في الدول المتخلفة ومنها الدول العربية.[3]

كما يدخل في هذا السياق أمن الطاقة الضروري بالأساس للأمن الصناعي والتكنولوجي حيث يتوقف مستقبل التنمية على حسن إدارة الثروة النفطية والتي تدرك الدول العربية حتمية نضوبها وبالتالي تسعى إلى إيجاد مصادر دخل بديلة.[4]

يبقى الأمن الضرورة الأولى التي سعى الإنسان إلى تحقيقه في إطاره المعيشي الأول إلى ظهور الدولة القومية التي إرتبطت الدراسات الأمنية بها، ولكن بظهور متغيرات وفواعل تجزأت أبعاد الأمن وتعددت ووصلنا إلى الأمن الإنساني والذي يعتبر الأمن الإقتصادي ضرورة حتمية للدولة مع ضمان توزيع الموارد حتى يضمن الفرد أمنه لأن أغلب التقارير

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص147.

2- حميد الجميلي، صالح إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 139.

3- مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص110.

4- جمعة بن علي بن جمعة، مرجع سابق الذكر، ص171.

والدراسات أصبحت منصبة حول الفرد الإنساني مع عدم إنكار دور الأمن الاقتصادي في تحقيق التوافق بين الدول ودفع عجلة التكاملات الجهوية بما يفيد الدولة والفرد.

خلاصة الفصل الأول:

وكخلاصة وإستنتاج لكل ما سبق في المباحث الثلاثة، نجد أن:

الإقتصاد العالمي يشهد إزدواجية بين الإقليمي والمعولم وهذا بغض النظر عن تأثيرات كل رهان على الإقتصاد الدولاتي سواء كان الرهان إقليميا أو عالميا.

وقد تطورت الدراسات الأمنية مع حاجة البشر للأمن وتطور التهديدات المحيطة بالحياة البشرية وإختلفت الرؤى حول أثر العولمة والمتغيرات التي نتجت عنها على أمن الدول والأفراد والتجارب الإقليمية التي تسعى لخلق أقاليم آمنة.

التكتلات التكاملية والإقليمية في الغالب أصبح يتوقف نجاحها على بناء التجربة على أسس إقتصادية قائمة على الحاجات الدولاتية والإعتماد المتبادل الإقتصادي بتبادل الموارد المتاحة في كل دولة لخلق الوفاق بين دول الإقليم وتحويله لإقليم أمني.

العولمة بتجلياتها تبقى ذات بعد إقتصادي في جوهرها لذلك وجب الإهتمام بالأمن الإقتصادي الذي يعتبر مدخل لحماية وتقوية الدولة الوطنية ونجاح عملية بناءها.

النجاح في بناء الدولة يؤدي لخلق توافق داخلي وبالتالي ضمان التوحد حول التوجه الإقليمي بحثا عن دائرة أكبر للأمن إقليميا لأن الدولة الوطنية لم تعد قادرة على مواجهة تحديات العولمة وحدها.

العولمة يتم ترويضها بحسن الإستفادة من السرعة التي تتميز بها إنتقال ظواهرها وقبل ذلك بناء أجهزة دولاتية قادرة على مجاراتها حتى لا تتحول تأثيراتها لتأثيرات غير محببة على الإقتصاد وتتكرس الإنكشافية وغياب الأمن الإقتصادي.

محورية إهتمام الدراسات الأمنية حول الفرد الذي يعتبر أمنه الإقتصادي أولوية عن الأمون الأخرى وأول أمن وجب أن يتحقق له، ثم تأتي الأبعاد الأخرى لأن غياب الأمن الإقتصادي يمس حياة الفرد الإنساني ويعرضه للشلل الوظيفي عن الوظائف الأخرى.

خريطة طبيعية عامة لدول الوطن العربي

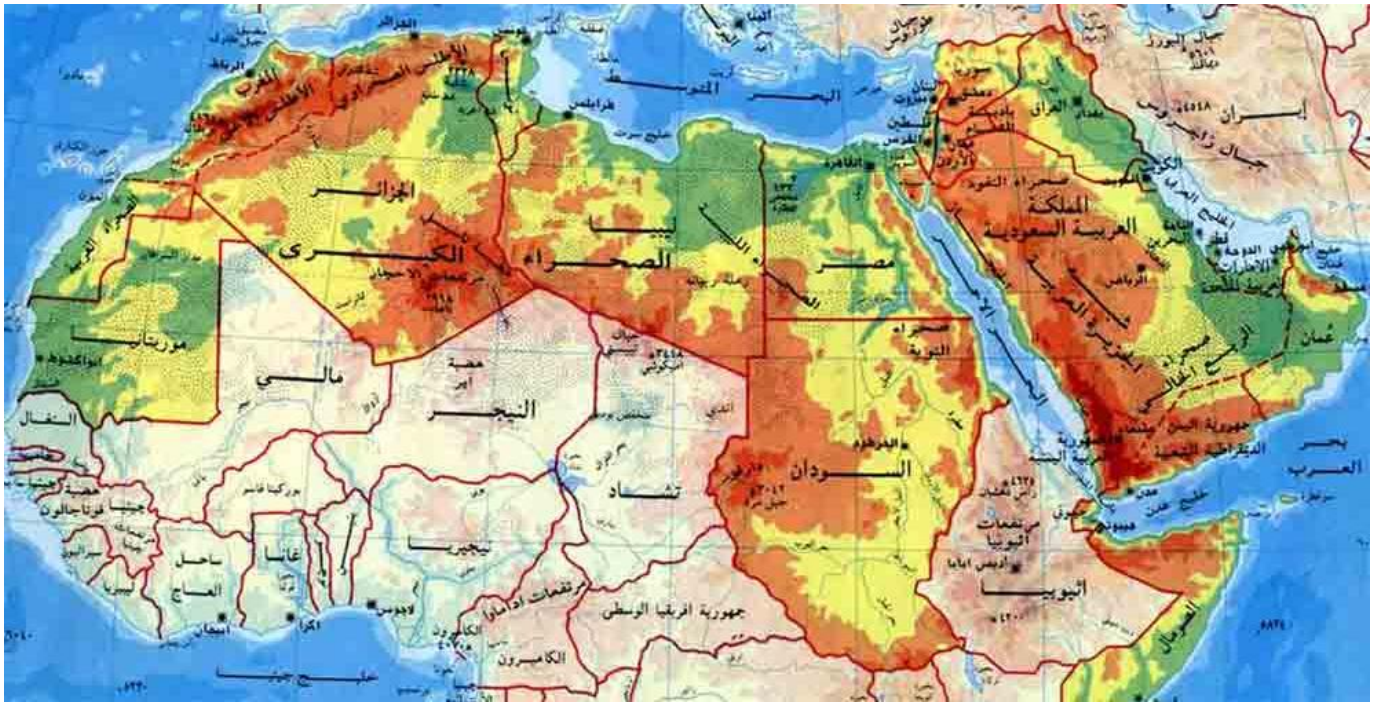

source :www .isaj.net

المبحث الأول: البنية الإقتصادية العربية، الحجم والواقع

ونستعرض في هذا المبحث مطلبين نبين فيهما حجم الموارد الطبيعية العربية زائد حجم الموارد الأخرى غير الطبيعية الضرورية للأمن الإقتصادي كما نبين واقع الإقتصاد العربي ونوعية الإنتاج وحجمه.

المطلب الأول: حجم الموارد والإمكانيات الإقتصادية العربية

من الواضح أن كل منطقة تبحث عن تحقيق الأمن الإقتصادي يجب أن تتوفر على موارد مادية طبيعية زيادة على الأفكار والبرامج واليد التي تدير العملية الإنتاجية وتتداخل هذه الإمكانيات مع بعصها بالشكل الذي يضمن توفير الموارد للقطاعات الأخرى.

الموارد الزراعية:

ونقصد بذلك إمكانات تحقيق الأمن الغدائي كفرع للأمن الإقتصادي وتتكون أساسا الموارد الزراعية في مجموعها من الموارد البشرية والموارد الأرضية الإروائية والموارد الرأسمالية بأشكالها المختلفة ووهب الله وطننا العربي بموارد وإمكانات ضخمة تتباين مقاديرها والإحتياجات إليها وإستخداماتها بين دولة عربية وأخرى.[1]

كما نشهد توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية وثروة مالية ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الإستغلال الأمثل حيث تقدر الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي 69.1 مليون هكتار 5% من المساحة الإجمالية للدول العربية،[2] وتطورت سنة 2009 إلى 9.4 مليون هكتار من المساحة، أما المساحة المزروعة من الكلية الصالحة للزراعة فهي تقدر بـــ 31.5% أما مساحة المراعي فتقدر بـــ 250 مليون أي 17.8% من المساحة الإجمالية،[3] والهاجس الأكبر أمام الزراعة العربية هو المياه حيث تختلف من منطقة إلى لأخرى فهي في الدول المغاربية ليست كالدول

1- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 52.

2- جميلة الجوري، التكامل الإقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، جامعة الجزائر، 2006 ص 26.

3- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الدكر، ص 52.

الخليجية وفي مصر والسودان توجد أكبر كمية مياه لكنها تعاني تحديات والجدول التالي يوضح بعض النسب:

الشكل04: الموارد المائية، المسطحات المائية والمياه الجوفية (مليار م^3)

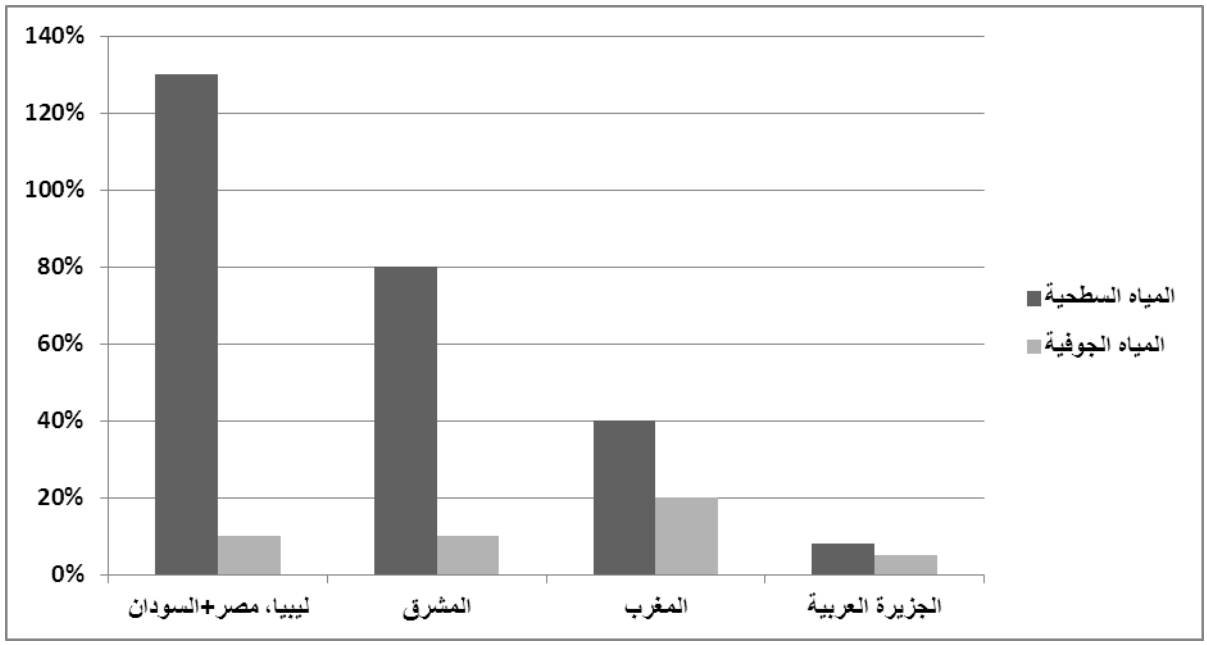

:

référance : Georges Mutin**,** le monde arabe jace au défi de l'eau, institut d'études politiques de Lyon, Lyon, 2009, p 16.

ولوقوع الدول العربية في أغلبها في مناطق جافة كان الأمر يحتم قلق متزايد وكبير وتغيير لطريقة السقي الإستنزافية.[1]

وقد عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين توسعا كبيرا في حجم الطاقة الإنتاجية لتحلية المياه حيث تمثل منطقة الخليج العربي أهم منطقة للتحلية في العالم وتكاد تحتكر إستخدام بعض التقنيات المستخدمة في هذا المجال إذ يقدر أن حوالي 80% من مصانع الومض (Multistages.flash-msf) تعمل في هذه المنطقة.[2]

ويقدر الحجم الإجمالي السنوي لموارد المياه السطحية المتوافرة في البلدان العربية حوالي 277 مليار م^3 سنويا، لا ينبع منها في المنطقة العربية سوى 43% وتمثل موارد المياه المشتركة مع بلدان مجاورة خارج المنطقة قرابة 57% من إجمالي الإحتياجات العربية، وقد

1 – George Mutin, idem, p 11.

2– حازم الببلاوي، الإقتصاد العربي في عصر العولمة، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، 2002، ص 187.

أدت الجهود التي بدلت على مدى السنين إلى توقيع إتفاقيات رسمية مثل مبادرة حوض النيل لإدارة الموارد المائية المشتركة، غير أن معظم هذه الإتفاقيات يتسم بالتجزئة وعدم الفعالية والإجحاف من ناحية توزيع الحقوق بين الدول المتجاورة والتي تشارك في مجاري الأنهار وعلى الصعيدين الإقليمي والأقاليمي يتأثر التعاون حول استخدام المياه وإدارتها تأثرا كبيرا بالتوترات السياسية السائدة والنزاعات المستمرة.[1]

هذا ما يضع ظاهرة الندرة في مستوى التسييس و يرهن مستقبل الأمن الغذائي، فالزراعة المطرية بذلك تحتل الحيز المهم بسبب الندرة حيث تمثل حوالي 57% من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية وتقدر القوى العاملة في الزراعة العربية في عام 2011 بحوالي 25.3 مليون نسمة أي نسبة 22.3% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الإقتصادية،[2] وهذه القوى العاملة في تراجع مستمر.

كما يدخل ضمن الموارد الزراعية نسبة المراعي العربية حيث بلغت عام 2010 حوالي 494 مليون هكتار أي يتراجع 1% بالمقارنة مع العام السابق وتشكل مساحة المراعي في الدول العربية 37% من المساحة الإجمالية للدول العربية يتركز معظمها في السودان والسعودية بنسبة 35% وتتوزع باقي المساحة على 11 دولة عربية في البيئات الجافة والقاحلة إذ تساهم بتوفير حوالي 35% من الإحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية في الدول العربية، وترتفع هذه النسبة إلى 85% أو 90% في كل من السودان والعراق وتعتبر إنتاجية المراعي في الدول العربية ضعيفة كما أنها تتفاوت من حيث المكان والزمان لإرتباط ذلك بدرجة تساقط الأمطار.[3] حيث تقدر كمية الأمطار التي تهطل على الدول العربية بنحو 2265 مليارم^3 أي حوالي 2% من إجمالي الأمطار في العالم، ويتلقى حوالي 67% من إجمالي مساحة الدول العربية أمطارا يقل معدلها عن 100 ملم في السنة وهي غالبا تصنف بالأراضي الصحراوية ولا تصلح للزراعة المطرية، ويتراوح معدل تساقط الأمطار في

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009(تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية)، ص 19.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 49.

3- نفس المرجع، ص 54.

حوالي 15% من مساحة الدول العربية بين 100-300 ملم في السنة ويعتبر الجزء الكبير من تلك المساحة مراعي طبيعية ويمكن إستغلال تلك المساحات بالمحاصيل الحقلية كالشعير، كما أنها صالحة إلى إقامة مشاريع فيها تعتمد على الري التكميلي مع توفر المياه، وتتلقى ما يعادل 18% من مساحة الدول العربية أمطارا تتزايد عن 300 ملم في السنة مما يؤهلها كمناطق للزراعات الإستراتيجية. هذا عن الموارد الزراعية العربية والتي تعبر عن مدى إمكانية أو عدم إمكانية تحقيق فرع من فروع الأمن الإقتصادي وهو الأمن الغذائي الهاجس الكبير للحكومات لتحوّل هذا العنصر إلى عنصر ضغط مهدد للأمن المجتمعي كلية ودليل ذلك ثورات الخبز في الثمانينات وتحول ذلك إلى مطالب سياسية عندما تلقى الظاهرة التسييس.

الموارد والإمكانات الصناعية:

و نركز على الإمكانات الصناعية كالموارد الطبيعية و التكنولوجيا فالمنطقة العربية تتمتع بموارد إقتصادية ضرورية للصناعة تجعلها تنتمي إلى عصر الثورة الصناعية بشكل أكبر مما تجعل منها جزءا من عصر ما بعد الصناعة ويتميز النفط فضلا عن إنتمائه لعصر الثورة الصناعية بأنه من موارد الطاقة غير المتجددة أي أنها موارد نافدة وبالتالي تطرح قضية ماذا بعد النفط؟ فالنفط بإعتباره من الموارد الطبيعية يواجه تحديين، الأول تحدي تدهور الأهمية النسبية للموارد الطبيعية بصفة عامة والتحدي الثاني باعتباره موردا غير متجدد.[1]

ويعتبر الفائض الريعي النفطي لدى الكثير من الدول العربية فرصة إستثنائية وربما فريدة تاريخيا للإسراع بعملية التصنيع المستقل في الوطن العربي بيد أن الإستنزاف اللاّحق لهذه الثروة النفطية قاد إلى تنمية تابعة، والواقع أن سيطرة الدول العربية ظاهريا على هذه الثروة النقدية-النفطية كشف عن إدارة الدول الصناعية لمعظم هذه الثروة فعليا.[2]

فالحديث عن الموارد الصناعية أو التي بإمكانها دعم الصناعة إذا كانت دائمة أو ضرورية لبداية التصنيع في البلدان العربية هي هذا النفط والغاز (المحروقات) والتي تمتلك

1- حازم الببلاوي، مرجع سابق الذكر، ص 179.

2- محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص 158.

فيها الكثير من الدول العربية ميزة الإكتفاء والتصدير مما يجعلها قابلة لأن تكون القطاع القائد للصناعة العربية، فالغاز توأم البترول والغاز العربي ثروة مهمة وينتظرها دور رئيسي في المستقبل الصناعي العربي وقد دأبت شركات البترول على التخلص من فائض الغاز المفرز من عمليات إنتاج البترول بإتلافه حرقا على أساس الكسب التجاري السريع لشركات البترول[1] ومهما تكن هذه الموارد فإن بقاءها دون تصنيع يعتبر عيب إقتصادي ويتفق خبراء الإقتصاد أن الطلب العالمي على النفط والغاز اللدين يمثلان معا المصدر الرئيسي للثروة العربية سيبدأ في التقلص بشكل حاد عام 2030[2] فالأولى هو الإستفادة من هذه الموارد الباطنية لخلق صناعة محلية تعوض الصناعات الإستخراجية فيما بعد ويخلق الجو أمام تطوير الطاقات المتجددة فحتى الدول العربية غير النفطية تميل إلى موازنة دخلها ببيع الخامات المعدنية كموريتانيا والمغرب وقليل منها التي تزاوج بين هذه الأخيرة والمنتجات الزراعية كحال تونس والسودان.

كما تعتبر الطاقات المتجددة جوهر الصناعة ومنها الطاقة الكهربائية:

الشكل 05: مصادر توليد الطاقة الكهربائية في الدول العربية عام 2009 بـــ (%)

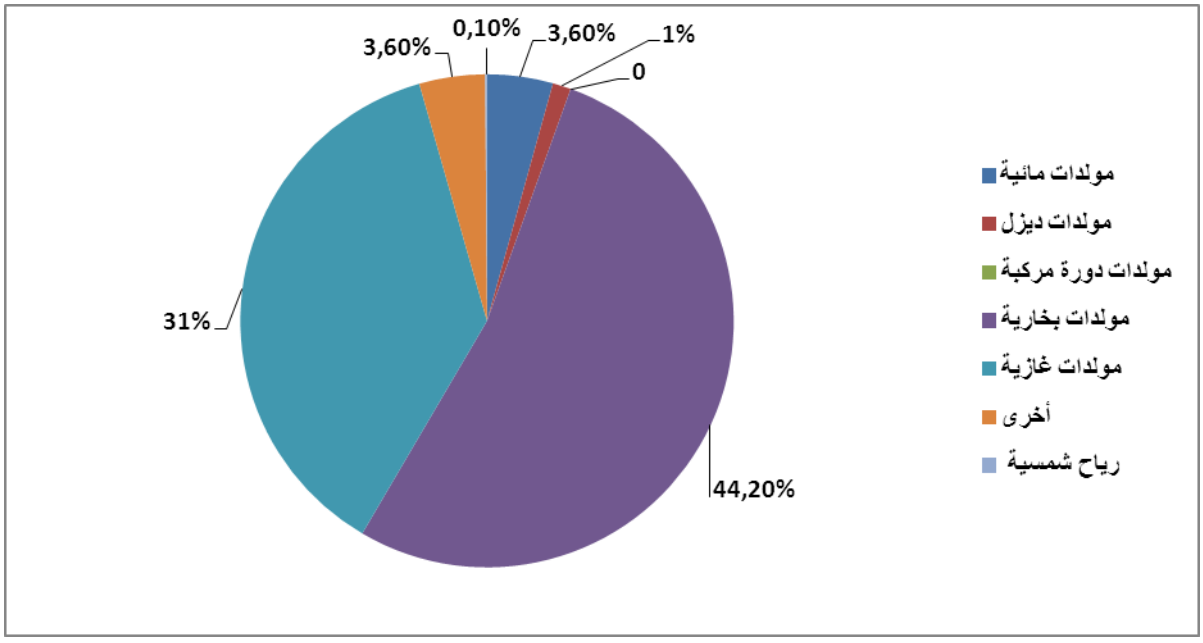

المصدر: الإتحاد العربي للكهرباء–النشرة الإحصائية 2010.

1- برهان الدجاني، شفيق الأخرس، عامر شريف، المصالح الإمبريالية والأجنبية في الوطن العربي، الطبعة1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص 86.

2- جمعة بن علي بن جمعة، مرجع سابق الذكر، ص 171.

المرجع: التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2011 ،ص227.

ويتزايد إستغلال المساحة العربية لإنتاج الطاقة المتجددة لفائدتها الكبرى في الصناعة حيث بلغ سنة 2009 إنتاج الطاقة الكهربائية(kwh) 654 ويتوقع أن يصل الإنتاج إلى (kwh 1114) حتى عام 2030 وتشير هذه التوقعات إلى أن الدول العربية لازالت في مرحلة نمو مما يستدعي تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية(من مصادرها المختلفة) والتي تعتبر شريان الصناعة والبنيات التحتية،[1] وتنتج من مصادر أخرى كالرياح والشمس والمياه.

لكن في الواقع هناك دول معينة عربية تنفرد بحجم إحتياطاتها النفطية والغازية وهذا يخلق إمكانية تبادل بينها نظرا لهذه الميزة النسبية ومن هذه الدول: قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة والجزائر والتي تتمتع بمعدل عالمي كبير في إحتياطي الغاز الذي يعتبر مورد هام وسهل الإستغلال مما يعطي دفعا للصناعة العربية.

ويبين الجدولان التاليان حجم إحتياطات الغاز والبترول في مجموعة من الدول العربية:

الجدول 02: إحتياط الغاز لأكبر الدول العربية سنة 2003

البلد	إحتياطات الغاز سنة 2003(ترليون)	الترتيب العالمي
قطر	916,0	2
العربية السعودية	234,6	5
الإمارات العربية المتحدة	204,1	6
الجزائر	170,0	9

الجدول 03: إحتياطي النفط لأكبر الدول العربية النفطية لسنة 2003

البلد	احتياطات النفط لكل بلد سنة 2003(بليون برميل)	الترتيب العالمي
العربية السعودية	261.7	1
العراق	115.0	2
الكويت	98.9	4
الإمارات العربية المتحدة	63.0	5

1- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 226.

ليبيا	30.0	9

المصدر: النفط في العالم، المجلد 224، العدد 8(أوت2003) من النشرة السنوية للطاقة العالمية (مارس-جوان2004).

المرجع: البشير شورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لدعم الأمن البشري في الدول العربية، ط2، منشورات اليونسكو باريس، 2005، ص ص 40-41.

وتحتوي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الشمالية على أهم إحتياطات مثبتة للنفط والغاز في العالم وقد كان لذلك تأثيرا إيجابيا وسلبيا في نفس الوقت على الأمن البشري بالمنطقة[1].

وتثير هذه الموارد عدة مشاكل للمنطقة العربية مما يعجل بتحويلها للتصنيع المحلي عوض التصدير وتتمتع الدول العربية بموارد معدنية باطنية هامة تساهم في دعم القطاع الإستخراجي الصناعي الذي يحتل موقعا إستراتيجيا في إقتصاديات الدول العربية حيث ساهم في 2007 بـــ 41% من الناتج المحلي الإجمالي[2] ولكن العيب في الإقتصاد العربي هو عدم تحويل الثروة المعدنية لتحقيق الأمن الصناعي رغم توفرها.

ومن الأنواع التي تملكها الدول العربية نسبا متفاوتة من العديد من الخامات المعدنية منها خام الحديد الذي يقدر مخزونه في المنطقة العربية بحوالي 9% من نسبة إحتياطي العالم كما يوجد بنسبة أقل في مناطق أخرى منها مصر وخام الفوسفات الذي يمثل إحتياطا مماثلا وينتشر في المغرب ومصر والأردن والعراق.

ومن الإمكانيات الأمن الإقتصادي العربي عنصر الإستهلاك الذي يعتبر حسب الإقتصاديين من أهم عوامل الدفع للإستثمار، حيث يمثل العالم العربي سوق تجارية هامة يمكن أن تمثل عنصر قوة إذا أحسن تنميتها من خلال برامج التنمية البشرية بتوجيه الطلب إلى السلع المحلية النشيء لدعم المنتجين المحليين، كما أن الدول النفطية تعتبر مستوعبة للقوى العاملة مما يخلق إمكانية التعاون في مجال تصدير اليد العاملة العربية في الدول التي تشهد فائضا وخلق تكامل في هذا المجال باستبدال العمالة الآسيوية بالعربية.

1- البشير شورو، مرجع سابق الذكر، ص 40.

2- محمد بن يوسف، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية، أنظر: www.iktissadevents.comfils...aef09-binyoussef.pdf, 21/01/2014 , 21 :12.

ويعتبر الأداء التنموي ضعيفا لهذه القوى البشرية ومن أسباب ذلك إرتفاع نسبة الأمية وتردي نوعية التعليم وإنخفاض المستوى الصحي ويمكن القول أن التعليم والصحة لهما علاقة مباشرة وقوية بمستوى الكفاءة الإنتاجية في المجتمع.[1]

ومن مقومات تحقيق أمن إقتصادي عربي رؤوس الأموال فبالنسبة للموارد المالية العربية فإن الأقطار العربية في مجموعها يتوافر لديها قدر كبير من هذه الموارد على الرغم من أن بعض الأقطار العربية يعاني من عجز هذه الموارد.

وهناك تقديرات متعددة للعوائد المالية العربية المحتملة من البترول خلال السنوات القادمة إذ أنها تشير جميعا إلى ضخامة حجم هذه العوائد وإمكانياتها الهائلة وقدرتها على خدمة الإقتصاد العربي ويتضح من خلال المؤشرات الإقتصادية الراهنة أن هناك توفر أرصدة مالية كبيرة للدول العربية من شأنها تطوير الهياكل الإقتصادية العربية وإقامة مشروعات عربية مشتركة تخدم الإقتصاد العربي وتغطيه الديون الخارجية للدول العربية.[2]

الإمكانيات المعرفية (إقتصاد المعرفة):

وإقتصاد المعرفة هو ما إصطلح عليه بـــ"الإقتصاد الجديد" أو "إقتصاد الشبكة" أو "الإقتصاد الرقمي" وهو حسب «Dominique Foray» تخصص فرعي من الإقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة يعتبر ظاهرة إقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الإقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الإقتصادية.

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 إلى أن القياس الوافي لرأس المال المعرفي يقوم على الجوانب الرئيسية لإكتساب المعرفة وعناصرها الأساسية.

وفي إطار قطاع الأعمال العربي وتوظيف المعلوماتية قامت بعض البنوك المركزية العربية بوضع الأسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات إنتشار بطاقات الإئتمان في مجمل المنطقة العربية.

1- جمعة بن علي بن جمعة، مرجع سابق الذكر، ص 169.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 62- 63.

وتقدم السعودية ولبنان والإمارات والأردن أمثلة جيدة من حيث وجود العديد من البنوك لديها التي تمتلك خدمات عبر الهاتف بداية من التسهيلات البنكية البسيطة إلى الدفع عن بعد، وتقدم البنوك اللبنانية خدمات لتسهيل وضمان إجراءات التجارة الإلكترونية[1] وهذا من قبيل الإمكانيات المحفزة عن تحسين مناخ الأمن الإقتصادي.

المطلب الثاني: واقع البنية الإقتصادية العربية

فدراسة البنية الإقتصادية العربية تتطلب تجزئة هذه البنية إلى بنى متعددة رغم أنها تخدم بعضها البعض ويكون هذا الإستعراض للواقع وفق بيانات تعكس حجم الأمن الإقتصادي العربي وتدفعنا إلى البحث في أسباب هذا الواقع.

الزراعة:

الزراعة العربية في مؤخرة معدلات الترتيب العالمي، وإزداد الإهتمام بموضوع الأمن الغذائي منذ عام 1974 وهي السنة التي حدثت بها أزمة الغذاء العالمي ومن هذا التاريخ بدأ ظهور الأمن الغذائي العربي كإستراتيجية رئيسية من مكونات إستراتيجية الأمن القومي.[2] إلاّ أننا نلاحظ إستمرار تراجع مساهمة القطاع الزراعي وهو نتيجة عن السبب الأول الذي تمثل في تزايد الإعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء والذي انعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كميا وقيميا.[3]

الجدول 04: تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي العربي خلال الفترة بين 1995-2005:

البيان	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	وسطي النمو السنوي%

1- كمال منصوري، عيسى خليفي، إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، الجزائر، 2005، ص ص 52- 53.

2- سالم اللوزي وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، ط1، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009، ص 139.

3- رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم24 ، العدد1، 2008، ص 289.

الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	477.48	682.73	662.86	674.82	751.04	870.74	1065.8	8.36
الناتج الزراعي (مليار دولار)	45.15	56.5	58.1	57.9	62.7	67.6	71.42	4.69
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي%	9.5	8.3	8.8	8.6	8.3	7.7	6.7	3.43-
نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الدولار)	189	209	210	204	216	226	231	2.03

المرجع: رانية ثابت الدروبي، نفس المرجع، ص 290.

ويلاحظ من خلال الجدول هذا أن الناتج العربي الزراعي قد إزداد من 45.15 مليار دولار في عام 1995 إلى 71.42 مليار دولار في عام 2005 بوسطي معدل النمو السنوي مقداره 4.69% تقريبا، ومع ذلك فقد تراجعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من قرابة 9.5% تقريبا في عام 1995 إلى 6.7% في عام 2005 مما يدل على تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الإنتاجية العربية حيث بلغ معدل التراجع قرابة 3.43% سنويا خلال فترة 1995-2005.

كما نلاحظ إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 189 دولارا أمريكيا عام 1995 إلى 231 دولارا عام 2005 وهو أقل بكثير من المعدل في الدول المتقدمة حيث يبلغ 42.9%.[1] وسجل الإنتاج النباتي نموا بنسبة 3.1% لعام 2011 ويرجع سبب هذا التحسن في الأداء إلى تحسّن مستوى الغلة لمجموعة المحاصيل المطرية وفي مقدمتها الحبوب نظرا للظروف المناخية المواتية في الدول العربية الزراعية الرئيسية والسياسات الزراعية في تلك الدول التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة وبالمقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع

1- رانية ثابت الدروبي، نفس المرجع، ص ص 290- 291.

مكوناته زيادة نسبة مقبولة في حين إرتفع الإنتاج السمكي بنسبة بلغت 3.7% ويمثل هذا الإنتاج حوالي 40% من المخزون السمكي العربي، وتعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ضعيفة بالمقارنة مع الدول النامية في معظم المحاصيل وفي مقدمتها الحبوب.[1]

وتعتبر ظاهرة التصحر خطر مستمر يهدد الأمن الغذائي والزراعة العربية، وتشير التقارير إلى أن تهديد التصحر لحوالي 30% من المساحة الكلية لخمس دول عربية.[2]

وتعاني الزراعة العربية من مشكل مزمن هو نقص الأراضي المروية، وهذا لا يعود إلى قلة الأنهار والمجاري المائية السطحية والجوفية بقدر ما يرجع إلى سوء إستغلال بعض الموارد الإروائية وعدم إستغلال البعض الآخر، فهناك مساحات شاسعة يمكن إضافتها إلى الرقعة المروية إذا ما تم إقامة السدود والخزانات الضرورية التي من شأنها أن تتحكم في مياه الأنهار كما في العراق حيث يوجد نهري دجلة والفرات. وسوريا حيث يوجد عدة أنهار أهمها الفرات وبردى والعاصي واليرموك والأردن وبها نهر الأردن ومصر والسودان باشرت بإقامة مشروعات أعالي النيل، أو مياه الأمطار في اليمن وعمان وتونس والجزائر والمغرب أو الإستفادة من مصادر المياه الجوفية كما في ليبيا والسعودية وقطر ومصر.[3] فالكثير من هذه الموارد لازالت دون إستغلال أو هي في وضع نزاع إستراتيجي مثل الإستراتيجية المائية الإسرائيلية والتي تعتبر تحدي قائم ومستمر ويتعقد كل مرة.

إستمرار ضعف الهيكل الصناعي:

فرغم أن معظم إستراتيجيات التصنيع العربية قد استهدفت إرساء القواعد الأساسية للتصنيع وزيادة الإنتاج الصناعي عن طريق التوسع في الصناعات التي تستخدم الخامات المحلية وبرغم أن معظم هذه الإستراتيجيات قد أكدت على تحسين مستوى الإنتاج وإحلال الواردات خاصة في مجال السلع الإستهلاكية وتشجيع الصادرات من السلع المصنعة إلا أن

1- التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2011، ص 49.

2- نفس المرجع، ص 255.

3- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 61- 62.

الواقع وتقييم منجزات التنمية الصناعية العربية يشير إلى إختلال صناعي عربي واسع النطاق، ولعل أبرز مؤشرات هذا الإختلال هو إنخفاض مساهمة قطاع الصناعات التحويلية العربي في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن سيطرة الصناعات المعدنية الأساسية والصناعات الهندسية التي تشمل تصنيع الماكنات والأدوات والمعدات في هيكل الصناعة التحويلية العربية، والطابع الغالب هو الصناعة الإستهلاكية وصناعة تكرير النفط ومشتقاته.[1]

وتتميز الصناعة العربية بما يلي:

- صغر حجم المنشآت الصناعية بسبب ضآلة رؤوس الأموال المستثمرة.
- صغر حجم الأسواق العربية، حيث تعاني من ضعف في التسويق المحلي نظرا لإنخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع المحلية.
- تنافس الصناعة العربية فيما بينها.
- عدم وجود إتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي وغياب التنسيق الصناعي في ما بين الدول العربية.
- تركز المنشآت الصناعية في المدن نظرا لتوافر الشروط الضرورية لقيامها.[2]
- فقدان الترابط بين المراحل الإنتاجية حيث تتسم الصناعة العربية بالتطور في المرحلة الأولى ممثلة في الصناعة الإستراتيجية مقابل ضعف الصناعة الوسيطة وإقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على إنتاج السلع الإستهلاكية.
- تركز معظم النشاط الصناعي العربي في صناعة بدائل الواردات وبالتالي فالإنتاج يكون مخصص للسوق المحلي وليس للتصدير، وهذه الصناعات ترتبط بالمواد الأولية المتوفرة كالنفط والحديد والقطن أو تخدم أغراض الإستهلاك النهائي كالإسمنت ومواد البناء والأسمدة.
- عدم توفر العمالة الصناعية الماهرة نظرا لحداثة معظم الدول العربية بالإهتمام بقطاع الصناعة ولعدم الإهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفني.

1- حميد الجميلي، صالح إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 261.

2- سليمان بلعور، دور الإستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، العدد8، الجزائر 2010، ص 134.

– عدم توفر البنية التحتية الصناعية إذ أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما يليق بالخدمات الصناعية.[1]

والملاحظ أنه باشرت دول عربية كثيرة سياسات تصنيع لكنها سرعان ما تراجعت.

وحتى الصناعة الموجودة في الدول العربية تعاني من ضعف التنافسية الصناعية فمن خلال أنشطة البحث والتطوير والإبتكار والإبداع تتمكن الصناعات المختلفة من زيادة إنتاجيتها وتطوير منتجاتها وفي ظل التطورات العالمية الجديدة ينبغي على الدول العربية أن تحقق نجاحات في المنافسة العربية، الأمر الذي يفرض تغييرا في المزايا النسبية التقليدية وإكتساب وخلق مزايا تنافسية جديدة تستند إلى معدلات نمو الإنتاجية والمشاركة الفعالة للعناصر التكنولوجية.[2] ويحتل القطاع الإستخراجي موقعا إستراتيجيا في إقتصاديات الدول العربية حيث يساهم بنسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة (2007). وتمثل صادرات المحروقات 80% من إجمالي صادراتها (2008). أي أن الطابع الهيكلي المتخلف لازال سائدا ومعتمدا على إستخراج الخامات الطبيعية دون تحويلها، وقد وصل الحد إلى إعادة إستيراد مشتقات نفطية من طرف دول عربية بأكثر كلفة من الذي تبيع بها الخام من النفط نظرا لضعف صناعة التكرير وإستخلاص المشتقات.

ونلاحظ في الجدول التالي تراجع معدل النمو الصناعي الحقيقي والإستثمار الخارجي في الصناعة العربية.

الجدول 05: معدل النمو الصناعي الحقيقي والإستثمار الخارجي في الصناعة العربية:

الموضوع	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي العربي في الصناعة	%5.7	%5.6	%3.9
الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول	71.5 مليار دولار	حوالي 50 مليار دولار	زيادة في الانخفاض

1- نفس المرجع، ص ص 135–136.

2– سهام شيهاني، رضوان مسموس، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، أنظر:

http://abocolloque5.voila.net68sihemchihani.pdf.pdf, 26/02/2014 ,21 :23 .

العربية(صناعة)			

المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

المرجع: محمد بن يوسف، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية مرجع سابق الذكر.

فالقطاع الصناعي العربي يعاني حالة من الإرتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والإقتصادية وأيضا لتقلباتها، وذلك نتيجة الإعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المستلزمات للقطاعات الإنتاجية.

فالصناعات التحويلية قامت الدول العربية بالعديد من المجهودات لإقامة المصانع والوحدات الإنتاجية ودعم ورعاية الصناعات الأساسية المعتمدة على الموارد الطبيعية المحلية ونتيجة لذلك تزايدت القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة من 53.8 مليار دولار سنة 1995 لتصل إلى 121.8 مليار دولار سنة 2006. ولكن تبقى مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي الإجمالي لم تتطور بشكل يذكر خلال هذه الفترة بل تناقصت من 11.3% سنة 1995 لتصل إلى 9.5% سنة 2006، وهي نسبة واطئة بالمقارنة مع مختلف دول العالم حيث تصل في ماليزيا فقط إلى 50%.[1]

إستمرار محورية النفط في الإقتصاد العربي:

فرغم هذا الإتجاه العام للتطور يبدو أن العالم العربي يمثل نوعا من الإستثناء من هذا التوجه العالمي فهو يتمتع بمزية إستراتيجية نظرا لأنه يحتوي على مادة إستراتيجية –النفط والغاز الطبيعي– يمثل أكثر من 60% من إحتياطي العالم منها ففي وقت يتحدث فيه العالم عن "نهاية الجغرافيا" فإن العالم العربي يحتل مكانة متميزة بسبب هذه الجغرافيا من خلال دور المنطقة في تزويد العالم بمصادر الطاقة من النفط والغاز، وجرت العادة في الدول العربية النفطية على النظر إلى العائد من بيع النفط باعتباره مصدرا بل المصدر الأساسي للدخل القومي ويحسب على هذا الأساس ضمن الحسابات القومية بإعتباره دخلا وهذا المنهج يفتقد إلى حدّ بعيد إلى المنطق الإقتصادي فالدخل يختلف عن الأصل (ASSET) أو رأس

1– سليمان بلعور، مرجع سابق الذكر، ص 135.

المال في أنه يمثل تيارا متجددا من السلع والخدمات، أو ما يماثلها (النقود) أما إذا كان هذا الأصل غير متجدد فإن أي إستهلاك منه يعتبر تآكلا للأصل وإهدارا له والنفط باعتباره مصدرا غير متجدد للطاقة لا يعدو أن يكون نوعا من الأصول أو رأس مال، وكل إستهلاك لحصيلة البيع بعد هو إنقاص لهذا الأصل.[1] فالتبعية للموارد النفطية تتمثل في أن معظم إقتصاديات الدول العربية تعتمد على النفط كدخل وطني تصل في بعض الدول إلى ما نسبته 94% أو يزيد وهذا الأمر لا يهدد الأمن الإقتصادي فحسب بل الأمن القومي، بإعتبار الأمن الإقتصادي جزء جوهري لبناء أمن قومي،[2] سواء بالمفهوم الدولي أو العربي ككل، وحتى العائدات النفطية مخزنة في صناديق غير عربية مما يعرضها لتقلبات في أسعار الصرف أو قد تستعمل ضد الدولة المخزنة نفسها مثل الحالة الليبية حيث تم تجميد ودائعها هي والعراق كمثال حي.

هذا الإعتماد على النفط أظهر لنا نوعا من الطبقة الرأسمالية المعطلة للتنمية لطبيعتها الإنتهازية وعدم رغبتها في خوض العملية الإنتاجية وترفض المجالات التي ترتفع فيها درجة المخاطرة وقد إهتم الأستاذ يوسف طايغ بدراسة هذه الفئة بشكل جيد.

وتلك الفئات الرأسمالية الجديدة "تبتعد كثيرا عن مفهوم رجل الأعمال أو المنظم" على النحو الذي أشار إليه المفكر الإقتصادي الكبير "جوزيف شومبيتر" في توصيفه لأسلوب نشأة الرأسمالية الغربية التي إتسم روادها بإقتحام المخاطر وإمتلاك النظرة الإنمائية الطويلة الأمد ولعل هذا ما يفسر إهتمام الفئات الرأسمالية الجديدة بعمليات الخصخصة لمشروعات القطاع العام القائمة إذ أن ذلك يتفق مع نظرتها وسلوكها القائم على الإستهلاك على ما هو قائم أو جاهز "دون تعب" ودون تحمل مخاطر تأسيس مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني وتوسع من فرص العمالة في المجتمع.

وإذا ما دققنا النظر نجد أن هذه الفئات الرأسمالية الجديدة هي في حقيقة الأمر رأسمالية "معانة" (SUBSIDIED) فهي تعتمد في تمويل جانب مهم من أنشطتها الإقتصادية على:

أ- تدفقات أموال المعونات الأجنبية.

1- حازم الببلاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 177- 182.

2- أحمد برقاوي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 22.

ب- الإقتراض المفرط من القطاع المصرفي.

ج- الحصول على التوكيلات التجارية من الشركات الدولية النشاط لتسويق وترويج "المنتجات الأجنبية" لتلك الشركات والحصول على العمولة الملائمة.

د- الإعتماد على وجود درجة عالية من الإحتكار في السوق المحلية تساعدها على تحقيق أرباح إحتكارية وغير تنافسية.[1]

فالطبقات هذه عكس الرأسمالية الغربية تماما وهي تختلف عنها في أن لها ميزات عديدة هذه الميزات تضمن لها صفة الزبائنية السياسية التي تتسم بها أغلب الأنظمة السياسية العربية مما وضع هذه الدول أمام اللاأمن الإقتصادي المفروض وطنيا ومدعوم عالميا مما قلص نصيب الفرد من حاجياته الإقتصادية وعطل بناء أمن إقتصادي وطني في الدول العربية وهذا يوضح ثنائية الأمن الإقتصادي كمعطى إنساني وكمعطى لإقتصاد دولة.

إختلال هيكل الصادرات والواردات:

تعاني الإقتصادات العربية في مجال التجارة الخارجية من إختلالات في هيكل الصادرات والواردات أي في التركيب السلعي للصادرات والواردات فظلا عن إختلال هيكل الصادرات العربية البينية فإختلال الصادرات العربية فإنها تعكس واقع التبعية التجارية إزاء الدول الرأسمالية وشركاتها المتعددة الجنسيات، وبالرغم من نمو الصادرات العربية خلال فترة التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ويتضح ذلك من الأهمية النسبية التي يمثلها الدخل المتولد في قطاع التصدير إذ تقدر هذه النسبة بنحو 30.7 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 لكن الإختلاف عن الدول المتقدمة لا يكمن في الأهمية النسبية للدخل المتولد في قطاع الصادرات وإنما يكمن في هيكل الصادرات والواردات(بنيتها) ففي الدول المتقدمة تتميز أساسا بالتنوع وبالقدرة العالية على مواجهة التقلبات في السوق الدولية(diversified) بحيث لاتحل سلعة أو سلعتان أهمية كبيرة في حجم الصادرات

1- طاهر حمدي كنعان، مرجع سابق الذكر، ص ص 62- 63.

والواردات الكليين أما في الدول العربية فمختلف لأن هيكل الصادرات متميز فيها متمثلة (primaly commodity) بإحتلال سلعة واحدة في العادة.[1]

وكسمة نهائية عن الواقع الأمني الإقتصادي العربي إنتشار وإستمرار ظاهرة البطالة والتي ترجع إلى عوامل مادية وعوامل إجتماعية، كإنخفاض عرض عناصر الإنتاج الأخرى المتعاونة مع عنصر العمل في القطاعات الإقتصادية، أي أن هناك إختلالا في هياكل الإنتاج القطاعية نتيجة الزيادة السكانية المستمرة وإنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي، وإنعدام فرص العمل البديلة خارج الزراعة والخدمات نتيجة إنخفاض النمو في القطاع الصناعي.

كما يسود نوع البطالة المقنعة والتي تجاوزت 15% في الدول العربية وقد تصل إلى نسب عالية جدا في بعض الأقطار العربية، دون أن ننسى سبب رئيسي للبطالة في الدول العربية وهو سياسات وإجراءات التكييف الهيكلي والإصلاح الإقتصادي التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال وتوقف القطاع الحكومي عن إتباع سياسة التوظيف والتعيين خاصة بالنسبة للخريجين.[2]

مما سبق نستنتج أن:

- الدول العربية تتمتع بإمكانيات هامة للتكامل وإن كانت ليس بالشكل المتوفر في كل الدول إلاّ أن الميزة النسبية على المستوى العربي موجودة مع وجود بعض الموارد في خطر مثل المياه في الشرق الأوسط.
- المشكل الأكبر ليس في غياب المورد أو توفره وإنما في الهيكل والبنية القطاعية والتي تعاني في مختلف المجالات من سوء التنظيم وغياب العلمية في رسم الخطط.
- الواقع الأمني الإقتصادي ينبئ عن إستمرار الوضع لفترة أطول على حاله مع وجود سناريو أسوأ مع المتغيرات الحالية ووجود أرقام في النواتج العربية في حالة تدهور، إضافة لتعقد المعطيات الدولية.
- إستمرار وجود الحافز للتكامل والمتمثل في إستمرار تدفق العوائد النفطية والغازية.

1- كامل بدن صالح، التنبؤ بالإختلالات الهيكلية في البنية الإقتصادية العربية في ظل العولمة من 1985 إلى 2030، مذكرة دكتوراه فلسفة إختصاص إقتصاد، جامعة سانت كلمنس، فرع العراق، 2012، ص 105.

2- كامل بدن صالح، نفس المرجع، ص ص 110- 111.

المبحث الثاني: إتجاه الأمن الإقتصادي العربي للتكامل الإقتصادي الجهوي

أي السياسات العربية المشتركة وتطورها والتي تبين توجه عربي عام لتحقيق أمن المنطقة العربية عن طريق التكامل العربي عربي وإستغلال المقدرات القومية إستغلالا مشتركا لتأمين نفسها إقتصاديا.

المطلب الأول: التجارب التكاملية العربية ودورها في الأمن الإقتصادي العربي

تعود المحاولات العربية لتحقيق الأمن الإقتصادي عربيا إلى زمن بعيد بعد العلاقات العربية التي تشترك في المصير والتوجه.

محفزات التكامل لتحقيق أمن إقتصادي عربي:

ففي سياق الظروف المستمدة عالميا وعربيا هناك موجبات للتكتل والتجمع العربي. ولزيادة فعالية العمل الإقتصادي العربي المشترك منها:

العامل السكاني:

فلو نظرنا للدول العربية بشكل فردي لا جماعي نجد أن دول الخليج العربية في مجموعها لا تعادل سكان العراق أو سوريا أو السودان حيث أن غالبية سكانها عمالة وافدة وليسوا من أصول عربية، كذلك نجد أن 12 دولة عربية هي من البلدان ذات الحجم السكاني الصغير والذي يتراوح بين 0.5 مليون نسمة كجيبوتي و9 مليون نسمة كتونس والباقي 9 بلدان عربية من الحجم المتوسط يتراوح بين 11 مليون كاليمن إلى 20 مليون نسمة وفي هذا المجال لا مجال للحديث عن فوارق الحجم والإنتاج الكبير بشكل فردي أي أن الدول العربية بشكل قطري عاجزة عن توفير ميزة الأسواق الداخلية وإذا ما أضفنا إليها ضعف مركزها التنافسي خارجيا ماعدا السوق المصرية وأما مجتمعة فإن عدد سكان الوطن العربي يتجاوز 300 مليون نسمة عام 2010 ويملكون كيانا متجانسا على أكثر من مستوى كالتاريخ واللغة والمعتقدات والعادات والتقاليد وهو بهذا الحجم وتنوع الإحتياجات يقترب من الأسواق الدولية المهمة حجما أي أن توافر العنصر البشري يجعل التكامل الإقتصادي يعالج فوارق الحجم وزيادة القدرة الإستيعابية وتزداد نتيجة لذلك أثر المنافسة مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية.[1]

ويستفاد من المعطى السكاني في التكامل خاصة من الشباب المتعلم من هذا المنظور والوقوف على تنشيطه للمرور إلى نموذج إقتصاد المعرفة المتمحور على العلم والإنتاجية.[2] والتي تضمنها الرسكلة الدورية للمنتجين.

التقارب الجغرافي:

فهناك تواصل جغرافي متين بين البلدان العربية على مساحة واسعة وكذلك علاقات إقتصادية عربية تمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا وفي هذا المجال توجد عدة أنواع من التجارة تعرف بالتجارة الجوارية أو التجارة البينية وهذه التجارة ضئيلة جدا حيث لجأت معظم الدول العربية إلى إفتعال شتى الحواجز والقيود الممكنة للحيلولة دون

1- كامل بدن صالح، نفس المرجع، ص 134.

2- rapport sur le développement de la région mena de l'éveil politique a l'éveil économique dans le monde arabe :la voie de l'intégration économique :
http://mimarseille.org-srccmi-tradeinvestement report_fr.pdf.pdf ,22/01/2014, 22:O4.

تسهيل عبور الأشخاص ورؤوس الأموال والعلاقة هنا بقدر ما الدول العربية في إطار التبعية منفتحة على الخارج للمراكز المتقدمة والدول الصناعية فهي متعلقة تجاه بعضها وكأنها تتنكر لنفسها وإنتمائها المشترك.[1]

توفر رأس المال العربي:

حيث يعد عاملا مهما في عملية التصنيع ويكسب الدولة التي تملكه بوفرة القدرة على التصنيع، فالإقتصاديات العربية مقسمة إلى صنفين صنف يمتلك الفائض وقد يفتقد القدرة على التصنيع وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع.[2] وهذا حافز جيد لتكامل الفائض مع القدرة على التصنيع في ما بين الدول العربية فالتكامل بين الوفرة المالية في بعض الدول العربية –الدول المنتجة للنفط– والعجز في الموارد المالية في الدول العربية الأخرى يعزز الحجج الداعمة للتكامل الإقتصادي العربي ولابد أن تزداد قوة إستنادا لمقولة "كينز" الإقتصادي الإنجليزي المعروف الذي أكد أنه في نهاية كل فترة لابد أن يتساوى الإدخار المتحقق (EXPOST) مع الإستثمار المتحقق ولذلك فإن زيادة المدخرات النفطية لابد أن يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الإدخار والإستثمار، وتتوقف كيفية تحقيق هذه المساواة على السيناريو المعتمد لإستخدامات الفوائض المالية.[3]

توازي هيكل الإنتاج:

يرى العديد من الإقتصاديين في تقييمهم لتجارب ومحاولات التكامل الإقتصادي العربي ولأسباب متعددة أن هناك شبه إجماع بأن توازي هياكل الإنتاج وتشابه المنتجات العربية أحد أهم المعوقات الموضوعية لتطور المبادرات البينية العربية ويعتقد باحثون آخرون بأن هذا التوازي في هياكل الإنتاج العربي يمكن أن يكون مصدرا للتكامل على مستوى آخر هو المبادلات داخل الفروع والتوازي في هياكل الإنتاج يمكن أن يكون مصدرا من مصادر التكامل حيث يسعى كل منتج إلى تطوير منتجاته حتى يتمكن من المنافسة في السوق وبما

1- كامل بدن صالح، مرجع سابق الذكر، ص 134.

2- علي كساب، محمد راتول، التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الإقتصادية في إطار التدافع الإقتصادي والشراكة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، الجزائر، 2003، ص 12.

3- حازم الببلاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 154- 155.

يخدم تطوير الجودة والنوعية في الإنتاج وبالتالي يتخصص كل قطر عربي بمجموعة من السلع والخدمات التي تتكامل معا لتحقيق تنمية تكاملية عربية وهناك إتفاق على إمكانية زيادة هذا النوع من المبادلات في عدد من فروع الصناعة (الميكانيكية، الإلكترونية الصيدلية البتروكيمياء) وبالنظر في ذلك للفوارق والمزايا الكامنة في كل بلد على مستوى العمليات المختلفة للإنتاج أي أننا ننطلق من منطق التخصص بحسب المنتوجات إلى منطق التخصص بحسب الأنشطة.[1]

مقومات ثقافية وإجتماعية:

وتتمثل في العقيدة أو الإيديولوجيا، البيئة السياسية، النظم الإجتماعية والأنماط الثقافية بحيث تولد المقومات الإجتماعية سلوكيات فردية وجماعية لها تأثيرا مباشر على عملية التنمية.[2]فالإنسان يستهلك السلوكات الإجتماعية التي تأتي من بيئته المعيشة .

كما أن الإرث الإسلامي الموحد لجميع سكان المنطقة العربية والذي يدعوهم في أحكامه وتعاليمه إلى التوحد ونبذ التفرقة «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا...».[3] كما جاءت الأحكام الربانية بصيغة الجمع للمسلمين وتحمل معنى وجوب الإعداد المادي والروحي في شكل وحدة متماسكة « وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة، ومن رباط الخيل...».[4]

الإشتراك في المصير لكل دول المنطقة العربية:

ويتمثل ذلك في مشاريع الهيمنة الإقتصادية كالشراكات المطروحة مع الإتحاد الأوروبي أو كمشروع الشرق أوسطية والذي يعتمد لتمريره فكرة التعاون الإقليمي. وما التعاون الإقتصادي الإقليمي إلاّ واجهة لتحقيق هذه الهيمنة، والشرق أوسطية ليست تكتلا إقتصاديا يقوم على المنافع المتبادلة لبلدان المنطقة وإنما هي نتاج إتفاقيات الإدعان وإستغلال الإحتلال

1- كامل بدن صالح، مرجع سابق الذكر، ص 135.

2- علي كساب، محمد راتول، مرجع سابق الذكر، ص18.

3- سورة آل عمران، الآية 103.

4- سورة الأنفال، الآية 60.

غير الشرعي للأراضي العربية المحتلة وإستبدال إسرائيل الكبرى والتوراتية بإسرائيل الإقتصادية وكسر الإرادات العربية.[1]

وهذا الإشتراك في المصير والرؤية والعدو يعتبر كمفهوم فعال يوجب ضرورة العمل المشترك لمواجهته والبداية بتثمين كل المبادرات الإقتصادية التشاركية على بساطتها .

دوافع وإمتيازات تحقيق أمن إقتصادي عربي بالتكامل البيني:

- رفع معدلات التنمية الإقتصادية وضمان إستمرارها إستنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.
- زيادة التشابك والإرتباط بين إقتصاديات الأقطار العربية على مستوياتها المتدنية التي عليها.
- تقليل إعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الإقتصادية بين البلدان العربية.
- تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.
- إدخال الإنسجام في مختلف السياسات الإقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الإقتصادية.[2]

كما يفيد التكامل الإقتصادي الإقليمي في إحتواء النزاعات وبناء الثقة في الإقليم المتكامل حيث تحتاج الدول لتحقيقها التكتل الجهوي مثل حالة الإتحاد الأوروبي.[3] فالدافع هنا لدى الدول العربية هو تحقيق هدفين بالتكامل الإقتصادي إحتواء الأزمات البينية العربية وضمان الأمن السياسي من جهة وتحقيق التنمية الإقتصادية والرفاه للمواطن العربي وتحقيق القوة التفاوضية في مواجهة القوى الإقتصادية الأخرى من جهة ثانية إذ أن الإقليم العربي إقليم

1- حسين غازي، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي، انظر:
http://www.wafainfo.pspdfghazia.pdf.pdf.le, 06/12/2013 , 21 :08.

2- التكامل الإقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومجلس الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية بتمويل مشترك مع مؤسسة فريدريش الألمانية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989، تونس، أكتوبر 1989، ص 39.

3- Gonzalo Escribano,euro-méditerranéen versus arabe intégration : are they compatible?: www.uned.es/deahe/doctorado/gescrib, 03/01/2014 à 10 :03.

نزاعي في الكثير من مناطقه زيادة على حاجة أفراده للتنمية فيكون بذلك السعي مزدوج لبناء إقليم أمني وإقتصاد مؤمن، فالتكامل العربي (Complémentarité Arabe) يرتكز في نهاية المطاف على المصالح المشتركة فيما بين الدول العربية (Etats arabes) إنطلاقا مما هو قائم حاليا مستهدفا ما يأمله في المستقبل، من خلال نظام التكامل ومؤسساته بهدف تحقيق أمرين:

– توسيع قاعدة الطلب على منتجات كل دولة عربية وذلك بإتاحة فرص التسويق أمام الأقطار الأخرى.

– توسيع قاعدة العرض من منتجات كل قطر، والتأكيد على التخصص في الإنتاج (production) في كل قطر مع نسج علاقات التعاون بين الدول العربية (Etat Arabes) وعلى أساس هذا المنطلق فإن التكامل يجب إختيار مستلزماته بحكمة وعقلانية فهي لن تعمل إلاّ إذا كانت تستجيب لإحتياجات نمو الإقتصاد العربي في مجموعة وفي هذه الحالة يجب أن نميز بين طبيعة آليات التكامل العربي (Complémentarité Arabe)، وطبيعة آليات التكامل الدولي (Complémentarité mondial) فهذه الأخيرة تعمل بصفة تلقائية بحكم الهياكل الإقتصادية القائمة، أما آليات التكامل العربي فتحتاج لإدارة عليا واعية وفي هذا المجال لا توجد سوى آليتين كذلك وهما:

* التكامل على مستوى المشاريع المشتركة.
* التكامل على مستوى القطاع.[1]

تطور المشاريع الإقتصادية العربية المشتركة:

من مدخل تحرير التجارة إلى التكامل الإقتصادي العربي:

فقد بدأت مسيرة التكامل الإقتصادي العربي مع قيام جامعة الدول العربية وفقا لما يتصوره ميثاقها عام 1945، وما تضمنته فيما بعد إتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي لعام 1950، من مبادئ وأسس عامة لذلك التكامل وإنشاء مجلس إقتصادي يقترح على حكومات الدول ما يراه كفيلا بتحقيق ذلك التكامل.

1– عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 36– 37.

وقد كان مدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي التكاملي من أهم المداخل التي إتبعتها الدول العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي فيما بينها، وتتلخص الفكرة الرئيسية في هذا المدخل في أن تنمية التجارة وتقوية المبادلات بين الدول العربية تؤديان إلى تحقيق الهدف المقصود من التجمع الإقتصادي العربي وهو هدف التكامل بين هذه الدول ولكي تنمو التجارة على النحو المقصود بين الدول العربية لابد من إزالة القيود المفروضة عليها والتي تعرقل حرية إنسيابها أيا كان شكل هذه القيود وصورها، سواء كانت قيودا سياسية أم جمركية أم كمية إدارية أم قيود الرقابة على الصرف الأجنبي وعلى تسديد المدفوعات...إلخ. ويستند هذا المدخل من الناحية التحليلية النظرية إلى أن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول يؤدي إلى قيام المنافسة بين المشروعات الإنتاجية فيها، وأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى توزيع موارد الإنتاج بين الفروع الإنتاجية، بما يحقق أكفأ إستخدام ممكن لهذه الموارد على مستوى هذه الدول في مجموعها.

ومن هنا كانت إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 والتي أقرها المجلس الإقتصادي ودخلت حيز التنفيذ في السنة نفسها 1953/12/12 وإتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية(وإنتقال رؤوس الأموال) بين دول الجامعة ودخلت حيز التنفيذ في التوقيت نفسه أيضا.

وقد هدفت إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزات لعام 1953 إلى إعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة فيما بين الدول العربية من الرسوم الجمركية وكانت الإتفاقية الأولى في إطار تحرير التجارة العربية البينية.[1]

فرغم أن الإتفاقية البينية العربية للتجارة والترانزات (7 سبتمبر 1953) تعد التجربة الأولى إلاّ أنها في نظر البعض بوشرت بطرق مختلفة كالمقاربة التكاملية الإجمالية للإنصهار الإقتصادي للمشارقة والمقاربة القطاعية والتدريجية للمغاربة وتبقى طموحة لتحقيق تكامل إقتصادي متطور.

1- حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد16 العدد2، 2000، ص ص 279- 280.

وفي المجموع فالتكامل الجهوي عقدت لأجله حوالي 20 إتفاقية بين الدول العربية خلال طول نصف قرن، وقد كللت بالإيجاب مثل إتفاقية الإتحاد الإقتصادي العربي (1957) وإتفاقية السوق الموحدة العربية.[1]

فبالنسبة لإتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 فقد ظل أثرها محدودا لأن تطبيقها كان كثيرا ما يخضع لتغييرات المزاج السياسي لبعض الأطراف ومرور البضائع كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر التي تعم المنطقة وبخصوص إتفاقية الوحدة العربية عام 1962 فإنها في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاقية 1953 وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الإتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الإقتصادية فضلا عن تأخر توقيعها، فقد تمت مصادقة المجلس الإقتصادي للجامعة العربية على هذه الإتفاقية في 1957 ولم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلاّ في عام 1962 كما أن ما يميز هذه الإتفاقية هو محدودية أعضائها فقد صادق عليها فقط كل من مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت والمغرب.[2]

السوق العربية المشتركة:

عقد مجلس الوحدة الإقتصادية التابع لجامعة الدول العربية إتفاقية في 13 أوت 1964تضمنت الإتفاقية برنامجا زمنيا إشتمل على مراحل مندرجة تم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات وأطلق على تلك الإتفاقية "إتفاقية السوق العربية المشتركة" إنضمت إليها أربع دول في 1965 وهي مصر وسوريا والأردن والعراق، وبعد إثني عشرة سنة إنضمت ثلاث دول أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، وخلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها سوى منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى إتحاد جمركي أو سوق مشتركة ولكن وعلى الرغم من ذلك إعتبرت هذه الإتفاقية من أهم الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها، ثم ظلت السوق

1- Mohiédine hadhri, la grande zone arabe de libre échange et les perspectives d'intégration sud-sud en méditerranée, cetima, tunisie, 2001, p 07.

2- بلعور سليمان، مرجع سابق الذكر، ص 62

قائمة حتى 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل فتوقفت الدول الأخرى في السوق عن تطبيق الإتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الإتفاقية.[1]

وكانت الخطوة التالية بعد تعطل هذه التجربة بسبب الأزمة السياسية في إطار تحرير التجارة العربية البينية في 1980/02/27 حيث أقر المجلس الإقتصادي والإجتماعي إتفاقية تجارية جماعية جديدة هي إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وقد نصت الإتفاقية على التحرير الفوري للسلع الزراعية والمواد الأولية المعدنية وغير المعدنية وكذلك السلع المصنعة ونصف المصنعة عبر مفاوضات تجري بين الدول الأطراف.

وتميزت هذه الإتفاقية بأنها كانت أكثر شمولا من حيث البلدان العربية الموقعة عليها إذ وقعتها جميع البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وقد واجهت إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري عددا من العقبات هي في الحقيقة نفسها التي تقف في وجه التجارة البينية العربية من عوائق هيكلية وعوائق ناتجة عن أنماط التشريع والتصنيع والتنمية التي إتبعت في البلدان العربية وعوائق مرتبطة بأزمة إجتهادات تلك الدول في الفترة اللاحقة للإتفاقية وإلى جانب ما سبق من عقبات فإن الخلافات السياسية وغياب الإرادة الواحدة والموحدة في تفعيل المواثيق والإتفاقيات كانت دائما من أسباب إخفاق أية صيغة من صنع التكامل الإقتصادي العربي.[2] وسنفرد المطلب التالي لشرح المعوقات هذه.

ومن أهم الأحداث التي شهدتها مسيرة التكامل الإقتصادي عن طريق التحرير التجاري هو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية في نهاية تسعينات القرن العشرين حيث إعتمدت هذه الإتفاقية كأساس لها على تحرير التجارة بين الدول العربية كخطوة أولى بإتجاه التكامل الإقتصادي العربي وإستجابة لقرار قمة القاهرة عام 1996 أقر المجلس الإقتصادي والإجتماعي عام 1997 إتفاقية البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية "GAFTA"

1- جميلة الجوري، مرجع سابق الذكر، ص 30.

2- حبيب محمود، مرجع سابق الذكر، ص ص 282- 283.

وفي عام 1998 بدأت مرحلة جديدة لإقامة سوق عربية موحدة.[1] أي أعيد إحياء الفكرة التي تعطلت في 1980 للسوق المشتركة.

وإذا إنتقلنا الآن إلى المرحلة الثالثة من مسيرة العمل الإقتصادي العربي المشترك نرى بأنها تبدأ بإقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي للبرنامج التنفيذي لتفعيل إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الكبرى خلال عشر سنوات إبتداء من 1998/01/01 وإعتماد الرسوم والضرائب الجمركية السارية في كل دولة عربية في هذا التاريخ مع البدء بتخفيضها تدريجيا بنسب سنوية بواقع 10% على أن تزال كل الرسوم والضرائب الجمركية بإنتهاء فترة العشر سنوات 2008/12/31.[2] إلاّ أن المصالح الضيقة وطغيان أولوية السياسي على الأمن الإقتصادي عرقل كل البرامج وإن كانت البعض منها حقق نتائج إيجابية وهذا يصطدم بدهنية التفكير العربية بتغليب منطق الأنظمة على منطق النخب الراشدة والدراسات الأكاديمية التي ترعى مصالح الشعوب.

إلاّ أن السبب الحقيقي هو غياب الإستثمار المنتج فما هي السلعة التي يمكن أن نتبادلها عربيا إذا قلنا أن التشابه والتطابق هو السمة الغالبة على الإقتصاديات، هذا ما عرقل التكامل المبني على الحاجات الوظيفية أو المتعدد الأطراف إلاّ أن النجاحات التي تحققت حتى الآن لاتزال محدودة.

جدول 06: التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (1998-2005)

المؤشر %	1998	2005
الصادرات البينية للمنطقة/إجمالي الصادرات للمنطقة	9.8	8
العادات البينية للمنطقة بدون المواد الخام والوقود المعدني/إجمالي الصادرات للمنطقة بدون المواد الخام والوقود المعدني.	11.2	14.6
الواردات البينية للمنطقة بدون المواد الخام والوقود المعدني/إجمالي الواردات للمنطقة بدون المواد الخام والوقود.	5.0	7.5
التجارة البينية للمنطقة/إجمالي التجارة للمنطقة	9.2	9.8
التجارة البينية للمنطقة بدون المواد الخام والوقود المعدني/إجمالي التجارة للمنطقة بدون	7.0	10.0

1- فاطمة تواتي بن علي، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، مجلة الباحث، العدد6،الجزائر، 2008، ص 186.

2- طاهر حمدي كنعان وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 114.

المواد الخام والوقود المعدني.		

المرجع: محمد السنور(رئيس قسم منطقة التجارة الحرة العربية)، ورشة العمل الإقليمية حول « تسهيل التجارة من خلال تطبيقات النافذة الواحدة»، الأمانة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، القاهرة 11-12/07/2007 أنظر:15: 21 à 11/12/2013 le http://css.escwa.org.lbedgd5038.pdf.pdf

الشكل 06: النسب الإجمالية للتجارة العربية البينية في المواد غير البترولية 2006

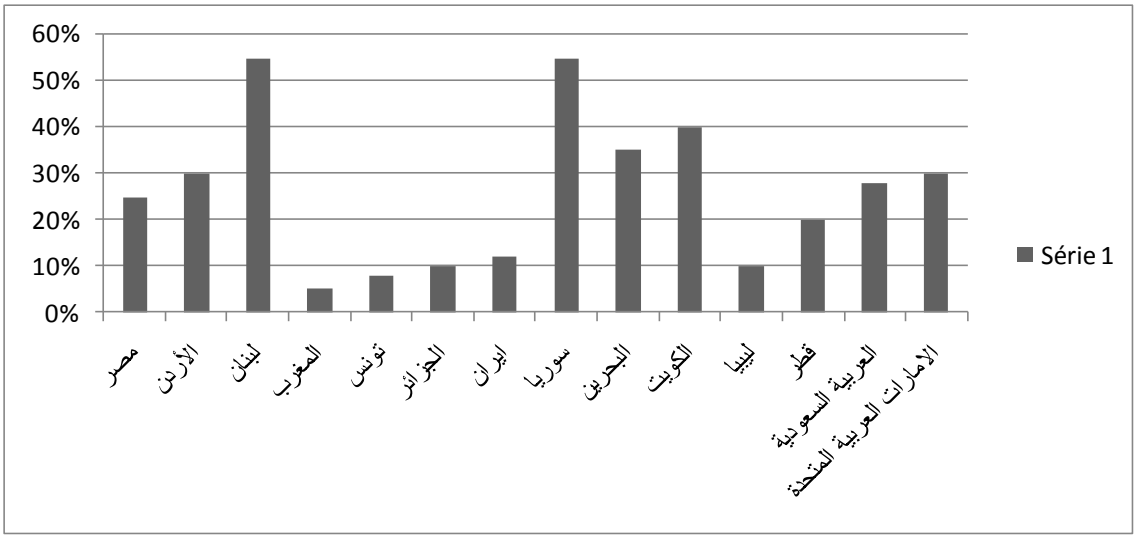

-**Source** : world Bank(2008)
- **référence** : bernard hoekman (worldbank and cepr), khalidsekkat;arab integration :the messing links. (university of Brussels and erf): hotelman_arab_integration.pdf ;p07 ;21/12/2013;21:13.

الزراعة:

وقد وقعت في مجال الزراعة بين الأقطار العربية عدة إتفاقات لتنظيم تبادل المنتجات الزراعية في إطار تبادلها التجاري فيما بينها كإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور المنعقدة في سنة(1953) في إطار جامعة الدول العربية وقد أعدت مشروعات لإقامة شركات عربية مشتركة لتوفير الاحتياجات الغذائية الزراعية للأقطار العربية المشتركة في مجلس الوحدة الإقتصادية وتم إنشاء منظمات عربية متخصصة في الشؤون الزراعية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية فضلا عن الصندوق العربي للإنماء الذي يدعم الجهود العربية ذات الصلة بالزراعة،[1] وتسعى الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي التي أنشئت في عام 1976 كمؤسسة مالية وإستثمارية عربية متخصصة بالقطاع الزراعي إلى المساهمة في تنمية الموارد الزراعية في الدول العربية

1- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص 65.

على أن يراعى في ذلك بصورة خاصة توفير أكبر قدر من الموارد الزراعية للدول العربية الأعضاء وزيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والأعمال المرتبطة به والمتفرعة عنه وبوجه خاص إستصلاح الأراضي والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وإنتاج الأسماك والمراعي والغابات وغيرها من الموارد الزراعية كما يشمل ذلك نقل وحفظ وتسويق وتصدير وتصنيع المنتجات والحاصلات الزراعية والحيوانية والسمكية ومستلزمات إنتاجها بما في ذلك المواد والمعدات اللازمة للإنتاج الزراعي.

ويبلغ إجمالي أصول الهيئة المصرح به في نهاية عام 2004 حوالي 211 مليون دينار كويتي حوالي(716 مليون دولار)، أما إجمالي حقوق المساهمين فقد بلغ 197 مليون دينار (668 مليون دولار) في نهاية عام 2004، ويذكر في هذا الصدد أن الهيئة دأبت على توزيع أرباحها على الدول الأعضاء خلال السنوات الأخيرة، وقد بلغت إستثمارات الهيئة حوالي 71% في السودان و29% في بقية الدول الأعضاء وذلك من مجمل إستثمارات الهيئة سنة 2003.[1]

الشكل 07: توزيع إستثمارات الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي حسب القطاعات نهاية 2003

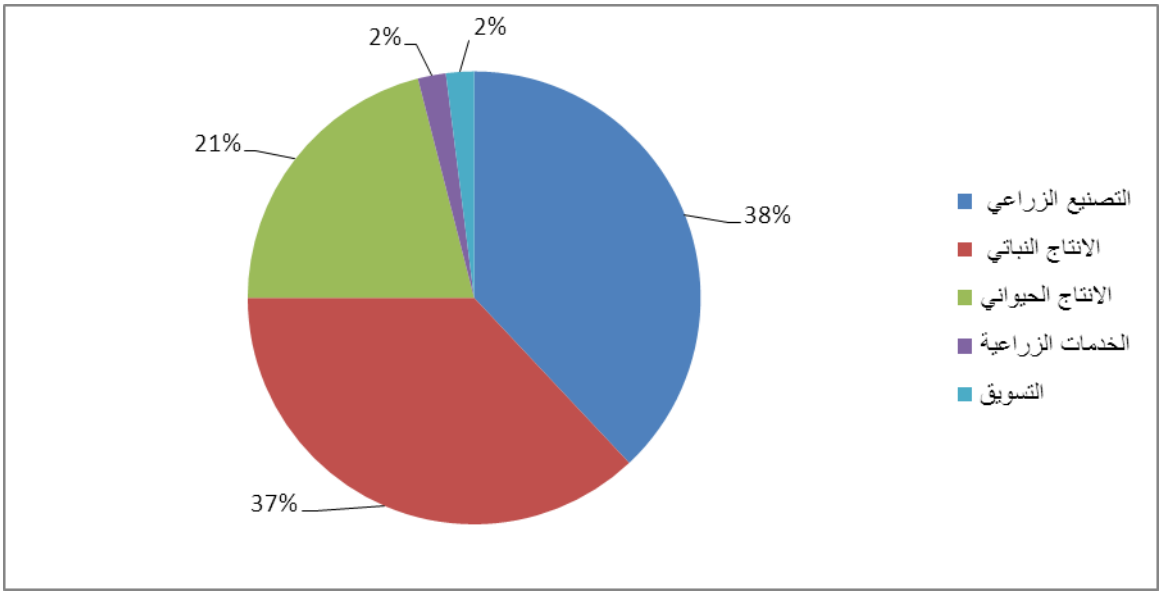

المصدر: التقرير السنوي للهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي 2003.

المرجع: المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والإستثمار في الوطن العربي، دراسة معدة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي جامعة الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 65.

1- المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والإستثمار في الوطن العربي، نفس المرجع، ص ص 143- 144.

كما تم طرح مشروع نشر وزيادة معدلات تبني الممارسات الزراعية الجيدة في الدول العربية حيث يساعد على بناء قدرات وتحسين كفاءة المزارعين على الممارسات الزراعية القابلة للتطبيق، ويساعد على تعزيز الزراعة المستدامة ويساعد على تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة والرقابة عليها.[1]

الإستثمارات البينية العربية وموقع الصناعة منها:

حيث بلغ إجمالي الإستثمارات العربية البينية خلال عام 2006 حوالي 17.5 مليار دولار مقابل 35.4 مليار دولار عام 2005 مسجلا بذلك شبه تراجع بـــ 50% ويعزى ذلك إلى عدم تكرار الزيادة الكبيرة التي شهدتها الإستثمارات الواردة للسعودية في عام 2005 لكن في السنتين الأخيرتين إرتفع حجم الإستثمارات البينية ليصل إلى 20.7 مليار دولار في عام 2007 وحوالي 34 مليار دولار عام 2008.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للإستثمارات العربية البينية فإن الإمارات العربية المتحدة تتصدر الدول المصدرة لها بنسبة 31.5% تليها الكويت بـــنسبة 19.3% ثم مصر بحصة 10.4% وتستحوذ هذه الدول على 61.2% من إجمالي الإستثمارات العربية البينية الصادرة عام 2008. أما بالنسبة للدول المضيفة فإن السعودية تتصدرها بنسبة 38.1% ثم الجزائر 16.6% تليها السودان بحصة 14.1% وتستحوذ الدول الثلاث على 68.8% من الإجمالي سنة 2008 وتستحوذ الصناعة على ما يقارب 30% منها عام 2008.[2]

الإندماج المصرفي العربي كعامل محوري في الأمن الإقتصادي:

شهدت المصارف العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال الأعوام القليلة الماضية حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الإقتصاد في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية ففي جانب تطور الموجودات المصرفية، فقد فاقت قيمتها قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية خلال الفترة 2002- 2006 حيث بلغت نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول

1- دليل الممارسات الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، ديسمبر 2007، ص 107.

2- سليمان بلعور، مرجع سابق الذكر، ص 138.

العربية كمجموعة خلال هذه الفترة بنحو 90%، وتتراوح هذه النسبة بين 50% و90% في سبع دول عربية أخرى، وتقل عن 50% في كل من موريتانيا وليبيا واليمن والسودان.[1] وهذا يوضح لنا حجم الإمكانيات المالية التي لو تفعل عربيا فإن هذه الميزة ستغطي على الضعف الهيكلي وتفتح المجال للإستثمار البيني بصفة كبيرة مما يخلق مشروعات مشتركة تعود بالفائدة على الدول المستثمرة لأصولها المالية وعلى الدولة المستقبلة لهذه الإستثمارات.

وتتمثل أنواع المصارف العربية في المصارف التقليدية والتجارية والمصارف المتخصصة والمصارف الإسلامية والتي إزداد نموها هذه الأخيرة حيث قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 6% من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية عام 2000 لتصل لـــ 12.3% عام 2006 حيث تعتبر من أسرع المصارف نموا، ويرتكز تواجدها في دول الخليج خاصة والسودان واليمن وشهدت نموا مطردا في الإمارات والكويت،[2] وتعتبر المصارف الإسلامية كحل لشفرة الإستثمار في الدول العربية حيث وكثيرا ما يرفض المتعاملون والراغبون في إقامة المشروعات الإقتراض بالفائدة مما يجعل الأفكار الإقتصادية الحية تبقى مؤجلة، وهذا يعود للديانة الإسلامية التي يتبعها الفرد العربي ويرفض الخروج على تعاليمها والحالة هذه موجودة في الجزائر بشكل كبير خاصة والدولة قامت بفتح المجال للإقتراض بشكل واسع لكن لا يلقى إقبالا لهذه الأسباب الأخيرة مما عطل التنمية الإقتصادية وجعل الأصول المالية مكدسة دون تفعيلها، فوجب على البرامج والسياسات الإقتصادية العربية أن تأخذ بعين الإعتبار هذا المعطى الديني والإجتماعي عند تحضيرها للمشروعات حتى تتجنب فيما بعد ضعف إنتاجية وعائد المشروعات التنموية.

والذي تشهده الصيرفة العربية هو إستئثار أكبر 25 مصرفا عربيا في عام 1999 مثلا بأكثر من 50% من النشاط المصرفي، وإستأثرت المصارف في ست دول عربية (السعودية مصر الإمارات، الكويت، لبنان والمغرب) في العام ذاته بحوالي 75% من الموجودات المصرفية بحوالي 80% من حقوق المساهمين وبنحو 77% من جملة الودائع.

1- حوحو سعاد، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد11، 2012، ص 37.
2- نفس المرجع ، ص 38.

وتشهد لبنان والسعودية وعمان والأردن ومصر تزايدا للإندماجات والملاحظة الأساسية على هذه العمليات التي تجري في الدول العربية أنها تتم بين المصارف بإختلاف أحجامها بهدف الإرتقاء في ترتيبها في مراتب أعلى وأحسن ضمن قائمة المصارف العالمية.[1]

مبادرة الأمن الإقتصادي خطوة الألف ميل الإقتصادية:

في تحول ينبئ عن فصل مسار التنمية في البلدان العربية عن السياسة بتحوله إلى الإقتصاد أعلن في ختام القمة العربية الإقتصادية والتنموية والإجتماعية في 2009/01/21 إعلان الكويت الذي يمثل خطوة الألف ميل في السباق العربي التنموي، ويأتي إعلان الكويت الذي يستهدف تحقيق التكامل الإقتصادي في عالم التكتلات الكبرى بمبادرة عربية تستهدف تعزيز الأمن الإقتصادي العربي.

وأكد الإعلان على ضرورة تدعيم مشروعات البنية الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمشروعات الإجتماعية وحماية البيئة. إضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الأمن المائي الغذائي بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، كما شدد أمير الكويت على وجوب توفير الموارد المالية اللاّزمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 2 مليار دولار وكانت مساهمة الكويت بـــ 500 مليون دولار (نصف المبلغ المحصل).[2]

فمثل هكذا مبادرات تبين عن وجود نية التعاون العربي لتحقيق الأمن الإقتصادي كما وجب دعمها بكل الوسائل وتوفير الطاقات الضرورية لذلك.

المطلب الثاني: أسباب القصور في المشاريع الإقتصادية البينية العربية

معوقات العمل العربي الإقتصادي المشترك:

العامل التاريخي الخارجي: نستطيع التحدث هنا عن دور العامل الخارجي التاريخي حيث عرفت الدول العربية الظاهرة الإستعمارية وعانت منها لعقود طويلة وإرتبطت تلك الفترة بنمط إقتصادي معين يخدم مصالح ما وراء البحار وإلى اليوم لازالت الدول الإستعمارية تعامل هذه الدول جنوب المتوسط بدهنية "مناطق ما وراء البحار" في علاقتها بالمركز

1- حوحو سعاد، نفس المرجع، ص ص 40- 46.

2- رواء زكي الطويل، التنمية المستدامة والأمن الإقتصادي، ط1، دار زهران، عمان، 2009، ص ص 110-111.

الإستعماري السابق مما جعل هذه الدول العربية تتخصص في إنتاج الخامات الطبيعية وتصديرها لتعود في شكل أكبر قيمة كواردات.

والعامل الخارجي الآخر هو الصهيونية والكيان الذي أقامته في فلسطين وهو في مرتبة العدو الأول لمشروع الوحدة، فالصهيونية حركة إستعمارية هدفها الأرض قبل كل شيء وهدف الأرض بالنسبة إليها يعني تغيير السمات البشرية والثقافية والإجتماعية لسكانها وإيجاد مجتمع جديد يحل مكان الموجود ويتم ذلك بحسب أهدافها التي لم تعد خافية بواسطة القوة المادية وفي مقدمتها القوة العسكرية لذلك ليس من مصلحتها أي تقارب عربي.[1]

وتلعب إسرائيل دورا كبيرا في خلق مشكلة المياه للدول العربية المحيطة بها حيث تتغذى بحيرة طبرية من منابع مياه نهر الأردن الواقعة في شمال إسرائيل ومرتفعات الجولان المحتلة وجنوب لبنان المحتل بما فيها المنطقة الأمنية التي أعلنتها إسرائيل ومنابع المياه السورية واللبنانية والأردنية خصوصا نهر اليرموك فضلا عن الينابيع في الضفة الغربية بفلسطين والينابيع الإسرائيلية التي تغذي نهر الأردن الدولي وهي المنطقة التي حددتها الطبيعة الجغرافية والتي لا يمكن تقسيمها على نحو مصطنع، وقيدت إسرائيل إستعمال المياه العربية وواصلت إستغلال الموارد المائية العربية وتأخذ حاليا أكثر من 85% من المياه الفلسطينية من المخزون الجوفي المائي داخل الضفة الغربية ويمثل هذا 25% من حاجات إسرائيل المائية كما يحرم السوريون والأردنيون من حقهم من إستغلال مواردهم المائية من نهري الأردن واليرموك اللذين تمثل فيهما سوريا والأردن وإسرائيل وفلسطين الدول المتشاطئة، وقد حولت إسرائيل مياه النهر الوزاني في جنوب لبنان ومارست حتى وقت قريب السيطرة التامة على نهر الحاصباني اللبناني، وهذا أثر على نصيب الفرد الفلسطيني مثلا على غرار العربي هناك حوالي 107-156 م^3 سنويا.[2] وهذا ما يوضح تأثير العامل الخارجي على الأمن الإقتصادي العربي والذي تعتبر المياه أساس وجوهر له، والحال هكذا

1 - yves lacost, questions de géopolitique. L'islam la mer. L'Afrique , N1, La découvert et la librairie général français, France, 1988, p 162.

2- سعدون حمادي، مشروع الوحدة العربية، ما العمل، الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 31.

مع مصر والسودان مع إثيوبيا المدعومة من إسرائيل والتي قللت من المياه النيلية المتدفقة مما يهدد الدول العربية حول النيل ويعرضها لمأزق خطير.

وليس من المتوقع في المدى القصير إنتعاش الإقتصاد العراقي في ظل الأوضاع التي يشيع فيها إنعدام الأمن والصراع الداخلي وآثار التحولات الإقتصادية المتسرعة التي طرأت بعام 2003 وهذا سبب الإحتلال الأمريكي وإنخفض الناتج المحلي العراقي بنسبة 11.4% بين عامي 2000 و2006 وكان هذا التردي من نتائج إنخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 17% وهبوط الإنتاج الزراعي بنسبة 3.6% سنويا.[1]

المعوقات الإقتصادية للأمن الإقتصادي العربي:

وتتمثل في تفاوت وعدم تكافؤ النمو الإقتصادي فيما بين البلدان العربية بالرغم من كونها تمثل جميعا ظاهرة التخلف والتبعية الناشئة عن الإندماج في السوق الرأسمالية العالمية طبقا لنمط تقسيم العمل الذي فرض عليها مند منتصف القرن الماضي، فإنها تتفاوت في تركيب الهياكل الإقتصادية والإجتماعية وفي توزيع القوى الإنتاجية والثروات الطبيعية وفي مستويات النمو الإقتصادي وفي قدرة السوق على الإستجابة للطلب.

ونتيجة التفاوت في مستويات التطور الإقتصادي (Développement Economique) ظهرت أوضاع تعمق هذا التفاوت منها ما يتعلق بتخلف آلية التكامل الذي وضع في التطبيق عندما نبهت الدول العربية لضرورة تكاملها أي أن التكامل والإندماج فيما بين البلدان العربية لا يمكن أن يكون عملية تاريخية طويلة الأمد، وعندما تفتحت الدول العربية على حتمية التكامل كانت التجربة الأوروبية هي التجربة المتاحة، فنقلتها ونسجت على منوالها وبدأت التكامل فيما بينها بسوق عربية مشتركة دون اعتبار للإنتاج وتنسيق الإنتاج،[2] وهذا معيق محوري.

إن واحدة من أبرز أوجه المفارقات بين دول الإقليم العربي هو التفاوت الصارخ في مواردها الطبيعية وخاصة النفط حين تضاعف تأثير هذا العامل خلال النصف الأول من حقبة السبعينات كمحصلة طبيعية للإرتفاع الكبير في أسعار النفط، ففي الوطن العربي يتعايش أغنى بلاد العالم قاطبة مع أفقرها على وجه الإطلاق (قطر–الصومال)، هذا التفاوت

1– طاهر حمدي كنعان وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص ص 194، 195.

2– تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص ص 178،179.

الضخم في مستويات الثروة بين أقطار العالم العربي يعتبر عقبة في سبيل التكامل الإقتصادي العربي حيث تثور المخاوف من جانب الأغنياء وتثور الأحقاد من جانب الفقراء كنتيجة لهذا الإنقسام الطبقي للمجتمع العربي، فالتكامل الإقتصادي من منظور الأغنياء ينطوي على خسائر جمة وتضحية بمزايا مكتسبة وتمثلت هذه المخاوف في سن إجراءات قانونية في هذه الأقطار الغنية تتعلق بحرية إنتقال الأفراد والهجرة والجنسية وحقوق الملكية ووصلت في تطرفها إلى مسائل الزواج والميراث، والهدف من كل هذه الإجراءات وضع القيود لأبناء الدول العربية الفقيرة، إن هذا التمييز هو سبب ونتيجة في آن واحد لعدم التكامل الإقتصادي العربي كما أن له آثار نفسية وإجتماعية لا تقل خطورة عن آثاره الإقتصادية.[1] مما أجل مسألة الأمن الإقتصادي العربي مطمح الشعوب مند وقت بعيد.

إستمرار ظاهرة التخصص في الإنتاج الأولي وخاصة بالنسبة للصادرات الصناعية التي تركزت في عدد محدود من الخامات والوقود ولقد أفرزت هذه الظاهرة نتائج سلبية عديدة منها تدهور معدلات التبادل الدولي للأقطار العربية وهبوط نسبة مساهمة الصادرات التحويلية وربط الإقتصادات العربية في علاقتها الهيكلية ومعدلات نموها بمصادر دخلية محدودة.

غياب التدرج الإستراتيجي في التحول من نمط إحلال الواردات إلى نمط تشجيع الصادرات من خلال توسيع نطاق الإنتاج للوصول به إلى خلق فوائض تصديرية حقيقية، إن الذي تحقق هو تكريس ظاهرة التركز الإنتاجي من خلال بروز صناعات تحويلية معينة تفتقر إلى القدرات التحفيزية لتتحول إلى أقطاب نمو بسبب ضعف التشابكات الإنتاجية والعزلة النسبية للنشاطات والمؤسسات فيما بينها،[2] وفي هذه النقطة يعطي "محمد غوالي" المدير التنفيذي ومسؤول بنك الإستثمار بدبي ملاحظات حول النموذج الجزائري الحالي حيث يرى أن الجزائر في الوضعية التي بموجبها تعتمد على 98% من مداخيل تصدير المحروقات وكذا 67% من عائدات الضرائب على المنتج نفسه تعيشها أكثر من 30 سنة وفي كل مرة يكون هناك تشييد لبنية تحتية جديدة دون تفاوض على تحويلات تكنولوجية

1- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق الذكر، ص ص 108، 109.

2- التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 161.

كافية، هذه الحالة تؤدي إلى ضعف المقاومة لأي نوع من الأخطار، وبعبارة أخرى هناك عدم توافق في تعاملاتنا مع العالم وهذا ما يؤثر على مصالحنا ونتيجة لهذا كله فإن الجزائر قد تكون لا تمتلك إلا القليل من الركائز المتينة لمواجهة أو موازنة القوى الجيوسياسية والجيواقتصادية الخارجية.[1] في مثل هذه الحالة وكنموذج عربي. هل يمكن أن يكون تكامل عربي إقتصادي دون قيام إقتصاد وطني قطري؟

ولا تتجاوز مخصصات ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير 0.2% من الناتج القومي في حين تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5%-5% بالإضافة إلى أن 89% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية ويستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3% بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50% وهذا يدل على محدودية النشاط الإبتكاري وكذا غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم البحث والتطوير.[2] فالتكامل والأمن الإقتصادي يجب أن يترافقا بمعاهد ودراسات والعملية الإنتاجية التي تخلق الحاجات التبادلية أيضا والتي تبين للدول العربية حجم الإنتاج أو نوع التخصص في إنتاج السلعة لكل دولة وحجم الموارد لذلك وطريقة توزيع المنتوج، كما يضمن المعرفة المسبقة للفوائد والأعباء.

العوائق السياسية أمام الأمن والتكامل الإقتصاديين في المنطقة العربية:

ويمثل ذلك في كل من التشريعات والقوانين التي تنظم الحياة الإقتصادية العربية إضافة للمشاكل السياسية البينية والتي حالت دون مباشرة مشروعات مشتركة لغياب الثقة ولازال مناخ الإستثمار والتشريعات المالية والمصرفية يمثلان تحديا إضافيا على المصارف العربية ففي العديد من الدول العربية نجد أن مناخ الإستثمار غير الملائم وعدم تطور أسواق المال وتضارب التشريعات المصرفية وتعددها قد أدى ليس فقط إلى إعاقة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والعربية بل أيضا إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية حتى أصبحت الدول العربية من أكبر مناطق نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج مما أثر بالسلب على الإستثمارات وأضعف دور البنوك العربية في إستقطاب الإستثمارات والترويج لها بصورة كافية بالرغم

1- سليمان بلعور، مرجع سابق الذكر، ص 135.

2- جريدة الخبر، الجمعة 6 ديسمبر 2013، ص 5.

من قيام العديد منها بتطوير أدواته والنهوض بكفاءته في ضوء فكر مصرفي متطور ومتحرر لا يعتمد على التخصص القطاعي والوظيفي كما أدت هذه الظروف إلى إعاقة تلك الأجهزة المصرفية عن القيام بدورها المأمول في تنشيط التجارة البينية العربية.[1] فالنظام التشريعي العربي والذي ينظم الإستثمارات وسير المصارف واستقبال المشروعات كثيرا ما تطغى عليه الإعتبارات السياسية قبل النظر في الجدوى الإقتصادية التي تعود على الدول العربية المصدرة للإستثمارات والرساميل أو المستقبلة لها.

كما أن للإدارة السياسية دورا في دعم أو إعاقة المشروعات العربية المشتركة التي تنوي تحقيق الأمن الإقتصادي العربي فعدم توافر هذه الإرادة السياسية الهادفة على مستوى القيادات العربية للدخول في ترتيبات تجارية تفضيلية لتحرير التجارة البينية إما لعدم إقتناع هذه القيادات بجدوى التكامل الإقتصادي العربي، أو تفاديا للتكلفة التي تتحملها من جراء تبنيه، رغم خطاباتها التي توحي بأخذ التنسيق والتكامل على صعيد الإقتصاد بعين الإعتبار عند وضع السياسات الإقتصادية الوطنية، ولكن لم يبرز في أي قطر عربي ما يؤكد ذلك بوجود تغيير فعلي على ضوء منطق مثل هذا التنسيق والتكامل.[2]

فإنعدام الإرادة السياسية لتحقيق درجة عالية من التعاون الإقتصادي العربي لا يعدو أن يكون إلا ترجيحا لمصالح النخب السياسية القائمة ، وهي أي النخب السياسية في قياسها لهذه الأعباء والتكاليف التي تترتب على مزيد من التعاون الإقتصادي العربي تفوق المزايا والمنافع المحققة من ورائها، فإنعدام الإرادة السياسية لدى معظم النظم العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي ليس عملا نزقا أو أخرق بل له منطق عقلاني وهو حماية مصالح هامة.[3] وهذا ما تم الترويج له داخل هذه النظم السياسية، فالتعاون أو التكامل الإقتصادي العربيين يعتبر سلعة عامة تعود منافعها على الجميع أما التكلفة فينبغي أن تتحملها قطاعات محددة من الإقتصاد وهنا نجد أن عددا من هذه القطاعات تقاوم التعاون الإقتصادي العربي

1- كمال منصوري، عيسى خليفي، مرجع سابق الذكر، ص ص 63، 64.

2- أعمال ندوة الأمن العربي الأوروبي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، من 09 إلى 11 جانفي 1996، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص 308.

3- خليفة موراد، التكامل الإقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2006، ص 160.

كما تقاوم كل إنفتاح إقتصادي لأنه يحد من مصالحها والمقصود وهنا نشير إلى الصناعات العربية المحلية في كل دولة والتي يمكن أن تتضرر من منافسة الصناعات في الدول العربية الأخرى.[1]

بهذا وجب كما قلنا في السابق الإستناد للتخطيط في التجربة التكاملية ودراسة الجدوى من المشروعات مع مراعاة عدم الإضرار والسماح ببقاء بعض الحواجز التي تفتح كلية فيما بعد مثلما حدث في التجربة الأوروبية حيث نجد أن القطاع الزراعي شديد الحساسية لذلك هناك حواجز وقوانين نوعية من كل دولة في الدعم لهذا القطاع وفي حماية الزراعة من المنافسة الأوروبية داخل الإقليم نفسه فالمنادات بالفتح الكلي والمباشر أو فكرة سوق موحدة مع الإلغاء الكلي للحواجز يتسم باللاعقلانية.

وحتى وزارات الإقتصاد العربية في كثير من الأحيان تسند لأشخاص ليست لهم علاقة بالميدان الأكاديمي والإقتصادي مما يبعدهم عن التحديات الحقيقية وتجلى ذلك كثيرا من خلال السياسات السابقة لمحاولة توطين الصناعة حيث كانت تنادي زعما بنقل التكنولوجيا إلاّ أنها في الواقع لم تتجاوز نقل المعدات والمنتجات التكنولوجية بدون إنتقال الخبرة والمعرفة معها أي إنها عملية تراكم رأس مال مادي فقط.

مقترحات لتشجيع التكامل الإقتصادي العربي:

أ- تهيئة العوامل الإبتدائية:

فيجب الأخذ بعين الإعتبار التفاوت بين مستويات التنمية ويعتبر هذا التعاون معنويا وله أثره الكبير على التكامل حيث الإختلاف والتفاوت في المؤشرات ينعكس على درجة التكامل.

- الهياكل الإقتصادية غير المتكافئة: تنقسم الدول العربية إلى أربع مجموعات وهي:

المجموعة الأولى: تعتبر في بداية مرحلة التنمية.

المجموعة الثانية: وتعرف شبه صناعية وبها بعض الصناعات ولكن تعتمد كليا على الصناعات الأولية.

المجموعة الثالثة: والتي تعتمد إعتمادا رئيسيا على الناتج البترولي ثم تصديره.

1- حازم الببلاوي، مرجع سابق الذكر، ص 162.

المجموعة الرابعة: وهي ذات إقتصاد مختلط نسبيا.

ولهذا يجب مراعاة الهياكل الإقتصادية المتواجدة والبحث على تحسين مستوى تنميتها في إطار تكاملي.

- إختلاف السياسات الإقتصادية لهذه الدول لهذا يجب التنسيق بين السياسات الإقتصادية في إطار تكاملي.
- حصول التكامل بين هذه الدول (العربية) بهدف التوازن الإجتماعي.
- تكوين بنك معلوماتي.
- التنسيق بين السياسات الإستثمارية.[1]

والإهتمام أوليا بالتكامل يكون بـــ: إستكمال إجراءات الإصلاح الإقتصادي التي تقوم بها بعض البلدان العربية لتصحيح إختلالاتها الهيكلية، وتهيئة شروط جاذبية الإستثمار وإرتياد الأنشطة الإنتاجية على نسق تكاملي والإهتمام بإنتاج السلع القابلة للمتاجرة.[2]

لأن الحاجات التي لا تتميز بالإختلاف والنسبية لن تدفع التكامل بإعتبارها متشابهة في جميع الأقطار.

- العدول عن خلق الوضائف الوهمية سيما في الدول العربية البترولية كالجزائر والكويت والسعودية والكف عن اعتبار الدولة مند عقود بقرة حلوب فالدولة معروف عنها أنها رب عمل فاشل وهذه القضية تم طرحها في المؤتمر الثاني لمؤسسة الفكر العربي "فكر 12" في دبي 2013.[3]

ب- ضوابط التكامل في المشاريع المشتركة: وفي هذا الصدد يجب مراعاة ما يلي:

- التركيز على وضع إستراتيجيات صناعية مقتصرة على المستوى المحلي وخاصة تلك التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة وأسواق عمل واسعة كصناعة الحديد والصلب.
- إعطاء الأولوية للمشاريع الصناعية المشتركة.

1- علي كساب، محمد راتول، مرجع سابق الذكر، ص 41.

2- طاهر حمدي كنعان وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 124.

3- جريدة الخبر، المؤتمر الثاني عشر لمؤسسة الفكر العربي "فكر 12"، دبي، هاجس البطالة في مقدمة الأشغال، عدد 7274، 2013، ص 30.

- توزيع متساوي لكل من التكاليف والمنافع كنتيجة لهذا التكامل.
- وجود مؤسسات على مستوى المنطقة قادرة على التنفيذ والدعم وقادرة على بناء التكامل.
- التوقيت المناسب للمشاريع.[1]

وفي المجال الزراعي يجب زيادة وعي المزارعين والمصدرين أصحاب العلاقة بأهمية مفهوم الممارسات الزراعية الجيدة والتي تؤدي إلى تحسينات جوهرية مستدامة في العائد الإقتصادي والإنتاج وحماية البيئة وسلامة العاملين من خلال توفير كوادر فنية وإستخدام كافة الوسائل الإعلامية لتوضيحها.[2] لأن الحديث عن زراعة تكاملية ومشروعات زراعية طموحة لا يكون بتشجيع التجارة العربية الزراعية دون تشجيع الإنتاج الجيد وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة أمن المواطن العربي غذائيا يستدعي زيادة الإستثمارات في مجال الزراعة، فالمدخل التجاري للتكامل وحده من خلال ما تم في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإلغاء الجمارك لن يؤدي إلى التكامل المنشود فلكي تكون التجارة فعالة تستلزم أن يكون هناك إنتاج غذائي كاف ومتنوع من خلال إستثمارات في حدود الموارد المائية المتاحة ويقترح أن تقوم الدول العربية بتنشيط تبادل الفائض الغذائي في بعض السلع.[3]

وفي المجال الصناعي وجب: تغطية أغلب مراحل الصناعة الواحدة من خلال التكامل الرأسي بين الشركات الصناعية العربية.

- إقامة حلقات الإرتباط مع مفاصل الإقتصاد الأخرى، وتحريك صناعات أخرى.
- توزيع المخاطر الصناعية بكل أبعادها وأنواعها وتوفير الأموال اللاّزمة للصناعة.[4]

جـــ- التكامل في أسواق عوامل الإنتاج:

فإذا أرادت الدول العربية التكامل بين إقتصاداتها في إطار تكامل إقليمي على مستوى أول ثم تكامل عربي في إطار سوق عربية مشتركة فتبدأ أوليا بالتكامل في سوق عوامل الإنتاج حيث تتحرر عوامل الإنتاج وتبحث لها على الإستثمار المناسب في المحيط العربي الذي

1- علي كساب، محمد راتول، مرجع سابق الذكر، ص 41.

2- دليل الممارسات الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم،ديسمبر،2007، ص 21.

3- سالم اللوزي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 147.

4- سليمان بلعور، مرجع سابق الذكر، ص 138.

يتميز بالمناخ الإستثماري المناسب (المحفز) ومن ثم نبحث عن التكامل في أسواق الإنتاج.[1] لأن تحضير عوامل الإنتاج والتكامل فيها يخلق الحاجة التي ستتداول في السوق.

د- التكامل في أسواق الإنتاج: إذا أرادت الدول العربية أن تتكامل في أسواق الإنتاج عليها أن تشكل وحدة جمركية في إطار سوق عربية مشتركة تتحرك فيها منتجات الدول العربية بحرية على غرار سوق عوامل الإنتاج وهذا أفضل لها من أن تقيم المناطق الحرة للشركات المتعددة الجنسيات، وحتى إذا أقامت المناطق الحرة يجب أن تتوحد النظرة في إطار إستراتيجية مشتركة بإتجاه المناطق الحرة والشركات المتعددة الجنسيات بحيث يحمى الإقتصاد العربي.

ه- وحدة نقدية عربية: إن التكامل الإقتصادي يتطلب وجود وحدة نقدية عربية مشكلة من سلة عملات أو مرتبطة بمقياس يخضع للعرض والطلب كالذهب مع الإعتبار أن هذه الوحدة النقدية قابلة للتحويل في إطار الوحدة الإقتصادية والجمركية العربية فقط أما التعامل مع خارج هذه الوحدة الإقتصادية والجمركية يتم بغيرها من العملات الأجنبية وهذا لحماية الإقتصاد من المؤثرات الخارجية.

و- **إعدادات في المحيط العام للتكامل:** إن الفكرة المركزية لأكثر كتابات التكامل تتمحور حول "كيفية نقل الولاء من بؤرة لأخرى" وبالتالي تصبح الفكرة المركزية لنا هي كيفية نقل الولاء الضيق للفرد العربي نحو ولاء أشمل أي كيفية الإرتقاء بمستوى ولائه من المستوى القطري إلى المستوى القومي العربي عامة.[2] وهذا الولاء ضروري جدا حيث يصبح الفرد العربي يتعصب إقتصاديا للمنتجات العربية لتستفيد الشركات العربية من العائد الإستهلاكي وترفع حجم إستثماراتها.

- وضع إستراتيجية عليا للتكامل الإقتصادي العربي تكفل وضع برنامج زمني وخطط مرحلية مندرجة تنقل إتفاقية السوق العربية المشتركة من الورق إلى الواقع.

1- علي كساب، محمد راتول، مرجع سابق الذكر، ص 41.

2- وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص ص 153-154.

- العمل على إقامة بنية تحتية عربية مشتركة تتكون بشكل خاص من طرق المواصلات ووسائل الإتصال وأطر تشريعية تغطي الإحتياجات الأساسية المشتركة.[1]

وهناك نقطة هامة يغفل عنها المتخصصون في التكامل الإقتصادي العربي وهي أن إمكانية دعم دولة عربية ما من طرف الدول العربية الأخرى لإنتاج سلعة تعود بالفائدة عربيا أحسن من أن يجزأ مشروع إنتاج السلعة على كل الدول، فدفع جهود التنمية القطرية بأي جهد عربي إضافي ممكن أو متاح ذلك أن نمو وتقدم أي قطر عربي سوف يعود بشكل مباشر أو غير مباشر بالنفع على عملية التنمية في الأقطار الأخرى أو هو بعبارة أخرى نمو وتقدم للأمة العربية كلها، فبعض المشاريع كالموارد المائية، مصادر الطاقة الطبيعية والهياكل الأساسية...إلخ. قد يكون من الأفضل في مثل هذه الإستثمارات أن تتم بجهد قومي لا قطري لأنها تتسم في حالات كثيرة بعدم القدرة على التجزئة أو بخضوعها بشكل واضح لإقتصاديات الحجم.[2]

تهيئة المحيط العام للمناخ الاستثماري الذي يساعد على حرية القرار والقدرة على إتخاذه وتحمل نتائجه، ويساعد كذلك على تشجيع عوامل الإنتاج العربية كي تستثمر في الإقتصاديات العربية في إطار الوحدة الإقتصادية التكاملية والجمركية. ويقصد بمناخ الإستثمار مجمل الأوضاع القانونية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار.[3] بإعتبار الإستثمار هو الذي يخلق التبادل.

وهناك عامل غير إقتصادي ضروري في المحيط العام الإقتصادي وهو مكافحة الفساد ووضع أجهزة قطرية وعربية لرصد طريقة تسيير الموارد المالية العربية وطرق إنفاقها وتفعيل الأجهزة المحاسبية القانونية وهذا يترافق مع وجود أنظمة راشدة تعمل شيئا فشيئا باتجاه الرشادة السياسية حتى تتوازى مع التكامل الإقتصادي والمثال الواضح في تحول إسبانيا والبرتغال لأنظمة ديموقراطية مع تحولها إلى قوى فاعلة في الإتحاد الأوروبي.

1- عبد الغني عماد، التكامل الإقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الإنطلاقة، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب المنعقدة في الجماهرية الليبية، جامعة ناصر الأممية، حول العرب والعولمة، 23-28 جويلية، 1999، ص 19.

2- التكامل الإقتصادي العربي، مرجع سابق الذكر، ص 152.

3- علي كساب، محمد راتول، مرجع سابق الذكر، ص 42.

فالتوجه العربي للأمن الإقتصادي أقدم وأعمق من أي توجه آخر لإعتبارات مرتبطة أولا بوحدة المصير والمعتقدات وظروف عديدة تتشارك فيها الدول العربية كالجغرافيا وطبيعة الموارد والمرحلية بإعتبار الإنطلاق جاء بعد نيل الإستقلال.

كما أن طبيعة الهياكل وتقاربها عربيا حفز على الدخول في مشروعات مشتركة لعدم وجود الخوف من التبعية الذي تتسم به العلاقات الإقتصادية العربية مع المناطق الضفة الشمالية.

وجود موارد تتمتع بها الدول العربية نسبيا عامل أكثر تحفيزا بإتجاه العمل العربي المشترك لتحقيق أمن إقتصادي.

طغيان الظروف السياسية عرقل كثيرا من تطور ونمو المشاريع العربية مما رهن الأمن الإقتصادي عن طريق التكامل إلى غاية تسوية هذه المشاكل في أحيان كثيرة.

المبحث الثالث: التوجه العالمي للأمن الإقتصادي العربي وأثر المنظمات الدولية.

يشهد الإقتصاد العربي توجها متسارعا للإندماج في الإقتصاد العالمي بدافع الإستفادة من محفزات وإمتيازات العولمة الإقتصادية وكما نجد أن هناك عدة مشاريع إقليمية غير عربية قد أقبلت عليها بعض الدول العربية أو مجملها لكن الأمر الذي وجب التفكير فيه هل الدول العربية تتجه للإنخراط في الإقتصاد المعولم لحساب أثر هذا التوجه على مشاريعها المشتركة العربية؟ وهل وفرت شروط الدخول في المنافسة العالمية أم أن الأمر لا يعدو إلا أن يكون تجسيدا للتبعية بطرق أخرى في ظل نظام إقتصادي جديد؟.

تتمثل المنظمات الإقتصادية الدولية في فروع العولمة الثلاث وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين و منظمة التجارة العالمية ولهذه المؤسسات سياسات تكرس لظاهرة العولمة الإقتصادية، و سندرس هل من وراء هذه السياسات هناك عائد للمنطقة العربية أم أن الإنخراط في الأسواق العالمية يعتبر عقبة أمام الأمن الإقتصادي.

1- المطلب الأول:سياسات المنظمات الإقتصادية الدولية إتجاه المنطقة العربية.

أ- صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والأمن الإقتصادي العربي:

يعتبر هذين المؤسستين من دروع العولمة الكبرى إلى جانب منظمة التجارة العالمية إضافة إلى الشركات العابرة للقومية، فرغم أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الآلية الرئيسية بيد العولمة إلاّ أن المنظمات الإقتصادية تساند هذه الشركات وتسهل لها الطريق لنشر بضائعها ومصانعها في جميع بلدان العالم، وهذه المنظمات العالمية ما يجمع بينها هو الخلفية التاريخية والإيديولوجيا الليبيرالية التحررية والمصالح الرأسمالية الكامنة وراء نشاطها العالمي ويرجع تاريخ هذه المنظمات إلى الحرب العالمية الثانية حيث حصلت مفاوضات في (بريتن وودز) عام 1944 والتي حضرتها 44 دولة، حيث وضعت الأسس التي يقوم عليها النظام الإقتصادي الجديد لما بعد الحرب، ومن جهة أخرى وعلى صعيد

العلاقات التجارية، الدولية تم إبرام الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) في جنيف 1947.[1]

فالإقتصاد العالمي إذن تم وضع الآليات المسيرة له في فترة إستعمار الدول العربية.

وقد إنبثق صندوق النقد الدولي عن مؤتمر بريتن وودز عام 1944 ويسير رصيدا من العملات تقدمها الدول الأعضاء كافة كل بحسب حصته المحددة له، التي يجب تقديمها للصندوق بنسبة الربع ذهبا والباقي بالعملة الخاصة للدولة العضو، وإذا أصاب الدول الأعضاء أي طارئ في مدفوعاتها الدولية تستطيع أن تحصل على العملات المطلوبة من الصندوق وتلجأ الدول النامية غالبا إلى صندوق النقد الدولي بطلب المساعدة من أجل معالجة ميزان مدفوعاتها الذي يعاني الخلل في كثير من الأحيان.

ومن هنا يبدأ الصندوق بفرض الشروط على هذه الدول وقد قامت الولايات المتحدة بتوظيف هذا الصندوق لتمرير سياستها الهادفة إلى تحرير إقتصاديات هذه الدول وفتح أسواقها للبضائع والأموال الغربية فضلا عن رفع القيود أمام أي نشاط للشركات متعددة الجنسيات وإعطاء الحماية لهذه الشركات في مواجهة مختلف أنواع المخاطر.[2]

فصندوق النقد الدولي هو مؤسسة نقدية وليس إنمائية ولكنه يسهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء، فالنمو الإقتصادي القابل للإستمرار هو عنصر أساسي في جهود الحد من الفقر (حسب ميثاقه التنظيمي ومبادئه) ويتطلب سياسات إقتصادية كلية سليمة وهي السياسات التي تمثل جوهر التفويض المنوط بصندوق النقد الدولي.

وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات إقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي، وفي ما بين عامي 1986-1999 حصل 56 بلدا يبلغ مجموع سكانها 2,3 بليون نسمة على قروض بأسعار فائدة منخفضة طبقا لتسهيل التصحيح الهيكلي (SAF) وخليفته التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي الذين أنشأ لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء

1- ثامر كامل محمد الخزرجي، ياسر علي إبراهيم المشهداني، مرجع سابق الذكر، ص 65.

2-ثامر كامل محمد الخزرجي، ياسر علي إبراهيم المشهداني، نفس المرجع، ص 64.

من جهودهما الرامية إلى تحقيق نمو إقتصادي أقوى وتحسن مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات،[1] إلا أن هذه الإجراءات نمطية وفيها الكثير من اللبس والمشروطية.

وعن مرجعية صندوق النقد الدولي فيعتبر جون مينارد كينز مهندس مشروع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهو معروف بما تمخض عنه بما يسمى الإقتصاد الكينزي (keynesian economics) أو الكينزيانيزم (keynésianisme) التي تنص على أن الظواهر الإقتصادية على المستوى الشمولي تطغى على سلوكيات الحالة الإقتصادية على المستوى الدقيق أي أنه على عكس النظريات المتعارف عليها من أن العملة الإقتصادية قائمة على أساس مواصلة تحسين الإنتاج المتوقع فإن المهم هو الطلب التراكمي للسلع كدافع للإقتصاد، خاصة في حالة الركود وبالتالي فإنه ارتأى أن على الحكومة أن تتبع سياسة الترويج للطلب على المستوى الشمولي للتغلب على إرتفاع البطالة والكساد، وبهذا فإن كينز أول من روج لطبع الأوراق النقدية دون تغطيتها بغطاء من الذهب.[2]

ويحصل صندوق النقد الدولي على أمواله من الجهات الآتية:

1- المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو إشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها الدول عند الإنضمام إلى عضوية الصندوق أو في المراجعات الدورية التي تزداد فيها الدول عند الإنضمام وتدفع الدول 25% من إشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية مثل الدولار أو الين الياباني ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة وتحدد الحصص ليس فقط بمدفوعات الإشتراك المطلوبة من البلد العضو وإنما أيضا بعدد وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة، و الهدف من الحصص عموما أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الإقتصاد

1- محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات إقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008 ص 103.

2- منظمة التجارة العالمية، الإستفادة من إتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، أنظر: www.kau.edu.sa , 02/01/2013 , 21 :13.

العالمي، فكلما إزداد حجم إقتصاد العضو من حيث الناتج وإزداد اتساع تجارته وتنوعها ازدادت بالمثل حصته في الصندوق[1] وسنرى كيف ينعكس هذا على الدول العربية فيما بعد.

أما عن البنك الدولي فهو يكمل صندوق النقد الدولي في الكثير من المجالات كما يهتم معه بالقضايا المالية والنقدية العالمية، وتزامن إنشاؤه مع إنشاء الصندوق1944وهو من مؤسسات بروتن دوودز، وجاء بأهداف معلنة كوضع نظام إقتصادي عالمي جديد يبعد المجتمع الغربي ويلات الحروب ويعمل على تسوية المنازعات الدولية ويهتم البنك الدولي بالتدفق المالي والتسمية «البنك الدولي» هي تسمية غير دقيقة فالإسم الرسمي هو المجموعة الدولية للمصارف"the world .banke group" وتضم مجموعة من المؤسسات الدولية، وهي البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، والجمعية الدولية لتنمية، والشركة المالية الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمارات والمركز الدولي لإدارة المنازعات المتعلقة بالإستثمارات ويمارس البنك الدولي نفوذا هائلا في الكرة الأرضية حيث يهدف إلى:

1- العمل على فتح الأسواق وتقوية الإقتصاديات، ورسالته تتمثل في تحسين نوعية الحيات وزيادة الرخاء للناس في كل مكان، وخاصة أفقر سكان العالم.

2- توفير القروض لحكومات الدول النامية لتمويل الإستثمارات وتشجيع النمو الإقتصادي بالإضطلاع بمشاريع المقومات الأساسية مثل الطرق والمدارس والمؤسسات الصحية وشبكات الري وبأنشطة من قبيل إعداد المعلمين وتحسين برامج التغذية[2]، لكن هذه الهيئة ستكون صدامية النزعة حيث ترفض الكثير من الدول النامية خاصة العربية التباين بين موادها وأهدافها وما تقدمه من برامج وتساهم بشكل كبير في التأثير في الأمن الإقتصادي العربي بصفة سلبية رغم أن تفسيرات البك الدولي دائما تكون مضفى عليها الصفة الإيجابية ففي تحيين معلومات قسم شمال إفريقيا و الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (ماي2013) نجد: أن صندوق النقد الدولي حاضر جدا إلى جانب الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المنطقة العربية)، موفرا لدولها النصائح التحليلية والتقنية وأنه بادر بـــ 8 ملايير

1- سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 96-97.

2- سهيل حسين الفتلاوي، نفس المرجع، ص ص 105- 106.

دولار كإتفاقيات تمويل مع الأردن و المغرب و اليمن، و قريبا مع تونس بـــ1.75مليار دولار، وكذلك مع مصر وبرنامج ثاني مع اليمن هو في إطار المناقشات[1]. و نلاحظ أن هذه الدول كلها في حالة أزمة سياسية وهذا شبيه بالحالة الجزائرية في فترة التسعينات فصندوق الدولي يعقد الوضع الإقتصادي للدول أكثر ما يفك الأزمة.

تأثيرات صندوق النقد والبنك الدوليين في الهيكل الإقتصادي العربي.

ويقصد بها تلك الإصلاحات الإقتصادية في جميع القطاعات الإقتصادية العربية من طرف المؤسستين الماليتين المذكورتين سابقا لفرض توجه معين في الإقتصاد العربي. ففي القطاع الزراعي يمكن لنا تصنيف القطاعات الزراعية التي تستأثر في نشاطاتها الإنتاجية متضمنات "برامج الإصلاح الزراعي "والمجموعة الثانية التي يتقاسم فيها النشاطان العام والخاص في مجال الإنتاج الزراعي، بينما تتسم المجموعة الثالثة من القطاعات الزراعية العربية بأن نشاطاتها الزراعية بصفة رئيسية مرهونة بالنشاط الخاص إلى حد بعيد. وبذلك فإن هناك إختلافات في مكونات برامج التصحيح من إقتصاد زراعي عربي إلى آخر ويصعب الفصل بين الإصلاحات التي يتطلبها القطاع الزراعي وتلك التي يجب إجراؤها على الصعيد القومي وجدير بالذكر أن الإقتصادات الزراعية العربية وفقا لمعايير ومؤشرات الكفاءة الإقتصادية سواء على صعيد إنتاجية الموارد الإقتصادية، أو القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية يصعب تصنيفها ضمن الإقتصادات المتقدمة وبالتالي فإن التحولات التي ستواجهها هذه الزراعات بأنماطها الثلاث ستقود إلى آثار إقتصادية جانبية غير مرغوبة وستشهد إقتصاديات العولمة إرتفاعا في أسعار السلع الزراعية المتاجر بها بسبب التخلي عن سياسات الدعم سواء كان ذلك مباشرا أو مرحليا وفي ظل تباطؤ إستجابة الإنتاج الزراعي للإصلاحات نتيجة إنخفاض مرونة تعرض المواد للتغيرات السعرية مقارنة بمثيلتها في القطاعات الزراعية المتقدمة التي تعتمد مزايا السوق منذ أمد بعيد فإن إستجابة الغذاء للزيادة سيكون محدودا وبالتالي فإن معظم الإقتصادات العربية تعد صافي مستورد للغذاء فإن معدل تبادلها التجاري في غير صالح

1 – Moyen-Orient et Afrique du nord : définir la voie a suivre : http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/reo/2013/mcd/mena0513f.pdf, 03/20/01/2014 , 20 :45.

هذه الدول.[1] فالإنفتاح الذي يفرضه صندوق النقد والبنك العالمي تميزه نمطية فاحشة يتعامل بها مع جميع الدول رغم أن الدول العربية تتميز بضعف التنافسية وهذا لا يخدمها إذ تتحول لسوق للمنتجات غير المنتجة وطنيا.[2]

نفس الشيء مع الصناعة العربية حيث يؤكد دعاة العولمة بأن المشروعات الصناعية الكبيرة و المشروعات الصناعية البيئية الأساسية الكبيرة أصبحت عبئا على التنمية لا عون لها، و من أجل دمج الإقتصادات النامية بالاقتصاد المعولم يدعو دعاة العولمة هذه الدول لبناء إقتصاد لا مركزي قوامه المشروعات المتناهية الصغر يقوم على قروض صغيرة ومعونة متينة متيسرة وتكنولوجيا سهلة وغير معقدة.[3] والقروض الموجهة من صندوق النقد والبنك العالمي تشترط في الغالب الإبتداء بالبنية التحتية كالجسور والطرقات الكبرى و الموانئ وهذا الإرشاد المنتهج يهدف لبسط سيطرة الشركات الكبرى العالمية المصدرة على الإقتصاديات وهذا نلاحظه في النموذج الجزائري الذي يخصص حاليا مشروعات عملاقة في البنية التحتية دون مباشرة خريطة صناعية جدية، وحتى المؤسسات المغلقة نتيجة سياسة التصحيح الهيكلي لصندوق النقد لم تفعل.

و هناك صفة عدم الإستقلالية والإعتماد الذاتي للصناعات العربية بل كثير منها حلقات في سلسلة الصناعة العالمية المحتكرة تقنيا وماليا من الشركات المتعددة الجنسيات التي توجه سياساتها ومقرراتها الهادفة إلى خدمة مصالحها الذاتية وليس المصالح القومية للوطن و المجتمع و أهدافه و أولوياته، فهي مندمجة إلى حد خطير بالإقتصاد العالمي لأن الأنشطة الصناعية والإستخراجية تستمد مكوناتها ومقوماتها الإقتصادية جزئيا أو كليا من الدول الصناعية المتقدمة، بدليل ما توحي به عدة مؤشرات أبرزها حجم الإستيرادات من

1- سالم توفيق النجفي، إقتصاد العولمة مقاربات إقتصادية للعولمة وما بعدها، الطبعة1، دار النفائس، بيروت، 2010 ص ص 134- 135.

2- ميشيل تشودو فيسكي، عولمة الفقر، تعريب محمد مستجير مصطفى، الطبعة1، مكتبة الأسرة، مصر، 2012، ص ص 98- 99.

3- حميد الجميلي، صالح إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 255.

المستلزمات السلعية و السلع المصنعة التي تدخل في الإنتاج الصناعي و إنخفاض حجم الصادرات العربية منها، و الإعتماد المفرط على التكنولوجيا المستوردة.[1]

2- منظمة التجارة العالمية بين التوجه العام و خصوصية الحالة الإقتصادية العربية:

في 1 جانفي 1995 وقعت الإتفاقية المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية (ONC) و دخلت حيز التنفيذ، و بدأت الدول تطلب العضوية فيها ففي جويلية 2001 منظمة التجارة العالمية تحصي 142 دولة عضو و 30 دولة أودعت الطلب للإنضمام (في إطار الإنضمام) و الدول التي كانت في الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) تعتبر دول بعضوية أصلية.[2] و بهذا الإتفاق إكتمل الضلع الثالث للنظام الإقتصادي الدولي الجديد.

و تبرز أهمية تفهم النظام الجديد للتجارة العالمية و إستقصاء آثاره السلبية بالنسبة للدول النامية بوجه عام و الدول العربية بوجه خاص ذلك أن الدول العربية تعاني من التخلف و عدم قدرتها على الإنطلاق في التنمية مما ينتج عنه ضعف موقعها من هذا النظام التجاري العالمي.

فمنظمة التجارة العالمية هي عبارة عن إطار قانوني و مؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف و يؤمن ذلك الإطار الإلتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيف يمكن صياغة و تنفيذ الأنظمة و الضوابط التجارية المحلية. كما أن للمنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات.

و ترتبط المنظمة إرتباطا وثيقا جدا و عضويا مع صندوق النقد الدولي و البنك المركزي و التزامات منظمة التجارة العالمية دائمة و ملزمة للأعضاء، و في حال رغبة جديدة للدولة

1- نفس المرجع، ص 272.

2 -Gabrielle Marcau et Mohamed limem : les pays arabes et le processus d'ACC a l'organisation national du comerce(OMC) :
http://www.cedroma.usj.edu.lb/pdf/omc/Marceau.pdf , 07/01/2014,21:19.

في الدخول تقدم مذكرة تغطي جميع السياسات التجارية و الإقتصادية التي لها صلة بمنظمة التجارة العالمية،[1] و تصبح أحكام و قواعد المنظمة تسري على الدولة المنظمة.

و سوف تنفرد منظمة التجارة العالمية بمسؤولية إدارة و مراقبة أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي أقرت في جولة أوروغواي و الإتفاقات السابقة و أما أبرز الإجراءات لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف فيمكن إجمالها في:

– توسيع نطاق السلع التي تشملها إتفاقية الغات من مجرد السلع المصنوعة إلى مجالات السلع الزراعية فضلا عن إدخال السلع التي كانت تنظمها إتفاقات خاصة مثل المنسوجات و الملابس إلى مجموعة السلع التي تنطبق عليها إتفاقية الغات.

– ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى قوائم التجارة الخاصة بإتفاقيات الغات كخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.

– إدخال معظم العطاءات والمناقصات ذات الطابع التجاري إلى القوائم التي تنطبق عليها إتفاقية تحرير التجارة العالمية.

– خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية و براءة الإختراع و الإبتكار و إخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل في إطار الغات و إلزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءة الإبتكارات والإختراع والمعاملات التجارية لحساب أصحاب الحقوق.

– تحقيق القيود المفروضة على الإستثمارات بين الدول تمهيدا لتحرير الإستثمارات على المستوى العالمي والتخلص من إجراءات التمييز بين الإستثمار الوطني والإستثمار الأجنبي.[2]

1– منظمة التجارة العالمية والعولمة الإقتصادية، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، أنظر:
http://www.abahe.co.uk/Research-Papers/WTO-and-economic-globalization.pdf, 07/01/2014, 21:19.

2– حميد الجميلي، صالح إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 121– 122.

و هناك بنود أخرى كثيرة كلها تدخل في إطار تحرير الإقتصاديات الوطنية و خلق الهلامية التجارية العالمية، لكن هل هذه الإجراءات كلها مفيدة عربيا؟ و هل يمكن للدول العربية العضو مواجهة مثل هذه الموجة من التحرير و الخصخصة؟.

و تجاوبا مع المسعى العالمي لـــ(OMC) دخلت الدول العربية في مشروع إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية، على الإلتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية و بما يتفق مع شروط التكامل الإقليمي التي وضعتها منظمة التجارة العالمية الواردة في المادة رقم 24 و بموجب أحكام المنظمة ينبغي أن لا تتجاوز فترة التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة 10 سنوات، و فضلا عن ذلك ينبغي أن تؤدي إتفاقية التجارة الحرة إلى زيادة الحماية ضد البلدان غير الأعضاء عن المستوى القائم قبل الإتفاقية، وتنشأ قضية تطابق المنطقة مع المنظمة إلى حدّ ما على أن بعض البلدان الأعضاء في المنطقة ليسوا أعضاء في المنظمة، و من ثم لا تخضع لنفس القواعد.[1] و هنا يبدو التناقض في قواعد منظمة التجارة العالمية بإعتبارها تشجع التكامل التجاري لكنها تدعو للحماية ضد الدول غير الأعضاء فيها فالدول العربية هنا تصبح في موقف المتسائل هل الولاء للدول العربية الشقيقة التي تشاركها هاجس غياب الأمن الإقتصادي وتشاركها الطموح للتكامل لإعتبارات إقتصادية جغرافية وحتى تاريخية و حضارية؟ أم تتجرد من هذه المسؤولية و تتجه إلى الإنخراط دون قيد في نظام تجاري عالمي لا تمتلك فيه وسائل المجابهة.

و على العموم ستواجه الدول العربية آثارا سلبية من جراء إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية و تنفيذ إتفاقها تنجم عن:

تآكل الأفضليات التجارية الممنوحة لبلدانها من البلدان المتقدمة مثل الدول ذات الإعتماد التجاري على دول الإتحاد الأوربي و المرتبطة معه بإتفاقيات تفطيلية –إتفاقيات الشراكة– ثنائيا أو إقليميا و ذلك نتيجة لمنافسة هذه البلدان من قبل بلدان نامية أخرى.

1– فاطمة بن علي تواتي، مرجع سابق الذكر، ص 182.

إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة نتيجة تخفيض الدعم الممنوح للزراعة في البلدان المنتجة المصدرة.[1]

أ- الصناعة العربية تواجه السوق العالمية:

و ستتعرض الصناعة العربية لأضرار جسيمة نتيجة ضآلة الصادرات السلعية الصناعية العربية فضلا عن عدم قدرتها على المنافسة و تخلفها تكنولوجيا، كما أن هذه الصناعات هي في طور النشوء و تعتمد على الإعانات و الحماية في حالة تحرير تجارة المنسوجات و الملابس ستواجه الدول العربية خطر تزايد المنافسة من دول أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا و ربما تفقد الكثير من أسواقها لصالح هذه المجموعات الدولية و ستشهد أسواق الدول العربية فيضا من المنتجات الأسيوية الرخيصة و سيكون ذلك على حساب المنتجين المحليين بسبب تحقيق إجراءات الحماية التي تتمتع بها هذه المنتجات في الوقت الحاضر.[2] ولاحظنا هذا جليا في الحالة الجزائرية و في كثير من دول مجلس التعاون الخليجي حيث يأبى الكثير من المستثمرين التوجه للصناعة و يتم التحول إلى إسيتراد المواد المصنعة الأسيوية و إعادة بيعها مما حول الدول العربية إلى إقتصاديات البازار.

و في هذه النقطة يعطي البروفيسور بن أشنهو عبد اللطيف ملاحظة حول الدور الأسيوي القوي في الإقتصاد العالمي و هو عامل مهم للجزائر أيضا لأن آسيا أصبحت تتدخل كقوة تصديرية هائلة في قطاعات مثل النسيج و الصناعات الوسيطة و حتى التكنولوجيا و أصبحت أكبر مصدر نحو أوروبا و أمريكا و هي الأسواق الرئيسية للصادرات العربية و منها المغرب و تونس و مصر في مجال النسيج على سبيل المثال حيث أصبح الإنتاج العربي غير تنافسي مقارنة مع نظيره الأسيوي من حيث الإنتاجية العالية و إنخفاض تكلفة العمل في هذه المنطقة من العالم مضيفا أن صادرات النسيج العربية إنزاحت تماما و انعدم أثرها في أوروبا و أمريكا كنتيجة للهجمة الأسيوية و هو ما ينعكس سلبا على محاولات

1- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات منظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد6، 2008، ص 58.
2- حميد الجميلي، صالح إبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص ص 123- 124.

الجزائر بعث شعبة النسيج.[1] و في هذا إشارة على وجوب الأخذ بعين الإعتبار التوجهات الكبرى للنظام التجاري العالمي و كيف تداخل مع السياسات القطرية بشكل كبير و أصبح يوجهها أكثر فأكثر.

ب- تأثر الأمن الغذائي من إجراءات المنظمة العالمية للتجارة:

و ستتأثر برامج التنمية الزراعية بتنفيذ إتفاقية الملكية الفكرية التي تحد من إمكانية الحصول على البذور و الشتلات المحسنة و الهندسة الوراثية و غيرها من الأساليب التكنولوجية الجديد بسبب ارتفاع تكلفتها.

تخفيض قيمة إحتياطات النقد الأجنبي والإيرادات العامة للدول بسبب إرتفاع أسعار الواردات الزراعية و الخفض التدريجي للتعريفات الجمركية المقررة للمنتجات الزراعية.

و رغم الآثار السلبية التي تمس خصوصا جانب الواردات إلاّ أنه على مستوى الصادرات من الممكن للدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية الإستفادة من التخفيضات في التعريفة الجمركية على الواردات من هذه السلع في الدول المتقدمة، كما يمكن للدول العربية الملتزمة بإتفاقات منظمة التجارة العالمية الإستمرار في دعم جوانب مهمة من زراعتها، و كذلك صناعتها الغذائية الناشئة دون التعرض لإجراءات و تدابير إنتقامية من جانب الدول الأخرى.[2] إن سوق الصادرات العربية هو سوق مشتر (Buyer's Market) لا سوق بائع (Seller's market) أي أن المستهلك لا المنتج هو الذي يقرر قيمة البضاعة المعروضة عليه، فإلى أي مدى يمكن إعتبار سوق الصادرات العربية سوقا تنافسية حقا و الأسعار التي تباع بها المنتجات العربية أسعار مجزية و عادلة تعكس وفرة المعروض و ندرته و تعكس كذلك التحسينات النوعية للبضاعة المعروضة بفضل ما تبذله الدول المنتجة من جهود و أموال من أجل الإرتقاء بالإنتاجية إلى مستويات أفضل؟ فمن أبسط الموارد الأولية الزراعية و المعدنية بما في ذلك النفط إلى أعقد المشتقات البتروكيماوية مرورا بالمنتجات الصناعية التحويلية

1- جريدة الشروق اليومي، عبد اللطيف بن أشنهو، الأزمة الإقتصادية في أوروبا وراء الربيع العربي، العدد 4264، 22 جانفي 2014، ص 7.

2- سليمان بلعور، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق الذكر، ص ص 58- 59.

التي لم يبرح الإقتصاد العربي يعاني هبوطا لا حد له في أسعار صادراته الدولية و في إيراداته الإسمية و الحقيقية بالعملة الأجنبية و في طاقاته التوريدية و بالتالي قدراته التنموية.

كما نطرح التساؤل مالجدوى من تحرير التجارة في المجال الزراعي في وقت تشهد فيه الدول العربية تحديات داخلية للأمن الغذائي؟ فالإجراء لا يدرس إلاّ من جهة جعل الدول العربية أسواقا للمنتجات الأوروبية الزراعية و تسليمها لكارتلات الحبوب العالمية التي تغير السعر العالمي في أي وقت مما يعود بتوترات إجتماعية خطيرة مثل ثورة الخبز في الثمانينات.

3- الأمن الإقتصادي و الإستثمار الأجنبي في الدول العربية:

أدى الإستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو إقتصاديات الدول النامية لاسيما خلال العقدين الماضيين الذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الإستثمارية و تفسير التطورات التي طرأت على هيكل الإقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة و هي: الإتجاه نحو إقتصاد السوق في معظم الدول النامية و تحرير نظم التجارة و الإستثمار فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الإقتصادي العالمي.[1]

لم يعد نصيب الدول العربية من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة 0.7% خلال عام 2002 كما أنه لم يتجاوز نسبة 3% من الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية، و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على تواضع حجم تلك الإستثمارات بالمقاييس الدولية و عدم قدرة الأقطار العربية على جدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و منافسة الدول النامية لاسيما في أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا.

و من الواقع أيضا وجود تفاوت كبير بين الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على جدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث نجد مثلا أن دول المغرب العربي (تونس- الجزائر- المغرب- مصر- السودان) تستقطب ما يزيد عن 80% من إجمالي تدفقات الإستثمارات

1- حسان حضر، الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، أنظر:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf, 12/01/2014 , 21:11, P 17.

الأجنبية إلى الدول العربية و يعزى ذلك إلى حجم و هياكل إقتصاد تلك الدول و السياسات المتبعة في ذلك الخصوص.

و على الرغم من ذلك فقد واصلت الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية إستكمال التشريعات الخاصة بالإستثمار و تغيير الأطر التنظيمية الداخلية و الخارجية الخاصة به وشمل ذلك تطوير التشريعات ذات الصلة بالإستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي و تخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب (و إن كانت أحيانا تلك القيود ضرورية للصناعات الناشئة مثل قاعدة 49/51 للإستثمار في الجزائر) بما يجعل إقتصادات تلك الدول و بيئتها الإستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة.[1]

و لقد واصلت الدول العربية خلال سنة 2006 جهودها لتطوير بيئة أداء الأعمال من خلال مواصلة العمل ببرامج الإصلاح الإقتصادي لمواكبة تطورات الإقتصاد العالمي، كما عملت على تحسين مناخ الإستثمار فيها من خلال إصدار التشريعات و القوانين و تنويع الحوافز و ضمانات الإستثمار و التخفيضات و الإعفاءات الضريبية.

و يستدل على هذه التطورات من خلال تحسن المؤشر المركب لمناخ الإستثمار الذي يستند على المؤشرات الإقتصادية الكلية التي تشمل معدل التضخم و التوازن الداخلي و الخارجي لسنة 2006 حيث إرتفع مسجلا 1.49% نقطة، مقارنة بـــ0.91 نقطة مسجلة في سنة 2005 و يعود ذلك إلى تحسن كافة المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب.

حيث سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 1.79 نقطة مقابل 1.11 نقطة في سنة 2005، كما سجل المؤشر الفرعي للسياسة النقدية 0.42 نقطة سنة 2006 مقابل 0.26 نقطة سنة 2005.

كما أكد تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و الذي يرصد حركة الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مختلف دول العالم على أن التدفقات إرتفعت في سنة 2005 في 18 دولة عربية بينما تراجعت في دولتين أخريتين هما جيبوتي و ليبيا.

1- حسان خضر، نفس المرجع، ص 19.

كما بلغ إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية في العشرية الممتدة من سنة 1996 إلى غاية 2005 أكثر من 115.48 مليار دولار أمريكي و هذا ما يمثل نسبة 1.49% من حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في المتجمع في نفس الفترة، و هو ما لا يتماشى مع حجم المنطقة و مؤهلاتها و لا يتناسب مع إحتياجاتها للإستثمار الأجنبي المباشر.

و قد أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأنكتاد) في تقريره السنوي الشامل حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة أن حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم قد ارتفع في سنة 2006 بنسبة 38% من 916.27 مليار دولار سنة 2006 إلى 1.306 ترليون دولار سنة 2007. كما إرتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها الدول العربية بنسبة 36% مسجلة 45.830 مليار دولار في سنة 2005 وصولا إلى 62.407 مليار دولار في سنة 2006 (عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأنكتاد) تقرير الإستثمار العالمي 2007.

و على الرغم من التحسن الظاهر الذي طرأ على قدرة الدول العربية في جدب الإستثمارات الأجنبية إلا أنها لم تستقطب سوى 4.8% تقريبا من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.[1]

و في هذا الصدد يعزي السبب البروفيسور بن أشنهو عبد اللطيف إلى توجه أوروبا نحو دول شرق أوروبا و ذلك لأسباب تاريخية و ثقافية، و جاء التوسع على حساب الدول العربية و أصبحت شركات أوروبا تستثمر في الدول الشيوعية سابقا بعد إنهيار جدار برلين و إختارت أوروبا شعوبها و هذا طبيعي جدا حسبه، و يقدر أن الإستثمارات من أوروبا بإتجاه دول الجنوب العربية تمثل أقل من ثلث نظيراتها نحو دول شرق أوروبا.[2]

1- يوسف سعداوي، تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد3، جوان 2008، جامعة البليدة، الجزائر، ص ص 170- 171.

2- جريدة الشروق اليومي، عبد اللطيف بن أشنهو، الأزمة الإقتصادية في أوروبا وراء الربيع العربي، العدد 4264، 22 جانفي 2014، ص 7.

الشروط الإستباقية في جدب الإستثمار الأجنبي المباشر:

بغض النظر عن الشروط الأخرى و التي تتمثل في المعايير العالمية المعروفة و شروط توفرها في الدولة كالإمكانات (الإتصالات، المواصلات، الدخل و الإستهلاك...) فإن توفير الشروط الإستباقية أو ما تعرف بالجيل الجديد من سياسات تشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي تحسن من المحددات الإقتصادية للدول المضيفة و تزيد من ديناميكيتها:

– إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية على أساس تفضيلي، حيث هذه الإمكانية تعتبر شرطا ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدول المضيفة بالنسبة لإجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي الموجه نحو التصدير.

– يستوجب على الدول المضيفة أن تنظم إلى الإتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية و المصادقة على بنود تحرير التجارة، و من تم إندفاعها إلى إتاحة الفرصة لشركات الأجنبية على إختراق الأسواق الإقليمية على أساس تلك الإتفاقيات، و خير مثال على ذلك الزيادة الكبيرة في الإستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك بعد دخول إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) إلى حيز النفاد.

– إنشاء مناطق تجهيز الصادرات و ذلك بغرض تعزيز الإستثمار المباشر الأجنبي و توجيهه نحو التصدير مع ضرورة تعزيز هذه الخطوة بسياسات أخرى تتمثل أساسا في إنشاء هياكل أساسية لازمة لذلك و تنمية الموارد البشرية.

– إستهداف الإستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعتبر عامل لنقل التكنولوجيا، يسمح بالحصول على معارف عالية في القطاع المستهدف، ففي فترة السبعينات مثلا إستهدفت ماليزيا الإستثمار الأجنبي المباشر نحو التصدير في قطاع الإليكترونيات لتصبح دون وجود قاعدة صادرات صناعية مسبقة أكبر مصدر لأشباه المواصلات الإلكترونية في العالم خلال عقد من الزمن.

– مدى توافر الموارد البشرية المؤهلة.

– إن الكثير من الدول تتسارع لتجسيد عملية الخصخصة كإجراء حتمي للإنفتاح على التحولات العالمية و كأداة هامة لجذب الإستثمار المباشر الأجنبي.

– يجب توفير نظام إتصال فعال من خلال توفير شبكة من الإتصالات متعددة الوسائل مثل (الهاتف، الفاكس، الأنترنت) إلى جانب تحسين البنية الأساسية.

– توفير قاعدة تكنولوجية ترتكز أساسا على وجود مراكز للبحث و التطوير و معاهد و مختبرات.[1]

المطلب الثاني: أثر إنخراط الدول العربية في البرامج الإقتصادية خارج المنطقة العربية

1– آثار مشروع الشرق أوسطية على الأمن الإقتصادي العربي:

أظهرت الدراسات التي أعدتها جامعة هارفارد في الولايات المتحدة إهتماما خاصا بالشرق الأوسط حيث أعد فريق الباحثين عام 1988 مشروعا إقتصاديا، سياسيا للمنطقة العربية يوقف الحرب و الصراع بين العرب و إسرائيل و يدخلهم في علاقات إقتصادية و تجارية تساعد على ترك الماضي و التفكير في المستقبل و يتضمن المشروع:

– وقف التسلح و تحويل النفقات الحربية لخدمة القطاعات المدنية حيث لم تؤد الحروب إلاّ للدمار و إستنزاف الطاقات البشرية و المادية.

– إقامة مشاريع إقتصادية و لاسيما مشاريع البنى التحتية من طرقات و سكك الحديد و دعم و تطوير السياحة بين دول المنطقة.

– تنشيط العلاقات في المنطقة بين الدول و خلق فرص السلام.

– إقامة مناطق تبادل تجاري حر بين الأردن و فلسطين و إسرائيل ثم توسيعها لتضم فيما بعد دول الخليج و مصر و سوريا.

– الحصول على قروض و ضمانات أجنبية لإقامة إستثمارات ضخمة في المنطقة تساعد على تطوير الخدمات الأساسية و وقف التصحر و القضاء على البطالة و الفقر و نبد الأصولية و التعصب كما ورد ذلك في مشروع بيريز.[1]

1– يوسف مسعداوي، مرجع سابق الذكر، ص ص 180–181.

ولد النظام الشرق أوسطي الجديد ضمن موجة التطورات الإقتصادية العالمية المعاصرة بصورة عامة و ضمن الهندسة الجيوإقتصادية الحديثة للمنظمة العالمية للتجارة بصفة خاصة و طبقا لذلك فإن الهندسة الإقتصادية و السياسية الجديدة ستؤدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي في المنطقة و ذلك من خلال إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الإقتصادية بين كل دول المنطقة دون إستثناء على غرار نموذج الجماعة الأوروبية (هدف ظاهري) و في إطار هذه الهندسة يتم بناء شرق أوسط جديد من خلال إنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة على أساس مجموعة من المشاريع و الترتيبات الإقتصادية.[2]

إلاّ أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يهدف إلى تحقيق أغراض تهدد الأمن الإقتصادي للمنطقة العربية ككل:

- تكريس السيطرة الإسرائيلية على المنطقة العربية و ذلك من خلال البرامج الإقتصادية و التجارية ووقف كل أشكال المقاومة المشروعة بحجة شرق أوسط جديد.

- محاربة الفقر و البطالة و التصحر و تحسين مستوى المعيشة لسكان المنطقة بغض النظر عن طبيعة الخلافات الفكرية العربية الإسرائيلية أي صرف النظر عن القضية المحورية و هي الإستيطان و إحتلال جزء من أرض المنطقة العربية.

- إيجاد مجال كبير للتوسع و التمركز في المنطقة عبر تصنيع النفط و الغاز و تصنيع المنتجات الصناعية عبر المعادلة:

نفط خليجي+ الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية، و من تم على العرب مقايضة التوسع في إحتلال الأراضي بالسيطرة و إعادة تقسيم العمل بين دول المنطقة مع بقاء السيطرة الإسرائيلية.

1- حامد أحمد مال، مرجع سابق الذكر، ص ص 151-152.

2- الهادي المبروك السويح، المتغيرات الدولية والإقليمية وإنعكاساتها عربيا، أنظر:
http://elc.zu.edu.joconfsessions13.pdf.pdf, 23/04/2014, 20 :08 .

و يرى الدكتور كنعان أن مشروع الشرق أوسطية يحمل في طياته أثارا سلبية جمة في الوطن العربي و يشاطره الرأي محمد الأطرش و التي تتمثل في تفكيك النظام العربي أكثر مما هو مفكك حاليا و أن المؤسسات الإقليمية التي يقوم عليها من سياحة و نقل و إستثمار و تصنيع لا تخدم النظام الإقليمي الجديد المفتوح بل هي أدوات تفكيك و إعادة تركيب بحيث تصبح وزارة سياحة عربية أو صناعة عربية مرتبطة بالإدارة الإقليمية و تطبق تعليمات و أوامر و إرشاداتها و بذلك تنتهي الدولة الوطنية و تخسر المكانة المحددة في المشروع الإقليمي.[1]

فإنعكاسات هذا المشروع ستكون بالغة الأثر وسلبا بكل المقاييس حيث يطرح هذا المشروع خارطة جديدة على الوطن العربي تمحى منها الهوية الإقتصادية العربية و تفرض هوية أخرى هي الهوية الشرق أوسطية و سينجم عن هذه العملية إعادة هيكلية واسعة النطاق للمنطقة العربية و تهدف لإعادة التقسيم و إعادة الخرائط.

إن معظم المكاسب عن النظام الشرق أوسطي الجديد سوف تذهب إلى غير الإقتصادات العربية نظرا لأن الترتيبات الإقتصادية الجديدة سوف تساعد الإقتصادات الأخرى و المعنية هي غير العربية على الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية و التقنية في ظل الترتيبات الإقتصادية الجديدة يمكن أن تتحول العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدرة للمكونات لتغذية الصناعات غير العربية و ذلك من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجاري فيما بين الصناعات مما يعيق مفعول النمو غير المتكافئ بين الإقتصاد العربي و الإقتصادات الأخرى الداخلة في مشروع الشرق أوسطية.[2]

فالتحدي كبير أمام مشروع التكامل الإقتصادي العربي ومنه الأمن الإقتصادي لأن هذا سيضر بالدول العربية خاصة المجاورة لإسرائيل و تركيا و إيران و تتضاءل حصة المواطن العربي من ثرواته و هذا ما نلاحظه في قضية المياه التي تناولتها سابقا و سيفرض التطبيع مع دولة غير مرغوب فيها سياسيا عن طريق طرح إقتصادي و خلق مصالح مشتركة

1- حامد أحمد مال، مرجع سابق الذكر، ص 253.

2- جميلة الجوزي، مرجع سابق الذكر، ص 38.

إقتصادية بينها و بين الدول العربية حتى يصل العرب إلى نقطة اللاّرجوع و قبول الوضع القائم.

إن الحركة الشعبية الرافضة للنظام الإقليمي الشرق أوسطي و للسوق الشرق أوسطية و للتطبيع و المتصاعدة في جميع البلدان العربية (و إن كانت دول اعترفت و أبرمت علاقات رسمية وإقتصادية مع إسرائيل و ظهر ذلك في مؤتمر الدار البيضاء و الدوحة) و تتجسد في المؤتمرات و اللجان الشعبية الوطنية و القومية و الإسلامية و في مواقف الأحزاب و النقابات و الإتحادات الشعبية و اللجان الثقافية في جميع البلدان العربية، و تطالب بإلغاء اتفاقات الإذعان و نتائج المؤتمرات و القمم الإقتصادية و تشديد المقاطعة و مقاطعة المنتجات.[1] و وجب التعصب للمنتوج العربي لأن أي دينار يتداول بينيا عربيا يعتبر مساهمة وجب تثمينها.

الشراكة الأورومتوسطية بين العلاقة التشاركية و التبعية:

نشأتها: شهد النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية وقادت الولايات المتحدةجهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق و جنوب المتوسط (الدول العربية) و كانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن و الإستقرار في تلك المناطق كما دعى المجلس الأوروبي الوزاري الذي عقد في " كورفرو" باليونان في جويلية 1994 اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورومتوسطة وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في أيس بألمانيا خلال ديسمبر 1994، وجاء بعدها مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية خلال يومي 28/27 نوفمبر 1995 شاركت فيه الدول

1- حسين غازي، مرجع سابق الذكر، ص 35.

العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا ، و عالج المؤتمر الكثير من القضايا من أهمها الشراكة الإقتصادية و المالية مع الدول العربية.[1]

لا نغفل أن الشراكة طرحت بين ضفتين دولهما تحملان بناء إقتصادي مختلف تماما فالضفة الجنوبية إقتصادها زراعي أو يركز على الطاقة (محروقات) مع إستثناء وحيد هو تركيا و إسرائيل أما الضفة الأخرى المقابلة الشمالية فتعتبر ذات إقتصاديات ما بعد صناعية (المجتمع ما بعد الصناعي)، وحتى الإقتصاديات الشمالية (الإتحاد الأوروبي) تعتبر إقتصاديات مفتوحة ليبيرالية الأسواق، نضيف إليها إسرائيل و تركيا أما جنوبا فهناك بعض الدول العربية بدأت في العشرية الأخيرة سياسة الإنفتاح لكن الإختلاف كبير،[2] و هذا ما سيحسم آثار الشراكة و يحولها لعلاقة غير تشاركية فيما بعد.

المضمون الإقتصادي للشراكة الأورو متوسطية:

و قد كان إعلان برشلونة للشراكة يهدف إلى:

– تنمية المنطقة إقتصاديا و إجتماعيا بشكل دائم عبر محاربة الفقر و إيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات.

– تقليل الفوارق التنموية و تقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية.

أما الأهداف و المزايا التي تتوخاها الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة فهي كثيرة إلا أن الإشكال أنها ليست مرتبة ترتيبا مسبقا مثلما الطرف الأوروبي الذي بادر بطرح المشروع:

– فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة و تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب سياسة الحماية الزراعية المشتركة (CAP) لأعضاء

1– جميلة الجوزي، مرجع سابق الذكر، ص 38.

2 – Gonzalo Escribano. Op cit.

المجموعة الأوروبية من جهة أخرى و بذلك تضمن هذه الدول تحقيق فائض كبير في مبادلاتها التجارية .

– الحصول على مساعدات و قروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و خاصة الأوروبية منها بالإضافة إلى دور البنك الأوروبي للإستثمار في هذا المجال.

– تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا عن طريق المشاريع الإستثمارية الأوروبية على الأرض العربية.[1]

و قد تعهدت الدول الأوروبية التي طرحت المبادرة بـــ:

– تقديم مساعدات مادية لتطوير الخبرات الفنية و تطوير قطاعات الإنتاج بحيث تصبح قادرة على إستهلاك السلع الأوروبية المتطورة فكلما إزدادت درجات التخلف كلما عجزت دول الجنوب عن إستيراد التكنولوجيا من أوروبا.

– و قد إهتمت الشراكة الأورومتوسطية بإقامة مجال أوروبي متوسطي مبني على التبادل الحر و إلغاء الحواجز كافة من خلال إتفاقيات التبادل الحر على أن تقام تدريجيا و حتى عام 2010 منطقة تجارة حرة بينهما مع التقيد بالإلتزامات المترتبة على إتفاقية المكان ضمن منطقة التجارة الحرة العالمية والقيام في الوضع نفسه بوضع إجراءات خاصة في مجال شهادات المنشأ و شهادة الأصل و حماية الملكية الفكرية و إعتماد سياسة الإقتصاد الحر و العمل على إدماج إقتصادات الشركاء و إعطاء أولوية لتحديث القطاع الخاص مع التعهد بتقديم مساعدات مالية (آلية ميدا) للدول العربية المتوسطية الموقعة على إتفاق المشاركة من أجل الترغيب و الترهيب لتفعيل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و توفير مناخ ملائم و تشريع إيجابي لتشجيع الإستثمارات الأجنبية و تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة في مجال

1– شهاب حمد شيحان، مخيف جاسم حمد، محمد صالح جسام، التكامل الإقتصادي العربي والتكتلات الإقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكامل الشرق أوسطي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد26، جامعة تكريت 2012، ص 199.

الطاقة.[1] نلاحظ من كل هذا أن الدول العربية غائبة تماما و لم تقدم أي طموح أو طرح تسيء للتشارك إقتصاديا بداية من الفكرة و تاريخ إنعقاد المؤتمر إلى البرنامج الذي أعد مسبقا وصولا إلى التمويل المالي و الأمور التقنية، فكيف ستخدم هذه المبادرة الأمن الاقتصادي؟

و تهدف هذه الشراكة من خلال تحليل العناصر التشاركية إلى خدمة التوجهات الأوروبية بدرجة أولى و أساسية عن طريق السعي لتحقيق الأهداف التالية:

– تقوية إقتصادات المجموعة الأوروبية عن طريق توسيع مناطق نفوذها لتشمل حوض البحر الأبيض المتوسط.

– تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الإقتصادية العالمية الأخرى.

– تعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة و إدارة الحوار مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

– وضع حد لمعدلات الهجرة غير المرغوب فيها مع دول جنوب البحر المتوسط إليها لتفادي أثارها السلبية على مستوى العمالة لديها.

– ضمان سوق ضخم لمنتجاتها، و هذا يؤدي لعدم توازن إتفاقات المشاركة و تقليل إستفادة الدول العربية من المزايا النسبية التي توفرها في التجارة الخارجية لبعض السلع و خاصة السلع الزراعية إذ لا يعطي الإنفاق للصادرات الزراعية العربية المزايا نفسها التي يعطيها للصادرات الصناعية و هو ما لا يتفق مع المصالح العربية، و يتنافى مع الأهداف الأساسية للمشاركة التي تعمل على تحقيق الفائدة للطرفين بناء على ما يتوفر بهما من مزايا تنافسية.[2] و العيب الأكبر من الشراكة الأورو متوسطية هو ربط الإقتصاد بالسياسة حيث تعرضت الدول العربية لمشروطية في سبيل إنفاق الأغلفة المالية الأوروبية مما جعل الكثير من الدول لا تنفقها تفاديا للضغوطات السياسية أو حفاظا على نمط الحكم.

1– حامد أحمد مال، مرجع سابق الذكر، ص 257.

2– شهاب حمد شيحان، مخيف جاسم حمد، محمد صالح جسام، مرجع سابق الذكر، ص 200.

الأزمة الإقتصادية العالمية و أثرها على الإقتصاديات العربية:

فالأزمة العالمية الحالية تعتبر سببا واضحا لشدة وتعقد العلاقات الإقتصادية الدولية و إنحراف العولمة الإقتصادية و إنخراط كل دول المعمورة في السياسات الإقتصادية العالمية مما جعلها في حالة إعتماد متبادل فأزمة الجزء تؤثر في الكل.

فالإقتصاد العالمي يواجه في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت بإقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 و برزت أكثر سنة 2008، و قد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الليبرالية الرأسمالية تمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى إنهيار العديد من المصارف و إعلان إفلاسها و إنتهاءا بتدني أسعار الأسهم و إنخفاض مؤشرات البورصة و إنهيار العديد منها و تأثيرها إمتد ليشمل إقتصاديات الدول العربية كجزء من المنظومة العالمية و أثرها متفاوت على حسب حالة التشابك و الإندماج في الإقتصاد العالمي.[1]

و تعرف الأزمة المالية عموما بأنها تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، و على حجم إصدار و أسعار الأسهم و السندات، و إجمالي القروض و الودائع المصرفية و معدل الصرف و تعبر عن إنهيار شامل في النظام المالي و النقدي و لها خصائص حيث تحدث بشكل مفاجئ و عنيف و إستقطابها لإهتمام الجميع، و التعقيد و التشابك والتداخل في عواملها وأسبابها ونقص المعلومات الكافية عنها وتصاعدها المتواصل الذي يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة.[2]

ورغم تفاوت أثر هذه الأزمة على الإقتصاديات العربية بين الدول الخليجية والدول المغاربية إلا أنه يمكننا أن نميز بينها بتقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بها كما يلي:

1- فريد كورتل، الأزمة العالمية وأثرها على الإقتصادات العربية، أنظر:
http://www.jinan.edu./bconfmoney1kourtel.pdf.pdf , 21/12/2013 , 21:46, P 1.

2- نفس المرجع، ص 3.

– مجموعة الدول العربية ذات درجة الإنفتاح الإقتصادي و المالي المرتفعة و تشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية و هي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت و الإمارات العربية المتحدة.

– مجموعة الدول العربية ذات درجة الإنفتاح المتوسطة و المنخفض و تشمل الأردن، مصر تونس، الجزائر و ليبيا.

و قد ظهرت آثار الأزمة المالية على دول مجلس التعاون الخليجي بصفة أكثر وضوحا، إذا إنخفضت أسعار النفط بنسبة 50% من 150 دولار للبرميل في شهر جويلية إلى 77 دولار. كما أن بعض التقديرات تشير إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و التي قدرت أصولها في ماي 2008 بـــ 1500 مليار دولار عرفت تراجعا في مداخيلها بنسبة 30% و خسرت 450 مليار دولار، و هي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.[1] و لنحاول حساب الخطر على الأمن الإقتصادي في هذه الحالة إذا علمنا أن الدول العربية ريعية في مجملها و تعتمد على عائدات النفط لتمويل التنمية و سياسات الدعم.

و بالنسبة للبورصات العربية يسودها الخوف و الفزع مما أصابت المستثمرين في العالم خاصة مع انهيار بورصة وول ستريث بنيويورك و بورصة إندونيسيا حيث تراجعت أسواق المال العربية و شهدت مؤشراتها إنخفاضات مستمرة بنسبة 37% سجلت خسائر كبيرة خاصة على قطاعي العقارات و البنوك في مختلف الأسواق، مع إستمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الإستثمارية التي تجمع هذين القطاعين في عدة دول بالمنطقة، كذلك فإن سحب الكثير من الصناديق الإستثمارية الأجنبية لأموالها من أسواقنا المالية سيزيد من حدة الأزمة.

1– كمال رزيق، فريد كورتل، الأزمة المالية مفهومها أسبابها وإنعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية،العدد20، 2010، ص 50.

و قد تأثر الوضع الإئتماني من خلال نقص السيولة و إرتفاع تكلفة الإقراض و ظهرت بوادر أزمة الإئتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل يقدر بـــ 50 مليار درهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للإستفادة منها.[1]

و تأثر القطاع الصناعي بشكل جلي في الدول العربية حيث أن:

القطاع الإستخراجي تأثر بإنخفاض مردودية بعض المشاريع في مجال النفط و الغاز لإنخفاض سعرها بسبب الأزمة، فقبل الأزمة كان متوقعا أن تستثمر 650 مليار دولار في مجال الغاز و النفط في أفق 2009–2013 في دول الخليج لكن بعد الأزمة تمت مراجعة هذا التوقع إلى 520 مليار دولار، أي أن حالة الأزمة فرضت وضعية إنكماشية خطيرة على هده الدول ما يدفعها لتعطيل مشاريعها إلى غاية تحسن الأوضاع المالية والعوائد ولأن الأزمة تتصف عادة بخلق جو من عدم الثقة، و الجدول التالي يوضح بعض المعطيات حول الأزمة:

الجدول 07: معطيات حول الصناعة العربية زمن الأزمة

الموضوع	2008	
تداعيات الأزمة على:		
صادرات قطاع النسيج		
الأردن	انخفاض 15%	
المغرب	انخفاض 10%	
الصادرات غير النفطية للعربية السعودية	انخفاض19%	
الشغل		
المغرب		
الإنتاج الصناعي التحويلي	النصف الأول 2008	النصف الثاني 2008

1– كمال رزيق، فريد كورتل، نفس المرجع، ص 55.

في تونس، المغرب، مصر والأردن	تراجع من 8%	إلى 4.5%

المصدر: تقديرات البنك الدولي 2008.

المرجع: محمد بن يوسف، مرجع سابق الذكر.

و الخطر الأكبر لهذه الأزمة بعد تهديدها للأمن الإقتصادي العربي هو تحول غياب الأمن الإقتصادي العربي إلى تحولات إجتماعية في شكل توترات ضد الحكومات العربية مما يعرقل عجلة التنمية أكثر ويدفع إلى هجرة الإستثمارات العربية لغياب الأمن نتيجة هذا الذي يسمى إعلاميا "بالربيع العربي" و نلاحظ في هذه النقطة أن الحكومات العربية لازالت جاهلة للموقف فالثورات العربية سببها الأزمة الإقتصادية والتي شملت أوروبا خاصة فأثرت في المنطقة العربية و هذا ما يؤكد عليه البروفيسور عبد اللطيف بن أشنهو، كما نجد أن " jean François Daguzan" يتقاطع معه في هذه النقطة حيث يرى أن المعلقين من السياسيين و الصحافة الذين نالوا النجاح و التتبع في البداية هم الذين ركزوا على الأسباب الديموقراطية لتفسير الربيع العربي كظاهرة، بينما يؤكد أن الطرح الذي يرى بأن الأزمة الإقتصادية هي السبب للثورات العربية هو الأرجح.[1]

توجيهات عملية للإستفادة من التوجه العالمي لتحقيق الأمن الإقتصادي العربي:

أ- البديل الإسلامي لتجاوز مسببات الأزمة المالية:

يعتبر البديل الإسلامي الحل المناسب لتجاوز الأزمة الراهنة المالية و تجنب وقوع أزمات مالية أخرى في الدول العربية حيث تتلخص مرتكزات التمويل الإسلامي في النقاط التالية:

- تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية و منها أسلوب المشاركة التأجيرية.

- ضبط عملية التوريق لتكون الأصول عينية و ليست ديونا و هو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة و المشاركة و المضاربة، أما الديون فيمكن توزيعها

1 - Jean-François d'Agusan, Le monde arabe dans la crise, Revue machrek Maghreb article 206 , France, 2012, p198 .

عند الإنشاء و لا تتداول و هو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة و السلم و الإستصناع و التي يزيد حجم التعامل بها عن 180 مليار دولار و تتوسع يوما بعد يوم و تتعامل بها بعض الدول الرأسمالية الكبرى نفسها.

– منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل كالبيع على المكشوف و الشراء بالهامش و هو ما تسبب في حدوث الأزمة المالية في أمريكا و إنجلترا.

– عدم التعامل بالمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية و عقود الخيار و المبادلة و التعامل بدلا منها بأسلوب بيع السلم و النهي عن التعامل في المؤشرات بيعا و شراء ومحاربة قاعدة المرابحة بالمال دون العمل الحقيقي.

– إلغاء الفوائد الربوية و إستخدام أساليب المشاركات و البيوع و من الملاحظ أن تخفيض معدل الفائدة إلى 1% كان أحد أساليب مواجهة الأزمة في أمريكا و أوروبا.[1] (قاعدة الزكاة هي 2.5%) و تجدر الإشارة أن قاعدة توليد المال بالمال (النقد) هي فكرة يهودية حيث عمدوا منذ الأزمنة القديمة على إمتلاك أكبر قدر من الذهب و إقراض الغير بفائدة و تعززت هذه الظاهرة عندهم خاصة في أوروبا بفضل عائلات معروفة مثل عائلة روتشيلد– وايزومان– و كانت هذه العائلات لا تدخل بتاتا في إستثمارات منتجة و إنما تعمل على إقراض البنوك و الأشخاص بسعر فائدة مرتفع، وكثيرا ما كان يعود على المقترض بالإفلاس فيأخذون مقابله رهنا .

ب–ترويض العولمة الإقتصادية خدمة للأمن الإقتصادي العربي:

فالحل للدول العربية ليس في رفض العولمة الإقتصادية بل في تفادي التأثيرات غير المحببة عن طريق:

1– فريد كورتل، مرجع سابق الذكر، ص 18.

إقامة مشاريع مشتركة على أسس قوية، مع الأخذ بعين الإعتبار دراسة الجدوى الإقتصادية و الميزات النسبية لكل دولة و معايير التوطين الصناعي، بما يؤدي إلى علاقات عربية ذات تشابك و إندماج كبيرين و بما يؤدي لزيادة الإعتماد المتبادل بين هذه الدول.

و لابد من التأكيد أنه دون القيام بعمل جماعي مشترك و تصميم إستراتيجيات تنمية مشتركة بالتركيز على الصناعات الحديثة و الإستراتيجية و تنمية الموارد البشرية فإن الأمن الإقتصادي لمجموعة الدول العربية يواجه مصيرا كئيبا و معادلة اليوم تبدو واضحة فالدول العربية لم تعد قادرة على المنافسة الإقتصادية على إنفراد لتسارع الإندماج العالمي وقوته.

إن السوق العربية المشتركة تعد ضرورة أساسية تقتصيها الظروف الراهنة فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى، مع وجوب إستغلال الموقع الإستراتيجي في قلب العالم لربط تشابكات تجارية للتصدير، و لتحقيق ذلك وجب زيادة الوعي الرسمي و الشعبي بأهمية السوق العربية المشتركة، فإنشاء سوق موحد عربي و تفويض مهام تسييره لهيئة فوق قومية سيحمي الإقتصادات العربية ككتلة[1].

فخلق جو تكاملي تبادلي عربي لابد له من الإهتمام بالخدمات اللازمة و المكملة لنمو التجارة سواء و تنويع سلة التبادل التجاري العربي البيني.

إنشاء مركز تجاري عربي يقوم على توفير المعلومات الكاملة و الشاملة حول الأنشطة الإقتصادية و التجارية العربية فضلا عن إجراء المزيد من الدراسات و البحوث التي تعزز من مسيرة و تفعيل التجارة البينية العربية.[2]

1- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، العولمة الإقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والإقتصاد،العدد86، العراق ،2011، ص ص 87-88.

2- مهدي سهر غيلان، تقييم التجارة العربية البينية بإستعمال نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد9، العدد4، 2007، ص 200.

– مما سبق نجد أن المنظمات الإقتصادية الثلاث: صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية هي مؤسسات متكاملة السياسات و تعمل في سبيل واحد هو تحرير الإقتصادات العالمية و تحويلها لإقتصادات رأسمالية.

– التوجه العربي نحو العولمة ينطوي على وجود تيارين تيار يدعو للتشابك مع العولمة الإقتصادية و هو التيار اللبرالي التحرري و تيار حمائي قومي يدعو إلى البناء التكاملي العربي قبل التوجه عالميا و هو الأكثر قبولا شعبيا نظرا لتأثر الأمن الإقتصادي العربي سلبا بسياسات التصحيح الهيكلي التي فرضت على الدول العربية منذ الثمانينات.

– بقاء الدول العربية غير متكتلة إقتصاديا بتركها في حالة إنكشافية لفائدة قوى إقتصادية غير عربية مما يرهن مصير الأجيال القادمة إلى وقت آخر.

خلاصة الفصل الثاني:

يمتلك العالم العربي مقومات نهوضه المالية و الطبيعية و الفنية و يمتلك كذلك الرغبة الشعبية كأهم و أول حافز فالتكامل في البداية هو هدف الشعوب و تستفيد منه هي، لذلك وجب إشراكها في العملية التكاملية و إنتخاب رأيها في جميع مراحل العملية.

المرحلة الأولى في إتجاه التكامل هي تطوير الطاقات القطرية التي تستطيع الدول إستغلالها بمفردها فتحقق فيه الميزة النسبية في الإنتاج و التحكم التقني و هذا يخلق لنا الحاجات التي تتحول إلى فائض ثم الإنتقال إلى التبادل عربيا لأن المشكل الأكبر الذي يقف في وجه التكامل العربي هو الحاجة الأولية الغائبة.

نقل الولاء الشعبي و توجيهه عربيا بغاية تشجيع الإستهلاك العربي عربي لأن السوق الإستهلاكية الواسعة محفز آخر على الإنتاج.

محاربة ظاهرة الرغبة في صعود سلم القيم التي إستفحلت لدى الفرد المستهلك العربي نتيجة للإعلام المعولم و دفعته إلى الإهتمام باستيراد الكماليات و العزوف عن العمل في توسيع إنتاج الأساسيات.

الملاحظ أن الإقتصاد العالمي الذي تديره المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي يعتمد على النمطية في التعامل فالتصحيح الهيكلي(التكييف الهيكلي) كعلاج للإقتصاد الكلي لم

يطبق على الدول العربية بقصد إنعاش الإقتصاد بل من أجل فرض نمط الليبيرالية الغربي الذي لا يعتبر هو أحسن نموذج بالنسبة للمنطقة العربية التي تحتاج لبقاء السياسات الحمائية إلى غاية خلق إقتصادات منافسة و إكتساب الميزة التنافسية ثم الإنخراط بصفة حدرة في الإقتصاد العالمي، فالمشروطية التي أتت بها المؤسسات الدولية هذه طبقت بشكل خاطئ في المنطقة العربية.

التقسيم الدولي للعمل أداة و فكر إقتصادي معيق في وجه تقدم الإقتصاديات العربية لأن أساس الأمن الإقتصادي العربي هو توفر الميزة النسبية و التنوع الحاجاتي و إستمرار الهيكل الإقتصادي الإستخراجي على هذه الصفة في الوطن العربي سيرهن التحول إلى التنوع المطلوب.

ربط قضايا الأمن الإقتصادي بالشواغل السياسية على مستوى أنظمة الحكم سيبقي الإقتصاد رهينة للسياسة لزمن أطول مما وجب تحويل مسؤولية البرامج الإقتصادية إلى التكنوقراطيين و الأكاديميين بدل السياسيين

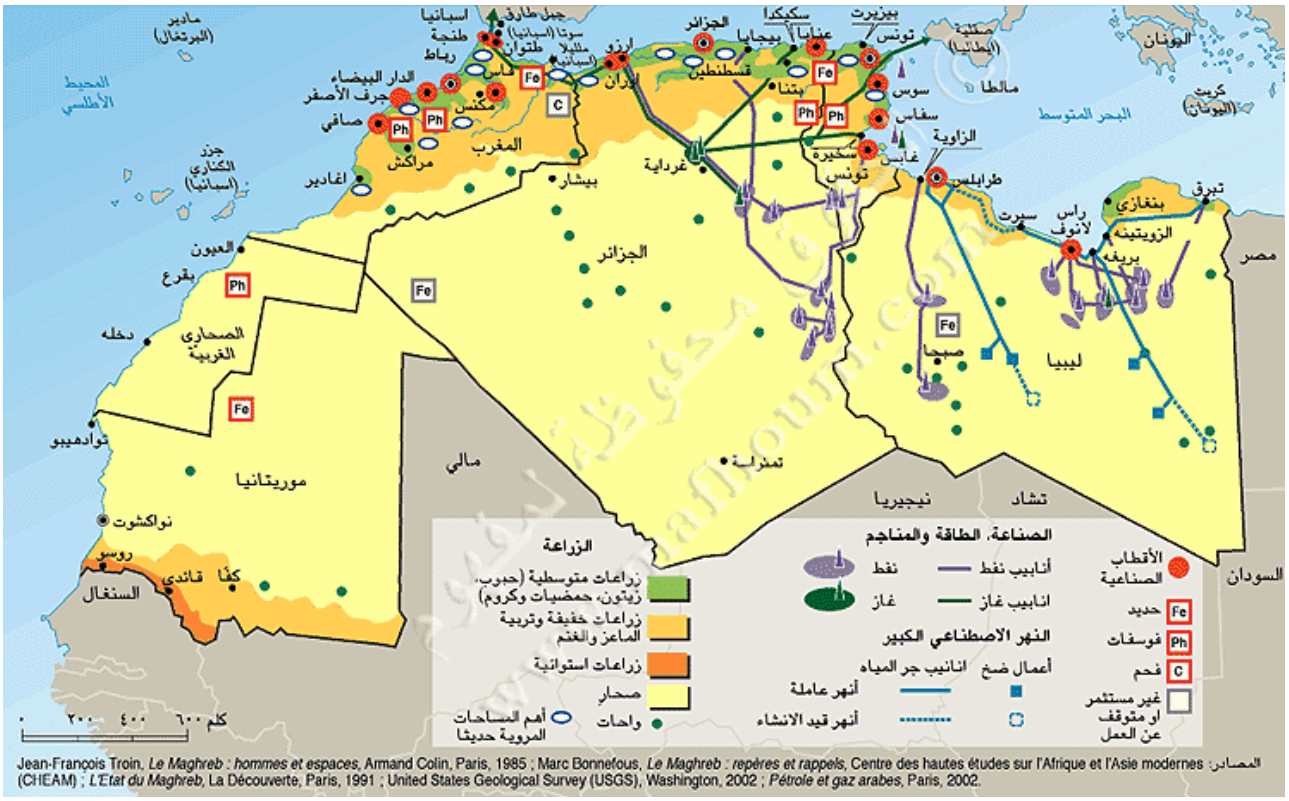

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

خريطة إقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد المغاربي

و نعرج فيه على بدايات و إمتداد فكرة التكامل المغاربي و عناصر الدفع في هذه الفكرة وصولا إلى الأهداف الإقتصادية للمغاربة و تطورها و حجم الطموح في هذا المجال.

المطلب الأول: نشأة إتحاد المغرب العربي

1- الخلفية التاريخية و الطبيعة المشتركة للمنطقة المغاربية

فالمنطقة المغاربية تاريخيا و إن إختلفت تسمية و نظرة الأطراف الخارجية إليها تعتبر واحدة منذ القدم ككتلة فبلاد شمال إفريقيا و بلاد الأمازيغ أو المغرب الإسلامي و أخيرا المغرب العربي تسميات لتاريخ مشترك لا يمكن فصله، فالمغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية و متكافئ في الموارد و منابع الرزق، متجانس العمران و متقارب في الملامح البشرية يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف و يمتد إلى خطوط المواصلات التجارية و على طرق الترابط الإجتماعي و التفاعل الثقافي بين الشمال و الجنوب و من الغرب إلى الشرق فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب إمتدادها العربي الإسلامي و مجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي.[1]

و حتى الكتاب غير المغربيين و الأوروبيين ينظرون إلى المنطقة نظرة واحدة، فـــ"سعد زغلول عبد الحميد" يرى في المنطقة "بلاد المغرب" كل الأقاليم الواقعة غرب مصر و التي تشمل شمال القارة الإفريقية و تتضمن حاليا البلاد الليبية و تونس و الجزائر بصحرائها المترامية إلى تخوم السودان و أخيرا المغرب الذي يمتد طبيعيا نحو الجنوب و مفهوم المغرب بهذا الشكل عام و شامل و يعني النصف الغربي للدولة الإسلامية.[2] فالمنطقة صفتها

1- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص19.

2-عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصور الإستقلال (ليبيا، تونس والجزائر والمغرب) الجزء الأول، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999، ص 62.

الجغرافيا الواحدة ككتلة متصلة طبيعيا، إضافة إلى العرق الأمازيغي و الإفريقي الذي امتزج طواعية مع العنصر العربي في الفتوحات الإسلامية و هناك دراسات تشير إلى الترابط بين الأمازيغ في شمال إفريقيا و العرب إلى زمن بعيد، و قوى تلك العلاقة عامل الدين الإسلامي و التوجه العام في رفض الإستعمار و العدو الموحد للمنطقة المتمثل في أوروبا المسيحية وريثة العلاقة عن روما الإمبراطورية.

فالتاريخ المغاربي للمغرب الكبير بدأ من المرحلة الفينيقية في القرن العاشر قبل الميلاد متتابعا بوصول عقبة بن نافع إلى شمال إفريقيا حتى شواطئ الأطلسي ولبى عقبة بوصوله حاجة المنطقة إلى الوحدة وتوج مسيرة الفتح الإسلامي بالإندماج بين العنصر الأمازيغي و العنصر العربي في شخصية إنسانية واحدة، فسكان المغرب العربي اليوم هم نتاج إندماج أمازيغي فينيقي عربي.

و يعتبر الموقع المتميز للمغرب العربي كجزء من شمال إفريقيا، و حوض البحر المتوسط و قربه من أوروبا و إمتداده جنوبا نحو القارة الإفريقية بمثابة محددات رئيسية في إدراك حجم التفاعلات الإقليمية في المنطقة حاليا، سواء تعلق الأمر بالجوار الأوروبي أو بالمنافسة الأمريكية الأوروبية للحصول على مواقع النفوذ أو ما يرتبط بالجوار مع منطقة شمال حلف الأطلسي و أخيرا ما يتعلق بالتفاعل المغربي الإفريقي.[1]

و كضرورة حمائية أصبحت التجمعات الإقليمية و الجهوية حقيقة ثابتة و سمة القرن الواحد و العشرين و باتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية، و ذلك نظرا لإتساع رقعة المصالح المشتركة و إزدياد تداخل و ترابط إقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض الأمر الذي جعل من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية و البشرية، أن تدير سياساتها الإقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى خاصة الدول المجاورة جغرافيا، فضلا عن عوامل أخرى سياسية و أمنية بغية تأمين تسويق تلك منتجاتها وتبادلاتها

1- عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، مجلة البيان، عدد02 2009، ص373.

التجارية مما يحتم عليها الإنضمام إلى تكتلات سياسية وإقتصادية إقليمية لتحقيق تلك المصالح.

و من هذا المنطلق برز الإتحاد المغاربي كأداة من شأنها محاولة توحيد إقتصاديات دول المنطقة، و تبني تكاملها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن المصير المشترك نظرا كما يحتله المغرب العربي من موقع إستراتيجي متميز حول البحر الأبيض المتوسط، حيث تعتبر جسرا بين أوروبا و شمال إفريقيا و العالم العربي، فهي منطقة جيوإستراتيجية بالنسبة لدول المنطقة و الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تشكل دول المد و الجزر على المستويين الإقتصادي و السياسي لبلدان المنطقة، و ذلك لإرتباطها بالأمن والسلام في العالم و إنعكاساته على المنطقة و على المصالح الإقتصادية للدول العظمى.[1]

ثلاثة عناصر رئيسية أسست و تؤسس فكرة المغرب العربي في وعي أبناء شمال إفريقيا منذ أن ظهرت هذه الفكرة مع أوائل هذا القرن العشرين، بوصفها مؤشرا بارزا من مؤشرات يقظة الوعي القومي في هذه الرقعة من الوطن العربي، العنصر الأول هو فكرة "الأمة" التي تسكن فعلا قلب كل مسلم و التي تشكل الجانب الإجتماعي السياسي لعقيدة "التوحيد" التي جاء بها الإسلام و العنصر الثاني هو رد الفعل الوطني ضد الإستعمار الفرنسي في هذه المنطقة و ضد محاولاته الهادفة إلى المس بالهوية الإسلامية العربية لسكانها، و بالتالي فصلهم عن العالم العربي الإسلامي الذي يتخذونه إطارا مرجعيا لمصالحهم التحررية، أما العنصر الثالث فهو هذه المطامح نفسها وتطلعهم كإخوانهم في بقية أجزاء الوطن العربي إلى إنجاز نهضة متقدمة و على الرغم من أنه يمكن النظر إلى هذه العناصر كمراجع متتالية عبر الزمان يحدد كل منها لحظة من لحظات تطور الوعي بالوحدة لدى أبناء شمال إفريقيا، فإن هذا لا يعني أن الأحق منها قد سجل قطيعة مع السابق، بل بالعكس، فهي مازالت حاضرة متزامنة تمارس تأثيرها.[2]

1- محمد أمين أعجال لعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس بسكرة ، 2009، السنة، ص20.

2- محمد عابد الجابري، وحدة المغرب العربي، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص17.

و التاريخ يؤكد للباحثين و المهتمين بشؤون المنطقة أن هذا الإقليم ظل طيلة مراحل تاريخه يكوّن وحدة إقتصادية و جغرافية و ثقافية واحدة، و إن لم تنف هذه الحقيقة بالطبع واقع أن شمال إفريقيا كما هو الوضع في العديد من أقاليم العالم الموحدة اليوم قد عرف خلال مراحل متقطعة من تاريخه وجود عدة دول على أراضيه الشاسعة.[1] لكن تلك الدول لم تكن تشكل في حد ذاتها وحدة اقتصادية أو ثقافية مستقلة كما أن وجودها بقي ثانويا مقارنة مع وجود الدول الموحدة، كما يشهد تاريخ المنطقة التي ظلت فيه الوحدة السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الجغرافية هي القاعدة الأصل.

2- بدايات تجسيد الفكرة المغاربية

أما عن المغرب العربي كإتحاد بمواثيق وهياكل فيعود لفترة الثورة الجزائرية، فبعد أزيد من ثلاثين عاما عن إنعقاد "مؤتمر طنجة" أفريل 1958 بين الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب الإستقلال، جبهة التحرير الوطني الجزائرية و الحزب الحرّ الدستوري) و الذي حاول أن يطلق فكرة المغرب العربي كخيار كياني، و ستجد هذه الفكرة تعبيرها المؤسسي مؤخرا من خلال صيغة " إتحاد المغرب العربي" المعلن عنها في "مؤتمر مراكش" المغاربي (16 أفريل 1989) و ما بين التاريخين و الحدثين راوحت الفكرة مدا و جزرا، فكانت تارة لتذويب تناقضات المنطقة أو التغطية عليها، و كانت تارة أخرى حلما يضغط على الجميع و خصوصا كلما ضاقت السبل و شحت الخيارات، و في مطلق الأحوال ما كانت الفكرة لتخبو أو تتآكل لدى النخب المغاربية سواء بهذا الرهان أو ذاك.[2]

فرغم أن الدول المشاركة في لقاء طنجة هي الدول المحورية الثلاث (تونس، المغرب و الجزائر) إلاّ أن مشروع هذا البناء المشترك هو مشروع هذه البلدان جميعها يعنيها كلها بلا إستثناء، ليبيا من الشرق ثم تونس، ثم الجزائر ثم المغرب ثم موريتانيا، و نثبت هذا لأن المشروع المغاربي قد حاق به الإبهام في عدد البلدان المشاركة و لا يزال غرضا للإستثناء في عدد البلدان المعنية فكان المشروع عام 1964 يشمل أربعة بلدان معنية

1- توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، ط1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006 ص ص 17-18.

2- عبد الإله بلقزيز، إشكالية الوحدة العربية، ط1، إفريقيا الشرق الأوسط، الرباط، 1991، ص 71.

باستثناء موريتانيا ثم إنحدر إلى ثلاثة بإنفصال ليبيا في بداية عهدها الجديد عام 1980، ثم عاد أربعة عام 1975 بإنضمام موريتانيا، و هو لم يعد 1989 يشمل إلاّ ثلاثة بلدان بسبب تجميد الجزائر مشاركتها في المؤسسات المغاربية و ذلك من إنعكاس حرب الصحراء الغربية و ما أبرم بين بعض الجيران من مواثيق أن تحولت المحاولة إلى عزل المغرب الأقصى عن المجموعة المغاربية، ثم تلتها مواثيق أخرى رامت إقصاء الجزائر، و من أجل ذلك كان مشروع البناء المغاربي محاطا بالإبهام في تركيبة وعدد البلدان المشاركة و عرضة في مضمونه للمساومة الظرفية و لخريطة الأحلاف المتغيرة.

و كان لقاء طنجة في أفريل 1958 متأثرا إلى درجة كبيرة بالكفاح التحرري الجزائري في عامه الرابع، و كان تأييد شعوب المنطقة لهذا الكفاح و صيانته من عدوان القوات الأجنبية التي لا تزال معسكرة في المغرب الأقصى و تونس[1]، و من سلبيات المواثيق التي قد تبرم مع الدول الأجنبية هو محور العناية لوفود طنجة، و ما كان مشروع الوحدة المغاربية إلاّ قضية ملحقة بجدول الأعمال و لم تفز إلاّ بنصيب قليل من العناية و مع ذلك فإن توصيات الندوة الرامية إلى إقامة نظام فدرالي مغاربي و إلى إنشاء جهاز نيابي و هيئة تنفيذية و فنية.[2]

و توالت اللقاءات في طنجة و تونس عام (1964م) ثم مجموعة من اللقاءات في العواصم المغاربية لاحقا حيث تقرر إنشاء أجهزة التعاون للمغرب العربي، متمثلة في اللجنة الإستشارية (القارة) و مركز الدراسات الصناعية.[3] و كانت على مراحل:

أ- تجربة اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة CPCM (1964-1975)

و تكونت من خلال الإجتماعان في 26 سبتمبر 1964 و الثاني يوم 26 نوفمبر 1964 بطنجة Tanger، هذان الإجتماعان توصلا إلى تكوين اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة

1- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق الذكر، ص ص 20- 21.

2- نفس المرجع، ص 23.

3- محمد الشكري، تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي السنوي، رؤية عربية للقمة الإقتصادية، قطر، 7-8 نوفمبر2007، ص03.

CCPCM المكلفة بدراسة مجموعة المشاكل المتعلقة بالتعاون الإقتصادي في المغرب العربي.

بعد ثلاث محاولات تحددت الإشكالية التجمعية المغاربية و في سنة 1967 اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة CPCM تعد تقريرا يتضمن ثلاث أنواع من الحلول في خضم الآفاق التكاملية هذه الحلول تجد أحن تلخيص لها عند SANTUCCI و هي: الحل الأعظم و وضع تسعيرة خارجية موحدة و الحل الأدنى.[1]

و سنعترض التطور التاريخي للأهداف الإقتصادية لإتحاد المغرب العربي بإعتباره تنظيم سياسي و إقتصادي هادف لتحقيق الأمن الإقتصادي لدوله، و بعد هذين الإجتماعين كان إجتماع طرابلس من 28 ماي 1965 فأتخذ توصيات بشأن صناعة الفولاذ و دعا لجنة مختصة لدراسة القطاع و بشأن قطاع التأمين و المواصلات و تناسق سياسات التصدير في ميدان الحلفاء و تنظيم الإحصاءات الصناعية.

أما إجتماع الجزائر في فيفري 1966 فبالإضافة إلى قراره باختيار العاصمة التونسية مقر اللجنة الإستشارية و بتعيين ممثلي الحكومات و كاتب اللجنة فقد أكد على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج و سياسات السياحة والحسابات الوطنية والإحصاءات التجارية و الصناعية، كما أيد التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد و الصلب و بصناعة الزجاج و التركيب الهندسي خصوصا في ميدان السيارات،[2] نلاحظ من هذا أن الدول المغاربية باشرت بحماس مشروع التكامل لتحقيق أمن شامل للمنطقة هو عمل ما بين حكومي رغم أن الفكرة معبرة عن مطامح الشعوب المغاربية إلاّ أن هذا التغييب كانت له آثار فيما بعد سوف نتطرق إليها في المعوقات.

ب- إعادة إحياء التعاون القطاعي من 1975 إلى 1989

1- كمال رزيق، خالد بن مكلوف، فرص و تحديات التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع و الآفاق، أنظر: http://elc.edu.joconfsessssions41.pdf(le 21/12/2013à 22 :05.

2- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

فالعمل التعاوني المغاربي توقف مع إخفاق الطريقة النمط التعاوني السابق حتى بإعتماد التعاون الشامل الذي طرح في ندوة تونس 23 فيفري 1967، لتظهر من جديد التعاون القطاعي مع تميز هذا الأخير في هذه المرة بعنصرين جديين هما:

أ- تعميق التعاون و مده إلى مستوى الفروع و الوحدات التابعة للقطاع الواحد.

ب- توسيع مجالات هذا التعاون ليشمل قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية و القطاع الزراعي.

وأوصت ندوة الجزائر التي إنعقدت بتاريخ 1975 بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة في تمويلها، و تأطيرها وتوزيع إنتاجها و القيام بدراسات شاملة للطلب الإجمالي على المستوى المغاربي بالنسبة لكل صنف من السلع المرسمة و المستوردة من قبل الدول المغاربية، و قد أسفرت هذه الدراسة على تحديد قائمة بـــ30 سلعة مهمة يمكن أن تنتج محليا من قبل الدول المغاربية متعاونة إلاّ أن كل هذه الدراسات و المشاريع توقفت سنة 1981.[1]

كانت البرامج و المخططات تنطلق ثم ما تلبث أن تتوقف بسبب سيطرة المشاكل السياسية و غلبة توجهات الحكام المغاربة آنذاك و أحسن مثال على ذلك هو تجميد كل نشاطات اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة (CPCM) سنة 1976 بسبب قطع العلاقات الجزائرية المغربية .

رغم كل هذا كان القادة المغاربة و تحت تأثيرات التغيرات الداخلية و الخارجية يعودون للتعاون المغاربي في كل مرة فالشعوب والنخب المغاربية لم تتوقف عن المطالبة بترسيخ هذا التوجه الذي يعود لفترة النظال السياسي.

فكانت هناك معاهدة أبرمت بين الجزائر و تونس للتعاون الإقتصادي و التي تبعتها فيها بعد سنة 1983 معاهدة الأخوة و الوفاق بين البلدين ثم إنضمت إليها كل من موريتانيا فيما بعد. و في عام 1984 ثم التوقيع على معاهدة الوحدة بين المغرب و ليبيا و التي ألغيت سنتين من بعد ذلك بمبادرة من ليبيا على أثر زيارة مجموعة من المسؤولين الإسرائيليين إلى

1- فتيحة شيخ، مرجع سابق الذكر، ص 88.

المغرب و رغم محدودية هذه المعاهدات و الإتفاقيات و ما نتج عنها من مشاريع مشتركة في الميادين الإقتصادية، الإجتماعية و حتى السياسية في الزمان و المكان إلاّ أن جانبها الإيجابي هو أنها أفضل من غياب أية مبادرة للتقريب بين دول المنطقة و لو أنها دون الشكل و المستوى المطلوبين، و هو الشيء الذي تم تداركه على إثر إجتماع زرالدة الذي إنعقد بتاريخ 10 جوان 1989 و الذي ضم و لأول مرة رؤساء الدول الخمسة للمغرب العربي حيث تقرر في هذا الإجتماع إنشاء خمس لجان مشتركة كلفت بإعداد الدراسات و الوثائق اللازمة لتقديمها إلى مؤتمر القمة الذي إنعقد يومي 15-16 فيفري 1989.[1]

ج- الإتفاقية الأم لإتحاد المغرب العربي

عادت الحركية المغاربية بتوقيع المعاهدة المؤسسة لإتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية، حيث ثم تشكيل هياكل الإتحاد من مجلس رئاسي و الذي يمثل الجهاز الأعلى في الإتحاد إلى جانب مجلس وزراء الخارجية و ندوة رؤساء الحكومات المغاربية، وعدة لجان وزارية مختصة، لجنة للمتابعة، الأمانة العامة، مجلس تأسيسي و محكمة عدل مغاربية خلال جويلية 1990، وتم تبنى إستراتيجية مغاربية للتنمية التي وضعت الركائز لتكامل جهوي، حيث وضع إتحاد المغرب العربي كهدف لإقامة تكامل إقتصادي بين البلدان الأعضاء.[2]

الأهداف العامة لإتحاد المغرب العربي

إن منظمة المغرب العربي و التي تشمل الأقطار التالية، الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس موريتانيا تمت بلورتها كمفهوم إقليمي منذ عقود جديدة خلال مراحل الحروب التحريرية التي خاضتها من أجل الإستقلال و ما بعدها و تمت صياغة المجهودات في تأسيس إتحاد المغرب العربي في فبراير سنة 1989، و قد تناولت المعاهدة كمرحلة أولية في المجال الإقتصادي

1- فتيحة شيخ، نفس المرجع، ص 89.

2- محمد عباس محرزي، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الإقتصادي في منطقة المغرب العربي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2، الجزائر، ص 17.

«تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الإجتماعية للدول الأعضاء» و إتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا لإنشاء مشروعات مشتركة.[1] فالهدف العام هذا هو هدف تاريخي و تطلع شعوب المغرب الكبير منذ العهود التي بدأت تشعر فيها بأنها شعب واحد.

فبإعتبار الإتحاد المغاربي منظمة إقليمية يهدف إتحاد المغرب العربي إلى:

- تمتين روابط الإخوة التي تجمع الدول الأعضاء و شعوبها.
- تحقيق التقدم و الإزدهار للمجتمعات المغاربية و الدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة و المساواة.
- متابعة سياسة مشتركة في الميادين المختلفة.
- العمل تدريجيا لتحقيق حرية تنقل الأشخاص، الخدمات، البضائع و رؤوس الأموال.[2]

فالقادة المغاربة و شعورا منهم بحساسية العلاقات السياسية كانوا يميلون إلى التركيز على الأهداف الإقتصادية و تمتين أواصر الأخوة لأن مطلب توحيد المغرب الكبير قديم و ملح تفرضه الخصوصيات المشتركة لشعب المغاربي و تفرضه التغيرات الدولية رسميا لأن تلك المرحلة تميزت بإنتهاء الصراع الإيديولوجي لصالح الولايات المتحدة و تحولها للإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بشكل لم يكن من قبل فالهدف بهذا رسمي و شعبي.

المطلب الثاني: تطور أهداف إتحاد المغرب العربي الإقتصادية

1- أهداف و إجراءات التكامل المغاربي:

1- نسيمة طويل، أثر المتغيرات الدولية على مسار التجربة التكاملية المغاربية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى المغاربي الأول حول: مسار التكامل المغاربي بين الإعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 4-5 مارس، 2009.

2- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، مرجع سابق الذكر، ص 46.

فالأمن الإقتصادي ظل مطلب الشعوب المغاربية التي نالت إستقلالها السياسي عن الإحتلال الأوروبي إلاّ أن أمنها ظل منقوصا بسبب التخلف الذي كان يطبع الإقتصاديات المغاربية و فشل السياسات الإقتصادية الحكومية و إختلافها لدى الدول المغاربية فالجزائر كانت إشتراكية منذ الإستقلال و المغرب و تونس كان هناك ميل للإنفتاح لكن ضعف الإمكانيات القاعدية حال دون الوصول إلى إقتصاد مصنع إضافة لتخصص الدول المغاربية كل على حدى في إنتاج سلعة معينة فليبيا و الجزائر كانتا ذات إقتصاد ريعي قائم على المحروقات و تصديرها مع تحسن طفيف في القاعدة الصناعية الجزائرية، و تونس و المغرب إقتصاديات زراعية مع تصدير الخامات المعدنية و خدمات السياحة في تونس و موريتانيا كانت مهتمة بقطاع الصيد البحري، فالتنوع هذا كان دافعا أحسن نحو التكامل بما أن هناك ميزة نسبية و لو ضعيفة لدى كل دولة مغاربية.

فهدف الإتحاد المغاربي تأسيس إتحاد إقتصادي بين الدول الأعضاء هذا الإتحاد يمر عبر إستراتيجية تعتمد على ثلاث مراحل تمهيدية:

المرحلة الأولى: 1992-1995: وتم فيها تأسيس منطقة تبادل حرّ بالإعفاء من الحقوق الجمركية و الإلغاء التدريجي للحواجز غير التعريفية مع مرور الوقت.

المرحلة الثانية: 1996- 1999: خلق إتحاد جمركي يهدف لوضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالمقابل تفيد الأسواق الخارجية، فاللجنة الإقتصادية المغاربية تحضر لمشروع إطار يهدف لإعفاء من حقوق الجمركية و الرسوم المتشابهة. و الوقف التدريجي للعوائق غير التعريفية، و تعريف سياسة مشتركة لسياسة التجارة الخارجية، والإتفاق على مدونة تعريفية موحدة.

المرحلة الثالثة: إبتداء من 2000: تأسيس وحدة إقتصادية مغاربية بإمكانها أن تمثل نهاية عملية التكامل كنسق، و الذي سيتجسد بإتحاد و تنسيق السياسات الإقتصادية و برامج التنمية في البلدان الأعضاء المغاربية.[1]

فالإتفاقية تبعتها في نفس الإطار معاهدة متعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية و التي تضمنت ما يلي:

– التعجيل بإقامة إتحاد جمركي إستعدادا لتحقيق سوق مشتركة زراعية مغاربية.

– إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة ذات المصدر و المنشأ المحلي من الحقوق الجمركية و الضرائب و الرسوم المماثلة المفروضة عند الإستيراد بإستثناء الضرائب و الرسوم على الإنتاج المحلي في كل بلد من بلدان الإتحاد.

– تأسيس لجنة مكلفة بالأمن الغذائي بوضع قوائم للمنتجات الزراعية المعفاة من كل إجراء تعريفي أما المعاهدة الثانية فتتعلق بالأوجه التجارية والتعريفية التي أبرمت في 10 مارس 1991 بين بلدان المغرب العربي والتي ركزت على ما يلي:

– إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر والمنشأ المحلي من الحقوق الجمركية الضرائب و الرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة عند الإستيراد.

– إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر و المنشأ المحلي و المحددة في قوائم من كل الإجراءات غير التعريفية و توسع هذه القوائم تدريجيا مع الأخذ بعين الإعتبار القوانين المتعلقة بالصحة النباتية و الحيوانية، الصحة و الأمن السارية لدى البلد المستورد.[2]

فبين 1989 و2006 و في إطار تحقيق الهدف الإقتصادي الأسمى و هو الوصول لسوق مشتركة إنعقد ستة قمم لرؤساء الدول المغاربية (آخر تاريخ سنة 1994) و 24 دورة

1 – Mohamed Boussetta. Espace Euro-Méditerranéen et coutes de la non intégration sud-sud : le cas des pays du Maghreb.FEMISRESEARCH PROGRAMME.IN : http://www.femise.org/PDF/a021/fem2143-ces-rabat.pdf. P 54(21/12/2014.13.25)

2– محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، مرجع سابق الذكر، ص 48.

لمجلس الأعمال و واحد و أربعون دورة للجنة المتابعة و ستة حصص للمجلس الإستشاري و ستة عشرة دورة للجنة الإدارية، كما يوضح الأمين العام لإتحاد المغرب العربي.[1] فالرغبة في العمل كانت حاضرة لدى القادة المغاربة و الوسائل معدة إلاّ أن الملاحظ هو طغيان الجانب الإداري على العمل الميداني فالتكامل الإقتصادي لا يبدأ بمعاهدة مباشرة قبل أن يكون تكامل طبيعي لعناصر الإقتصاد في نفس الإقليم و الذي لدينا هنا الإقليم المغاربي.

و الملاحظ أنه رغم الهدف التشاركي للدول الخمس المغاربية إلاّ أنه كانت هناك سمة لوجود إتفاقيات ثنائية إمتدادا لمعاهدة مراكش تهدف للتبادل الحرّ بين الدول، حيث نسجل الإتفاقية المبرمة بين تونس و المغرب التي دخلت حيز التنفيذ في 16 مارس 1999 التي نصت على إنشاء منطقة تبادل حرّ بين الطرفين خلال فترة إنتقالية تمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2007 على الأكثر، و بيان التفكيك التعريفي و قد تم وضعه حسب حساسية و طبيعة المنتجات الموجودة في القوائم الملحقة للإتفاقية.

و لقد عرف كذلك الإطار القانوني للمبادلات المغربية التونسية إبرام إتفاقيات منها بروتوكول التعاون التقني المبرم بين وزارة الصناعة، التجارة و الحرف المغربية و وزارة التجارة التونسية (1998)، إتفاقية بين المركز المغاربي لترقية الصادرات و نظيره التونسي (1981) إضافة إلى القانون الداخلي المنظم لغرفة التجارة و الصناعة المشتركة المغربية و التونسية (1987).

أما الإطار القانوني للمبادلات بين الجزائر و تونس فهو منظم من خلال إتفاقية تجارية (1981) مكملة بالإتفاقية المتممة (1984) المتعلقة بالإعفاء من حقوق الجمارك و الرسوم

1- l'algerie, l'union de maghreb arabe et l'intégration régionale : http://spire.sciencespo.fr/hdl:/2441/f5vtl5h9a73d5ls9752ci8m8p/resources/art-lm.pdf (24/01/2014.21:13),P5.

ذات نفس الأثر بالنسبة للمنتجات من مصدر محلي لها معدل تكامل دني يقدر بـــ 50% و هذه الإتفاقيات تم تثمينها بعد ذلك في الإتحاد المغاربي.

و الجزائر و المغرب فقد وقع البلدان في 14 مارس 1989 إتفاقا تجاريا و تعريفيا يؤسس التقديم المتبادل للتعريفات التفضيلية بعنوان المنتجات المحلية المتبادلة بين البلدين و دخل حيز التنفيذ في فيفري 1990 الناص على إعفاء مجمل المنتجات المتبادلة من حقوق الجمارك و الرسوم المماثلة.[1]

فالإطار القانوني يعبر عن حجم الأهداف التي ترجوها الدول المغاربية لتحقيق الأمن الإقتصادي للشعب المغاربي كما تعبر عن وجود قراءات خلفية لأي ثنائي تبرمه دولة مغاربية مع أخرى أو مع دولة غير مغاربية. كما أن هذا الإطار القانوني و الأهداف الإقتصادية المرجوة ليست بالضرورة تحقق لنا التكامل إن كانت تعبر عن ظاهرة تقليد للتوجه التكاملي في كل العالم أنذاك. و أيضا التوجه المغاربي هذا لم يكن رهان الدول المغاربية و إن كان رغبة منهم في تحقيقه لأن هذه الدول كانت تواجه رهان آخر يتمثل في السياسات الجزئية و بعدها الكلية و الشاملة وصولا إلى مؤتمر برشلونة 1995، و هذا التوجه الثنائي بين المحلي و الإقليمي و العالمي من جهة ثانية أثر كثيرا على المنطقة و التجربة المغاربية في سيرورتها نحو تحقيق أمن إقتصادي للشعوب المغاربية، فهذا المعيق يعتبر أساسيا في وجه مسيرة الإندماج الكلي المغاربي .

2 – حجم وسمة الإقتصادات المغاربية

و نوضح فيها الإمكانيات الإقتصادية والقدرات المغاربية لبناء أمن إقتصادي بالتكامل الجهوي أي المقدرات البشرية والطبيعية الزراعية و الخامات الصناعية و كل مقومات

1– محمد عباس محرزي، نحو تنيق جمركي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، مرجع سابق الذكر، ص ص48–49.

تحقيق القفزة المغاربية و التي تخلق الحاجة التبادلية التي تنجح الإستراتيجية القائمة على هدف تحقيق سوق مشتركة مغاربية.

أ- الموارد البشرية و الديموغرافي

فالموارد البشرية بكل عناصرها الإيجابية من توفر التكوين واليد العاملة المؤهلة و الكثافة السكانية التي توفر حجم السوق الواسع جيدة بالنسبة لنموذج تكاملي أيا كان.

فتتصف ديموغرافيا المنطقة المغاربية بإرتفاع نسب الشباب، و بالتفاوت الإجتماعي في التوزيع بضعف معدلات الدخل و الأولى سمة إرتفاع نسبة الشباب و نسب النمو الديموغرافي نلاحظها في أن شعوب الدول المغاربية فتية في مواطنيها. إذ نسبة الشباب أقل من 15 سنة تمثل ربع عدد السكان و تصل إلى غاية 40% في موريتانيا في حين أنها تتراوح بين 19% و 15.8% في أغلبية الدول الأوروبية.

- إن صغر سن أغلب المتساكنين في الدول المغاربية ليعد أمرا هاما يستوجب أخذه بعين الإعتبار في الحركية الاجتماعية عند التشخيص و كذلك في السياسات الإقتصادية و الإجتماعية حين وضع الإستراتيجيات و يبين الجدول التالي المقارنة بين الدول المغاربية من جهة و بعض الدول الأوروبية من جهة أخرى.

شكل08: نسبة السكان أقل من 15 سنة في بعض الدول المغاربية[1]

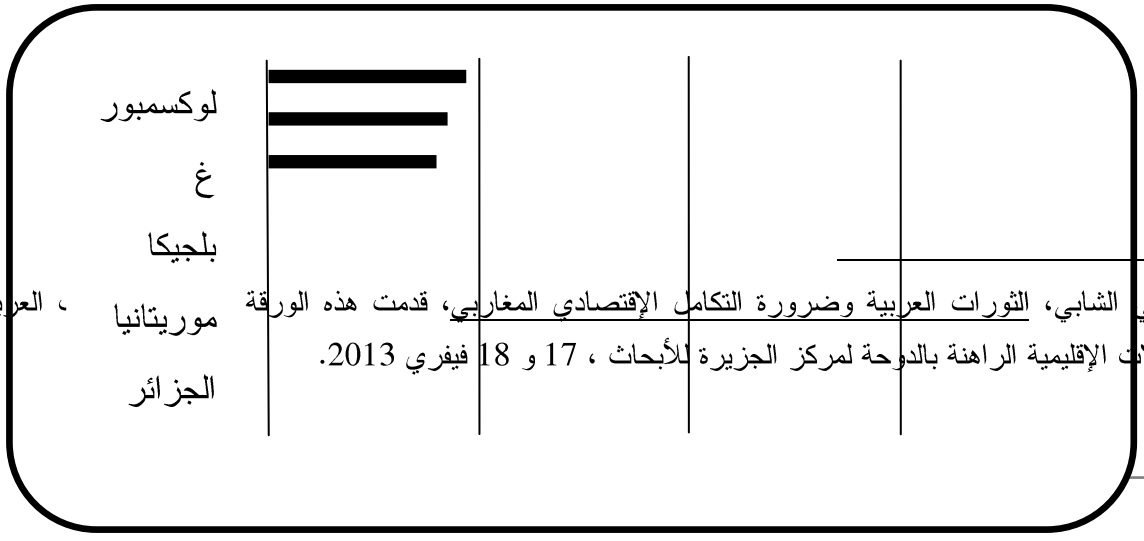

1- علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الإقتصادي المغاربي، قدمت هذه الورقة ، العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة لمركز الجزيرة للأبحاث ، 17 و 18 فيفري 2013.

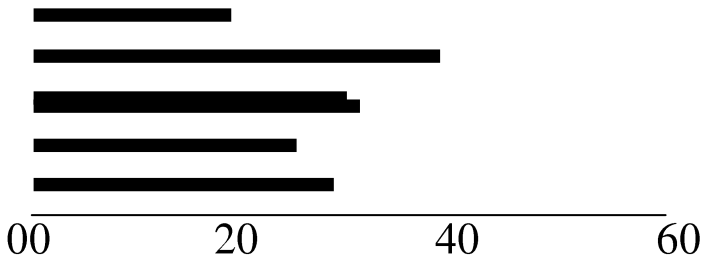

في حين أن نسبة النمو الديموغرافي الطبيعي في موريتانيا 2.41% و في الجزائر 1.19% و في ليبيا 2% فإن هذه النسبة لا تتجاوز 0.49% في فرنسا و 0.32% في لوكسمبورغ بل إنها سلبية 0.05% في بلجيكا.

و إذا ما إستمرت هذه النسبة على حالها فإن نهاية العشر سنوات القادمة ستفضي إلى مئة و واحد مليون نسمة في الدول المغاربية أي أن عدد سكان هذه المنطقة سيفوق عدد سكان الدول الأوروبية المذكورة و هذا يعتبر في حد ذاته نقطة قوة إستراتيجية و نقطة ضعف في إدارة الشأن الإجتماعي و الإقتصادي في نفس الوقت، لكن من جهة الحجم هي تعتبر سوق واعدة ذات حجم إستهلاكي معتبر يعود بالفائدة على الدول المتكتلة.

كما عبرت المدير العام لصندوق النقد الدولي السيدة كريستين لاغارد عن هذه الميزة حيث ترى أن المنطقة المغاربية على عكس العديد من أنحاء العالم الأخرى "هناك ميزة مستمرة في أعداد القوى العاملة المغاربية و ستظل وفيرة لأعوام عديدة قادمة، و من تم فإن أكبر ثرواتهم (المغاربة) هي الثروة البشرية"، كما تتمتع هذه المنطقة بميزة المستوى التعليمي للسكان فقد قطعت شوطا طويلا في تحسين نسبة الإلتحاق بالتعليم، و الخطوة التالية هي إتاحة التعليم لعدد أكبر من السكان و تحسين جودته بضمان إتساق مهارات السكان مع فرص العمل المتاحة الملائمة لها.[1]

1- كلمة السيدة كريستين لاغارد، مدير صندوق النقد الدولي، (إطلاق إمكانات الاقتصاد في المغرب العربي، دور الاستثمار الأجنبي)، نواكشط، 9 جانفي 2013.

فالحافز البشري موجود و قد سطرت الدول المغاربية برامج لتكوين و رسكلة اليد العاملة المغاربية بالشيء الذي يعود على التنمية القطرية للدول و ينشط الإقتصاد المغاربي إدراكا منها بأنها في زمن إقتصاد المعرفة و نلاحظ معطيات عامة حول الدول المغاربية و ندرس بالمقارنة حجم السكان مع المعدلات الأخرى حسب الجدول التالي:[1]

جدول 08: إحصاءات إقتصادية للدول المغاربية:

	السكان بالمليون										معدل البطالة
	2006	2006	1991/2000	2001/2005	2006	2007	1991/2000	2001/2005	2006	2007	2006
الجزائر	33.4	3400	1.7	4.9	3.6	4.8	16.9	2.7	2.5	4.5	12.3
ليبيا	6	8430	1.8	4.9	5.6	7.9	5.9	4.2–	3.4	6.4	–
موريتانيا	2.9	921	3	4	11.4	0.9	5.2	8.2	6.2	7.6	–
المغرب	30.4	2165	2.4	4.2	8	2.5	4.1	1.4	3.3	2.5	10
تونس	10.3	2751	4.8	4.4	5.4	6	4.4	2.6	4.5	3	14.2
المتوسط		3533	2.7	4.5	6.8	4.4	7.3	2.1	4	4.8	12.2

Source : autorités nationales et calcules des services du FMI.

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة ورغم رسمية الأرقام إلا أنها تشكل تحديا للدول المغاربية فرغم مرور أكثر من عقدين من الزمن عن ميلاد الإتحاد المغاربي إلا أن الديناميكية المطلوبة لم تتحقق بعد والدليل توجه الكثير من الكفاءات البشرية المغاربية إلى

1- Estelle Brack , le projet d'union monétaire maghrébine, : httphttp://estellebrack.files.wordpress.com/2009/10/2008_bs262_brack_ummaghreb1.pdf (15-01-2014(20 :13), P11).

لهجرة شمالا لعدم وجود مشروعات تستوعب الطلب المغاربي مما يعني أن الإتحاد يتنظر القفزة الحقيقية و تعبئة للموارد.

أما عن التوزيع النسبي للسكان المغاربة بين الريف و الحضر فتنعكس التطورات الإقتصادية و الإجتماعية على التركيبة السكانية بين الحضر و الريف حيث تتجه نسبة سكان الريف من إجمالي السكان إلى الانخفاض التدريجي، و تتباين هذه التركيبة السكانية فيما بين الدول المغاربية حيث تتراوح نسبة سكان الريف من إجمالي السكان ما بين (40%-58%) في المغرب و موريتانيا و الجزائر و تنخفض إلى حوالي (35%) في باقي دول المغرب العربي.

جدول09 :تغير نسبة سكان الريف في المنطقة المغاربية

الدولة	1990	2003	2004	2005
تونس	40.2	35.1	35.1	35.1
الجزائر	50.5	41.1	42.8	39.7
ليبيا	13.7	13.4	12.9	12.6
المغرب	01.5	44.7	44.9	4.6
موريتانيا	07.0	56.0	54.7	53.4

المرجع: كفاح عباس رمضان الحمداني، مشكلة إنتاج الغذاء في دول المغرب العربي بين عامي (2000-2007) مجلة دراسات إقليمية،عدد03، الموصل،2011، ص 166.

و هذا التناقص في نسبة سكان الريف المغاربي سوف يعود بأثر سلبي على الفلاحة و الإنتاج الغذائي خاصة و بإزدياد البطالة بتوجه الفئات الريفية للمدينة بحثا عن العمل في القطاعات الأخرى مما يضع الدول المغاربية في مشكلة ثنائية الأثر.

ب- دعائم ومقومات التنمية الفلاحية المغاربية

الفلاحة المغاربية قطاع واعدا، إلاّ أن السمة البالغة هي إهمال السياسات الحكومية للقطاع الفلاحي بنسبة كبيرة عدا في المغرب و بنسبة ضعيفة تونس أما الجزائر و ليبيا و موريتانيا فهي إقتصادات ريعية تعتبر الفلاحة آخر إهتمامات الحكومة رغم خطابات الأمن الغذائي التي تكررها هذه الدول.

- الموارد الأرضية الزراعية

و ترتكز المساحات المزروعة بصورة أساسية في المناطق الشمالية المحيطة بجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تطل جميع دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط و تمتد سواحلها بمئات الكلومترات بإستثناء موريتانيا التي تطل على المحيط الأطلسي و الذي ساعدها على تلبية حاجتها من الأسماك و تصدير الفائض منه نحو أوروبا.[1] إلاّ أن حصر المساحة الزراعية في السواحل لم يعد معطى حديث مع التطور الذي عرفته أساليب الزراعة و الاكتشافات العلمية المتتالية التي روضت الصحراء المغاربية و التي كانت تعتبر منطقة جرداء لفترات سابقة، فالصحراء لم تبقى تلك المساحات الرملية الشاسعة حاليا و الدليل هو التوسع الذي يحدث في الجزائر في استصلاحها، حيث أصبحت شمول شمال البلد بالمواد الزراعية.

- الموارد المائية

و تتسم موارد المياه في منطقة المغرب العربي بخاصية التباين الشديد من حيث التوزيع المكاني سواء بين الدول ككل أو كل دولة على إحدى، و المعروف أن مصادر المياه على ساحل المحيط الأطلسي و البحر المتوسط و التي تمثل حوالي 14% من مساحة الإقليم تغطي تقريبا 80% من إجمالي المياه السطحية بينما تحتوي المناطق الصحراوية على أحواض رسوبية ضخمة ذات موارد للمياه الجوفية غير قابلة للتجدد ولكنها في غاية الأهمية

1- الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، عدد09،2011، الجزائر، ص195.

و تنقسم الموارد المائية إلى قسمين هما: الموارد المائية التقليدية، و الموارد المائية غير التقليدية.[1]

و رغم تنوع مصادر المياه في المغرب العربي إلاّ أنها تظل بعيدة عن الأرقام المطلوبة.

جدول10:مصادر المياه في المنطقة المغاربية

الدولة	كمية الأمطار الهاطلة مليار م3/السنة	الموارد السطحية مليار م3/السنة	المياه الجوفية المساحة	مليار م3/السنة المستغلة
ليبيا	48.986	————	2.06	1.735
تونس	391.776	1.67	1.50	0.200
الجزائر	192.476	16.00	2.00	1.700
المغرب	82.352	16.00	7.50	2.5
موريتانيا	157.208	————	———	——

المرجع: كفاح عباس رمضان الحمداني، أزمة المياه في دول المغرب العربي، نفس المرجع، ص196.

– و قد باشرت الدول المغاربية التي تعاني من مشكل المياه بعدة إجراءات لتوفير هذه المادة عن طريق إجراءات مثل بناء السدود و التي باشرتها المملكة المغربية و تبعتها الجزائر في نفس الإتجاه إضافة إلى حفر الآبار الإرتوازية و بناء محطات لتحلية مياه البحر.

و ترتبط السياسات المائية في دول المغرب العربي إرتباطا وثيقا بإستخدام الأراضي و الأمن الغذائي حيث ركزت هذه السياسات حتى العقود الأخيرة من القرن المنصرم إلى جانب إدارة الإمداد، بحيث تم إعتبار الطلب على المياه على أنه متغير خارجي و جرت تلبيته من خلال الإستثمار و كانت الغاية من ذلك تأمين أكبر كمية من المياه لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في الوصول إلى الأمن الغذائي عن طريق زيادة مساحة الرقعة الزراعية لأقصى حد ممكن.[2]

1– كفاح عباس رمضان الحمداني، أزمة المياه في دول المغرب العربي، مجلة دراسات إقليمية، عدد02، الموصل، ص187.

2– كفاح عباس رمضان الحمداني، نفس المرجع، ص 201.

القوى العاملة في الزراعة

فالقوة العاملة الزراعية فإذا كان عدد القوى العاملة الكلية لدول إتحاد المغرب العربي في سنة 2005 مثلا هو 27 مليون نسمة منهم 21 مليون نسمة في الجزائر و المغرب و هي نسبة 77% فإن عدد القوى العاملة في الزراعة وصل إلى 7.254 مليون نسمة في نفس السنة و هم يشكلون أكثر من 26% و هي نسبة كبيرة و السبب إرتفاع نسبة العمالة الزراعية في موريتانيا حيث أنه بين 636 ألف نسمة كقوى عاملة كلية نجد أنه يوجد 340 ألف نسمة يعملون في القطاع الزراعي، و هذا في سنة 2005 و كذلك الحال بالنسبة للمملكة المغربية حيث تعتبر أعلى النسب في العالم فمن بين 11 مليون كقوى عاملة كلية نجد ما يقارب 5 مليون يعملون في القطاع الزراعي في نفس السنة أي ما يقارب 50% بينما في ليبيا نجد أن القوى العاملة في الزراعة ضئيلة حيث من بين 2 مليون كقوى عاملة نجد 91 ألف فقط و هي نسبة أقل من 5% و في الجزائر و تونس تقارب 10%.

أما عن الإنتاج الفلاحي في المغرب العربي، فيساهم مساهمة بسيطة جدا في الناتج المحلي الإجمالي و ذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من موارد بترولية ضخمة، فلا تتعدى مساهمته (الإنتاج الفلاحي) نسبة 95% و هي تتناقص سنة بعد أخرى، و ما من شك فإن زيادة التصنيع قد ساهم في هذه التنقلات و التوزيعات السكانية القطاعية و تكمن أهم دوافع الهجرة إلى حد كبير في ضعف القطاع الزراعي و الريفي عموما و التخلف النسبي لمستوى الخدمات في الريف.[1]

3- حجم القدرات الطاقوية و الصناعية المغاربية

1- الطاهر مبروكي، مرجع سابق الذكر، ص ص195-196.

إضافة إلى الموارد البشرية المغاربية و الموارد الزراعية اللذان بإمكانهما خلق فاعل و داعم للصناعة المغاربية إلاّ أننا نجد أن الكثير من العناصر الضرورية للإنتاج الصناعي الذي يحقق الميزة التبادلية موجود في الدول المغاربية.

فإذا كانت موارد الطاقة التجارية لا تتوافر إلاّ في ثلاثة من الأقطار المغاربية الخمسة (ليبيا، تونس و الجزائر) دون المغرب و موريتانيا إلاّ أن الطلب على الطاقة ظاهرة مهيمنة بدرجة واحدة من الجهة كلها لإشباع حاجات التنمية الإقتصادية و التوسع العمراني، و لتأمين تمويل الإستثمارات الإنشائية و الإستهلاكية، وإن المقادير المطلوبة من الطاقة ذاهبة في الإرتفاع بحكم التزايد في عدد السكان و تفاقم الناتج الإجمالي الداخلي و تبعا لتوسع المشاريع الإنمائية و تعاظم الحاجات المدنية.[1]

و لو فرضنا أنه سعت الدول المغاربية إلى خطة لإستغلال الطاقة المغاربية كهدف أساسي للصناعة المحلية و من تم خلق التنافس الصناعي و التوجه للتصدير، فمن مستلزمات الخطة الجهوية للنفط إشاعة حقوق التصرف في مكامن الطاقة إلى سلطة مغاربية مشتركة و رفع يد الإحتكار بعنوان السيادة القطرية من جانب دولة الحيز الجغرافي و إذا نحن حاولنا تطبيق مبدأ إشتراكية الملكية المغاربية للنفط و الغاز الطبيعي في تمرين إستشرافي للإنتاج و الإستهلاك الجهوي و نسبتهما إلى الإحتياطي المؤكد الإجمالي، فسنجد مقادير الميزان التالي والذي يوضح الإستهلاك والإنتاج نسبة للإحتياطي:

جدول 11: ميزان الإنتاج و الإستهلاك إلى الإحتياطي المؤكد.

المدة	2000-1985	2010-2000	2020-2010
الاستهلاك	823	835	1135
الإستهلاك المتراكم	823	1658	2793

1- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق الذكر، ص 128.

الإستهلاك المتراكم على الاحتياطي المؤكد%	11	22	37
الإنتاج	2231	1487	1487
الإنتاج المتراكم	2231	3718	5205
الإنتاج المتراكم إلى الاحتياطي %	%30	%50	%69

المصدر: المؤتمر الدولي للطاقة، بحث عن موارد الطاقة 1986.

و يتضح من خلال هذا الجدول أن حاجات الإستهلاك للمجموعة المغاربية بأسرها مضمونة من محض موارد الجهة على أفق سنة 2020.[1]

و تمتلك موريتانيا الفوسفات و الحديد و المنغنيز ناهيك عما تملكه الجزائر و ليبيا الأعضاء في منظمة الأوبك من إحتياطات هائلة من النفط و الغاز، فالجزائر وحدها تمتلك أكبر سابع إحتياطي للغاز في العالم و تعتبر ثاني أكبر مصدر له، و تمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك إحتياطي النفط العالمي.[2] و الخامات المعدنية لازالت الدول المغاربية لم تقم بالمسح الجيولوجي كلية، فالأرض المغاربية بها العديد من أنواع من المعادن و بكميات متفاوتة مما يشجع على توظيف صناعات حسب المنطقة الموجودة فيها هذه الخامات، و تنويع مساهمة الصناعة المغاربية في الناتج الخام الداخلي.

جدول12: إحتياطي النفط و الغاز حسب كل دولة مغاربية

البلد / الوحدة	الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا	المجموع
إحتياطي البترول	8400	22000	3	1790	———	32193
إحتياطي الغاز	104200	25700	100	3100	———	133100

1- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق الذكر، ص ص134-135.

2- محمد الشكري، مرجع سابق الذكر، ص10.

Source : Joseph Nuzikar, les perspectives de l'intégration des pays maghrébine, centre européen universitaire de Nancy, édition v. doux,2000v.

المرجع: مراد صاولي، مكانة دول إتحاد المغرب العربي في النظام الدولي للتجارة العالمية، مجلة دراسات إقليمية، عدد01، جامعة الموصل العراق، 2009، ص221.

و كما أسلفنا يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز الـــ80 مليون نسمة و يتوقع أن يصل إلى 100 مليون نسمة في عام 2010م، مما يشكل سوقا إستهلاكيا واسعة، و يخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم و المزايا النسبية و يحفز قيام الصناعات المغذية و المكملة، و بالتالي يخلق فرص العمل، و يعزز من القدرات التنافسية و يطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات.[1]

فالموارد و الخامات الضرورية للصناعة تعد لبنة أساسية لكن وجب وضع البرامج و المخططات المدروسة علميا و عدم إعتماد أنماط صناعية مقولبة مثلما كان إتجاه الجزائر إلى الإشتراكية كتوجه سياسي أكثر منه إقتصادي أي كان يعبر فقط عن رغبة في معاكسة النمط الفرنسي القائم على الرأسمالية فالبرامج الإقتصادية الصناعية ليست شيء نابع من أذهان السياسيين بقدر ما يديره التكنوقراط و يشرف عليه، بالتعاون مع مراكز بحث تقدر و تحسب النجاعة و المردودية و تتوقع أي تحول.

فالمغرب العربي تعبير عن توجه تاريخي شعبي تمليه الضرورات الجهوية و الروح الجماعية لكافة الشعوب المغاربية رغم أن إدارته كانت سياسية و طالما كانت تقف في وجه تقدمه بإتجاه تحقيق الأمن الإقتصادي.

الغاية الأسمى من تأسيس إتحاد المغرب العربي هي تحقيق منطقة تبادل حر تتشارك فيها الإرادات و تتضارب فيها السياسات الحكومية خدمة للأمن الإقتصادي لشعوبه.

1- محمد الشكري، مرجع سابق الذكر، ص10.

الهياكل التي أفرزها الإتحاد المغاربي رغم حجمها و طموحها إلاّ أنها كانت تعبر عن وجود قراءة خاطئة لكيفية بناء تكامل إقليمي فالهيكل لا يصنع التكامل رغم أهميته.

الإمكانات الإقتصادية المغاربية تعبر عن وجود الحافز الأولي كما أن وجودها بشكل متنوع وفر ميزة لإمكانية التشارك في المورد أو الإنتاج فالزراعة في المغرب و السياحة في تونس و المحروقات في ليبيا و الجزائر و الصيد البحري و الخامات في موريتانيا.

إمكانية النهوض بالأمن الإقتصادي المغاربي بطريقة تشاركية ليست مستعصية إلاّ أننا نلحظ تحول نحو الإهتمام أكثر بتنويع الشركاء غير المغاربيين هذا ما سنتطرق له في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الأمن الإقتصادي لإتحاد المغرب العربي بين التوجه الجهوي والتحديات العولمية

فالتوجه البيني المغاربي هو قضية المغاربة ككل و المطمح المراد من إبرام إتفاقية الإتحاد الأصلية و سنحاول إيضاح مساهمة العمل البيني الإقتصادي المغاربي و مساهمته في ميدان الأمن الإقتصادي و درجة التكامل الإقتصادي المغاربي.

فبعد مرور مدة طويلة عن إتفاقية مراكش هل لايزال التوجه البيني المغاربي هدف لتحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي؟ أم ماهو التوجه الحالي في ظل وجود مشاريع إقليمية متوسطية و عالمية تفرضها العولمة الإقتصادية و محفزات التبادل الدولي؟

المطلب الأول: العلاقات الإقتصادية المغاربية بين الطموح و الحجم

لقد جاءت إتفاقية مراكش 1989 كهدف لتثمين العلاقات و الطموح المغاربي البيني و رغبته في تحقيق معدلات تنمية مغاربية تضمن تحسنا في وزن الكتلة المغاربية دوليا و تضمن أمن المواطنين المغاربة و قد عرفت هذه العلاقات نشوء مؤسسات تفي بالعمل الإقتصادي البيني و تنظيم التبادلات و العمليات المشتركة الجهوية.

1- تطور إتفاقيات و مبادرات التعاون الإقتصادي المشتركة المغاربية:

لقد أفرز التعاون الإقتصادي المغاربي عدة مؤسسات إقتصادية مغاربية لكن الظاهر أن أغلب هذه المؤسسات كانت قبل ميلاد إتفاقية مراكش 1989، و كانت هناك عدة مشاريع بروتوكولات تعاون ثنائية مشتركة زكاها الإتحاد المغاربي بعد ذلك.

أ- تسلسل مشروع الإتحاد الجمركي:

لقد بينت معاهدة مراكش(17فبراير1989) المؤسسة لإتحاد المغرب العربي مدى أهمية البعد الإقتصادي في تشييد المشروع المغاربي حيث تؤكد المادة الثانية من المعاهدة أن على الإتحاد أن يعمل على تحقيق إنتقال الأفراد و المواد و الخدمات و رؤوس الأموال بصفة تدريجية فيما يحدد الفصل الثالث أهداف الإتحاد في تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الإجتماعية للدول العضوة و توظيف كل الوسائل الضرورية من أجل ذلك

خاصة عن طريق إحداث مشاريع مشتركة و وضع برامج في هذه المجالات هكذا يتجلى أن النص المؤسس لإتحاد المغرب العربي يؤكد على أهمية تحرير المبادلات و على ضرورة دعمها في إطار التعاون الإقتصادي بهدف الوصول إلى تشييد الفضاء المغاربي.

غداة دخول معاهدة إتحاد المغرب العربي بدأ العمل بإستحداث مختلف المؤسسات المسيرة للإتحاد فيما تكونت خمس لجان وزارية متخصصة. وقد تكلفت هذه الأخيرة عن طريق الإستعانة أحيانا ببعض الخبراء بتحضير النصوص القانونية قصد تسهيل التعاون المغاربي.[1]

و لقد إنتهت أعمال اللجنة الإقتصادية المجتمعة بالجزائريين أكتوبر 1989 و مايو 1990 بالجزائر إلى تحضير ثلاث مشاريع نصوص، حيث طرحت هذه الأخيرة على رؤساء الدول قصد المصادقة في الدورة الثانية لمجلس الرئاسة المنعقد بالجزائر يومي 22 و23 يوليو 1990 و يتعلق الأمر بالنصوص التالية:

- قرار حول المبادئ و القواعد التي يجب إحترامها في تكوين إتحاد جمركي مغاربي.
- إتفاقية لتحفيز و ضمان الإستثمارات بين الدول المغاربية.
- و إتفاقية حول عدم الإلزام المضاعف و إحداث قواعد التعاون في مجال الضرائب على الدخل. و لقد دخلت هاتين الإتفاقيتين في التنفيذ يوم 4 مايو 1993، و بعد ذلك هناك القرار حول الخطوط الكبرى للإستراتيجيات المغاربية المشتركة للتنمية و الذي وقع الإتفاق عليه في قمة رأس لا نوف بليبيا يوم 11مارس1999 (تم الإشارة إلى الإستراتيجية المغاربية الكبرى بمراحلها في المبحث الأول في التطور للأهداف الإقتصادية المغاربية).

و كانت المحاولات الأولى لتحرير المبادلات المغاربية تعود إلى(1964-1970) بعد إنطلاق التعاون المغاربي مع إستقلال المغرب العربي عن الإستعمار وكان ذلك بوضع

1- فتح الله أولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، ط1، دار توبقال للنشر ، المغرب، 1997، ص137.

برنامج تحرير للمبادلات بين المغاربية بمساعدة خبراء من منظمة الأونكتاد(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ووضعت عدة مستويات لتحقيق التعاون المغاربي(المستوى الأعلى والمستوى الأدنى والمستوى الأوسط) وتوقفت المحاولة في سنة1970، إلى أن وصلنا إلى إتفاق الجزائر جويلية1990.[1]

والملاحظ هو التركيز على الأمور التنظيمية قبل كل شيء في حيث التكامل الأوروبي مقابل هذا التكامل المغاربي كان وكنظرة مقارنة لا يفرز مؤسسات وإتفاقات إلاّ إذا كانت هناك قطاعات تشهد نوعا من التكامل الطبيعي العفوي فيتم تنظيمها وتوجيهها بإتفاقيات تحفز التكامل فيها أكثر، كما أن الإقتصاديات المغاربية كانت لتوها لا تزال تربط بالدولة المستعمرة، فالدول حديثة عهد بالإستقلال ولا تملك قاعدة صناعية ماعدا بعض المنتجات الفلاحية، فرغم مرور فترة كبيرة عن بروز الإتجاه التكاملي والتعاوني المغاربي ألا أنه بقى ضعيف لأن المنتجات القطرية أنذاك كانت لا تلبي حتى الطلبات الوطنية فضلا عن أن تصل لمرحة التصدير مغاربيا فمتطلبات السوق الجهوي مثل هذا تقتضي وجود فائض.

ب- الإتفاقيات المتعلقة بتبادل المنتجات الزراعية:

خلال نفس القمة المنعقدة بالجزائر في 23جويلة 1990 تبنى رؤساء الدول أو ممثليهم إتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية ما بين دول إتحاد المغرب العربي.

فالمهم هنا هو معرفة أنه إذا كانت المبادرة الأولى للتعاون خلال سنوات الستينات قد أقصت قطاع الزراعة من عملية تحرير المبادلات فإن المبادرة التي إفتتحت خلال سنوات التسعينات قد أدخلته بنفس القدر كالقطاع الصناعي.

1- فتح الله أولعلو، نفس المرجع، ص ص138- 139.

ويؤكد نص الإتفاقية إرادة الدول في ترقية القدرات الزراعية لإتحاد المغرب العربي وتشجيع تدفق المنتجات الزراعية القاعدية في المنطقة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي الشامل وإنشاء سوق زراعية مغاربية مشتركة.

لقد إلتزمت الدول بإلغاء المنتجات الفلاحية الأصلية والمحلية المتبادلة بين الدول المغاربية من الحقوق الجمركية والرسوم التي لها نفس الآثار المتقطعة عند الإستيراد بإستثناء الضرائب والرسوم التي تمس المنتجات المحلية لكل دولة من الإتحاد في إطار إحترام الرقابة الصحية والنوعية (المادة 2)، وتشير الإتفاقية إلى أن المنتجات المتبادلة (النباتية والحيوانية والمنتجات البحرية، بما فيها المنتجات المحولة المرقمة من 1 إلى 24 في قائمة التعريفات الجمركية يجب أن ترافق بشهادة أصلية (المادة 6).[1]

ج- الإتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية

خلال القمة المغاربية المنعقدة في رأس لانوف بليبيا (11 مارس 1991) تم توقيع إتفاقية تجارية وتعريفية (إضافة إلى إستراتيجية للتنمية المغاربية) تبين القواعد الأساسية لإقامة منطقة تبادل حر ما بين الدول المغاربية تتضمن: إعفاء المنتجات الأصلية المحلية من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم بإستثناء الرسوم التي تمس المنتجات المحلية وعند الضرورة تعريفة تعويضية.

- المادة 06 توضح أن المنتجات الأصلية المغاربية التي إستخدمت خلال صناعتها مدخلات مستوردة من الدول الغير، تستفيد من نظام القبول المؤقت وهي تخضع لحقوق تعويضية بـــ17.5% في الدولة المستوردة النهائية على قاعدة قيمة السلعة التي يضاف إليها قيمة التكاليف.

1- فتيحة شيخ، مرجع سابق الذكر ، ص158.

– الدول الأعضاء مدعوة إلى تحضير قائمة بالسلع المعفاة من كل العراقيل غير التعريفية كان يفترض أن تتوسع تدريجيا من أجل جعل الإعفاء الجمركي حقيقيا وفعليا.

– ظهور عراقيل خطيرة تمس فرع معين أو الوضعية الإقتصادية الشاملة وكذا إرادة حماية صناعة ناشئة من شأنها أن تؤدي بالدول الأعضاء إلى إتخاذ تدابير حمائيه(المادة 11).

– تمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير الإغراق، دعم الصادرات وتغليب قواعد المنافسة الشريفة (المادة 12)[1] وهناك عدة مواد أخرى في هذه الإتفاقية تعنى بتنظيم التجارة المغاربية.

– وإذا رجعنا إلى التعاون المغاربي قبل إبرام إتفاقية الإتحاد المغاربي (مراكش 1989) فإننا نجد أنه تم تأسيس عدة مراكز تعاون إقتصادية على غرار مركز الدراسات الصناعية واللجنة الطاقوية المغاربية التي تضم (ليبيا، تونس والجزائر) وكان مجلس وزراء الإقتصاد المغاربة حاضرا بدورات عديدة وصلت إلى سبعة دورات حتى ماي 1975، وتم طرح عدة مشاريع طموحة جدا كمشروع القطار المغاربي ومشروع التكامل الكهربائي والتعاون الصناعي في إطار لجنة المواصفات الصناعية، والأدوية و المنتوجات الصيدلية ودراسة حول البنك المغاربي للإدماج الصناعي، والعديد من الدراسات القطاعية الهامة والتي تستطيع الدول المغاربية ونحن في الألفية الثالثة أن تعيد تثمينها وتحيي هذه الدراسات والمشاريع لصالح هدف أسمى وهو تحقيق الأمن الإقتصادي الذي يواجه تحديات عميقة أخطرها المشروع الشرق أوسطي والتوجه الأورومغاربي الذين شتتا المشروع المغاربي.

2/حجم المبادلات التجارية المغاربية ودرجة التكامل التجاري المغاربية

1– فتيحة شيخ، نفس المرجع، ص159.

عند إبرام إتفاقية مراكش (فيفري 1989) التي تم بموجبها إنشاء إتحاد المغرب العربي كانت السياسات التجارية للدول الأعضاء تتسم بتباين كبير ويمكن أن نصنف دول الإتحاد إلى نوعين من الدول:

– التي طبقت سياسة تجارية ليبرالية: تونس والمغرب.

–والتي الدول التي إتبعت سياسة إحتكار من طرف الدولة: ليبيا والجزائر.

أما موريتانيا فتشكل حالة منفردة نظرا لوضعها كدولة أقل نموا ونظرا لكون الدولة تشجع المبادرة الخاصة مع العلم أنها تزاول في نفس الوقت مراقبة صارمة على توزيع العملة الصعبة بين المستوردين.

لقد كان دائما في مخطط الدول المغاربية وفي إطار سعيها لخلق إتحاد حقيقي أن تحقق تحدي ليبرالية وتحرير تركيبة المبادلات المغاربية البينية وأن تجعل حقوق الجمركة متساوية وإختزال الحواجز التعريفية وغير التعريفية، ومبدأ تحرير المنافسة الشريفة بين المنتجين للدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي ومكافحة الإغراق (dumping) وسياسات دعم الصادرات[1].

فالمجموعة المغاربية نقول أنها كتلة إقتصادية طبيعية لو تم تفعيل الإتحاد المغاربي حقيقة وهناك من يستبعد لكن وجب إحتساب المصادر التجارية غير المنظمة بالمنطقة.

إلاّ أن من يرفضون هذه الفرضية يرون أن هذا النوع من الإندماج يعتمد على مقاربة الحجم التجاري لأي من دول منطقة تريد التكتل والذي لا نجده بالشكل الكافي هنا في المنطقة المغاربية فالقيمة التجارية بين المغاربية للسلع في الحقيقة تضاعفت مند سنوات الثمانينات فمن خلال التجارة الكلية المغاربية لكنها تقلصت مع بدايات 1990، فالتجارة بين الجهوية المغاربية تقلصت من 2% من التجارة الإجمالية سنة 1990 (قاعدة إنطلاق ضعيفة)

1– سمية كبير، مرجع سابق الذكر، ص71.

إلى 1.2% سنة 2004 فبالمقارنة مع التكتلات الإقليمية العالمية حيث إرتفع بعد التكامل مثل دول الأندين (andin) والآسيان (Asean) وألينا (Alena)[1]

وحتى نكون أكثر تركيزا فالتجارة البينية تعتب إحدى تطبيقات التجارة الخارجية التي تعنى بمجموعة محددة من الدول في شكل تجمع ما أي دون الخروج عن نطاق التجربة المغاربية عندنا أي كتلة إتحاد المغرب العربي).

3- الأهمية النسبية للتجارة البينية المغاربية

شهد حجم التجارة البينية للدول المغاربية تزايدا مستمرا في العقدين الأخيرين وذلك لتزايد حجم السكان في منطقة الإتحاد بالإضافة إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية والتي تستفيد منها بعض الدول المغاربية المصدرة للنفط ومشتقاته بنسبة كبيرة وهي ليبيا والجزائر وموريتانيا كما ساعد الإنفتاح الإقتصادي لهذه الدول على جدب التكنولوجيا المتطورة في بعض القطاعات وهي لازالت تسعى جاهدة لملأ النقص الكبير في بعض قطاعاتها، و يمكن القول أنه بمقدور التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي أن تصل بهذه الدول إلى درجات قصوى من المنافع الإقتصادية والإجتماعية، وذلك لإختلاف المزايا النسبية التي تملكها كل دولة على حدة والتي تساهم إلى أبعد الحدود في خفض كلفات السلع الإقتصادية والخدمات المقدمة.

تساهم التجارة الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي فرادى في التجارة الخارجية الإجمالية للإتحاد بنسب متباينة، ويمثل مجموع نسب مساهمة هذه الدول الإجمالية في التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي إلى تجارتها الإجمالية الخارجية نسبا مختلفة أيضا، مقارنة بتجمعات إقليمية أخرى ذات أبعاد وأهداف إقتصادية بالدرجة الأولى.

2 - une nouvelle version pour l'intégration. Economique du Maghreb ?rapport Principal novembre 2006. Groupe développement économique et social région moyen orient et Afrique du nord, banque mondial, P14.

وفي الواقع لا يمكن القول أنه يمكن اعتبار التزايد المستمر لنسب التجارة البينية أو الخارجية الإجمالية بمرور السنين نتيجة إيجابية جدا على تطور المبادلات التجارية بين دول منطقة معينة كالمنطقة المغاربية، وذلك في حالة تسجيل متوسط ضعيف لحجم التبادل التجاري البيني مقارنة بحجم التجارة الإجمالية لتلك المنطقة أو تسجيل ذلك المتوسط بشكل منخفض مقارنة بمتوسطات مماثلة لتجمعات إقليمية أجنبية أخرى و يستوجب تحليل الأهمية النسبية للمبادلات التجارية لمنطقة إقليمية معينة وذلك بقياس وزن تجارتها البينية مقابل تجارتها الخارجية وقياس ذلك مقارنة بمثيله في تجمعات إقليمية سابقة الإنشاء أو جيدة النتائج مماثلة الظروف الإقتصادية والإجتماعية.[1] ونحاول توضيح ذلك من خلال البيانات المقارنة مع التجارة الخارجية الإجمالية لإتحاد المغرب العربي وكذلك إلى كل من مجموع التجارة العربية والبينية العربية في الفترة الممتدة من 2000إلى 2010.

جدول13: وزن التجارة البينية المغاربية في تجارة الإتحاد الخارجية وفي التجارة (الخارجية/البينية) العربية 2000-2010 (الوحدة 10^9 دولار).

	إجمالي التجارة الخارجية لإتحاد المغرب العربي		إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية		إجمالي التجارة البينية للدول العربية	
	2000	2010	2000	2010	2000	2010
الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي	48.774 1.0558	110.184 4.0615	259.7 1.0558	904.497 4.0615	16.10 1.0558	77.719 4.0615
وزن الصادرات البينية لاتحاد المغرب العربي	33.119 1.0624	139.587 4.1427	149.7 1.0624	655.21 4.1427	15.70 1.0624	77.155 4.1427
التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي	81.893 2.1182	249.771 8.2042	409.4 2.1182	1559.7 8.2042	31.80 2.1182	154.874 8.2042

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2011(أبو ظبي: صندوق النقد العربي 2011، الملاحق الإحصائية، ص ص 270-375).

1- عقبة بلخضر، التطور الإقتصادي والتجارة البينية، منطقة إتحاد المغرب العربي نموذجا، مجلة بحوث إقتصادية عربية العددان 59-60/ صيف-خريف 2012، الجزائر، ص80.

المرجع: عقبة بلخضر، نفس المرجع، ص80.

يلاحظ من الجدول أن وزن الصادرات البينية لإتحاد المغرب العربي إلى إجمالي تجارته الخارجية يمثل ما يعادل ما بين مليار و55.8 مليون دولار أمريكي إلى 48 مليارا و774 مليون دولار أمريكي(أي بمعدل 2.16%) في سنة 2000، وقد إزدادت هذه النسبة تقريبا في سنة 2010 إلى معدل 3.69% مع تسجيل نسبة تفوق على الأقل 26% في حجم كل من الصادرات البينية والصادرات الإجمالية لإتحاد المغرب العربي.

كما سجل وزن التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي إلى تجارته الإجمالية ما يعادل ما بين 2مليار و2.1182 مليون دولار أمريكي إلى 81 مليار و893 مليون دولار أمريكي (أي بمعدل 2.59% سنة 2000، وقد سجل معدل مرتفع قليلا في سنة 2010، 3.28% إلاّ أنه يعتبر إرتفاعا قليلا في الفترة 2000-2010، وذلك لإرتفاع حجم الواردات البينية الإجمالية لإتحاد المغرب العربي بأقل من المعدل المسجل، والمذكور سالفا في حجم الصادرات البينية إلى الإجمالية للإتحاد.

من خلال ما سبق نرى أن معدل التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي إلى تجارته الإجمالية هو معدل ضئيل جدا أقل من (3.28%) ما يعني أن حجم التبادل السلعي البيني لمنطقة إتحاد المغرب العربي ضعيف جدا مقارنة بحجم التجارة الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي ومنها عائدات الصادرات الإجمالية من مختلف مناطق العالم، ويستدعي ذلك نظريا زيادة حالة الإرتباط الإقتصادي بين الدول لأقصى ما يمكن تقديمه من مبادلات تجارية بينية وذلك في مختلف القطاعات والمجالات الإقتصادية.[1] لأن التوقف على هذه الحال من حجم الإندماج يرهن الأمن الإقتصادي المغاربي ويجعله يتوجه إلى تكتلات أخرى بحثا عن

1- عقبة بلخضر، نفس المرجع ، ص81.

العائد التجاري وهذا ما نلاحظه في الفترة الأخيرة حيث فرضت أغلب الحكومات المغاربية في التكامل الجهوي لصالح تنويع الشركاء الإقتصاديين.

وإذا حاولنا إستقراء العلاقة بين الدول الخمسة المشكلة لإتحاد المغرب العربي فسنجد إختلاف كبير فيما بينها وبروز الدول الثلاث تونس، المغرب والجزائر أكثر.

فعلى الرغم من تزايد المبادلات المغاربية مع أوروبا حسب كل دولة على حدة (تونس مثلا تصل إلى 70% في تبادلاتها مع الإتحاد الأوروبي وحده) إلاّ أن مثلا المغرب وعلاقته مع البلدان المغاربية الأربعة وصلت عام 2007 إلى 8.9 مليار درهم (أي أكثر من مليار دولار بسعره التحويلي)، وتتصدر الجزائر قائمة الزبائن المغاربيين بسبعة مليارات درهم.[1] فليست كل الدول متقاربة في تجارتها المغاربية البينية و الجدول التالي يوضح إتجاه الصادرات:

جدول 14: إتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية(الوحدة مليون دولار).

الاتجاه / المصدر	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
تونس		19.6 13.3	50.7 49.9	11.7 5.9	0.8 0.1
الجزائر	17.2 22.7		1.4 0.4	28.5 7.8	0.0 3.2
ليبيا	69.8 38.9			5.3 8.4	0.0 0.0
المغرب	12.3 5.3	13.5 14.7	5.2 3.0		5.8 0.0
موريتانيا	1.6 10.1	0.0 12.0	0.0 0.0	35.3 14.0	

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2006.

1- أمحمد مالكي، الإتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية، قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة" بالدوحة 17-18 فبراير 2013. أنظر:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/2013528171927158621Malki.pdf

ونلاحظ من خلال الجدول أن الدول الثلاث المغرب، الجزائر وتونس(والتي تعكس المفهوم الأوروبي للمغرب العربي) أما ليبيا وخاصة موريتانيا فتكاد تكون التجارة معها مغاربيا دون جدوى إذا إستثنينا بعض المنتجات الطبيعية لذلك نؤكد أنه لا يمكن إقامة تكامل دون بناء إقتصاديات قطرية فتحقيق الأمن الإقتصادي لدولة معينة في التكتل سيخلق فوائض في بعض السلع مع بقاء النقص في الأخرى، إلا أنه في الحالة الموريتانية سنكون في وضع تبادلي جاف، إذ يقتصر هنا التكامل على المعاهدة الموقعة فقط.

ولهذا حتى نضمن أحسن تكتل إقتصادي مغاربي يسمح بخلق الشروط المنافسة أكثر إتساعا لمجموع الشركات والمؤسسات في المنطقة التي من جهتها تسمح بخلق إقتصاديات قطرية مهمة بإمكانها إخفاء سمة ضعف الحجم السوقي لأي بلد مغاربي والذي يمر حاليا بخاصية تهميش المؤسسات وغياب أدائها في السوق المغاربي كلية.[1]

4- بنية المبادلات المغاربية البينية

البنية القطاعية للمبادلات بين الدول المغاربية أساسا تهيمن عليها الموارد الطاقوية من جهة بنسبة 31.9% في 1990 أي بداية الإنطلاق إلى 45.5% في 2006. ومن جهة أخرى المواد الكيماوية التي تتجاوز 14.5% في 1990 (الانطلاق) إلى 13.8% في 2006، كما تمثل صناعة الحديد والصلب حوالي 5.4% إلى 7.9% بين 1990 و2006، بالمقابل قطاع الأشغال (مواد البناء، الميكانيك والإلكترونيك، والنسيج والمواد الفلاحية) وهذه

1 - Abdeslam ben-DiabeAllah, « les pme maghrébines : un facteur d'intégration régionale » : http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue09/bendi%20abdesslam.pdf (23-01-2014, 20 :44)

المواد تملك فيها المغرب وتونس ميزة نسبية تقليدية فالتنوع الجهوي جد مهم، لكننا نشهد أن القدرة التبادلية في المواد الفلاحية يمكن أن تتضاءل نتيجة محدودية الموارد المائية.[1]

جدول15: بنية المبادلات بين الدول المغاربية(%).

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسيج جلدي	8.4	12.5	8.9	8.6	3.2	2.2	1.6	1.8	1.9	1.5	1.4
الحديد والصلب	4.7	5.9	10.4	8.2	5.9	5.9	7.2	8.1	10.2	6.9	7.9
المواد الغذائية	7.0	10.8	12.5	15.0	11.3	10.4	14.3	17.1	11.1	12.3	11.5
الميكانيك الإلكترونيك	10.0	8.4	8.7	6.9	6.5	7.9	8.3	12.3	8.8	8.7	9.8
المعادن	0.8	0.6	0.6	0.7	0.5	0.7	0.6	1.0	0.8	0.6	0.6
مواد البناء	3.8	3.4	3.7	2.8	3.2	2.7	3.5	5.2	3.9	3.9	3.7
الطاقة	45.3	36.0	27.3	36.1	50.3	49.0	41.2	28.6	39.7	45.7	45.5
الكيماويات	13.8	15.5	19.6	15.9	13.4	14.5	16.6	18.6	16.7	14.5	13.8
الورق والخشب	3.7	4.7	4.9	3.7	3.5	3.5	4.7	4.8	4.8	4.3	4.3
المواد الفلاحية	2.5	2.1	3.4	2.1	2.3	2.3	2.0	2.6	2.1	1.5	1.4

Source : chelem, calculs depf.

Enjeux d'intégration maghrébine « le cout du nom Maghreb» op.cit. p 05.

وتبقى المواد عالية التصنيع غائبة وتفسير ذلك هو عدم وجود قاعدة تقنية يمكن للدول المغاربية أن تستعين بها لتنويع صادراتها بين الطبيعية والمصنعة ونصف المصنعة.

فكل المواد التي تحدثنا عنها هنا إحصاءات رسمية مأخوذة غالبا من المصالح الجمركية للدول والتي تجرد دخول وخروج السلع والنوعية والكمية إلاّ أنه هناك شيء آخر في قضية

1 – enjeux de l'intégration maghrébine « le cout du nom Maghreb » in: http www.finances.gov.nadepfpulicationsen_catalogue étude 2008 intégr_maghreb.pdf.pdf, P5. (25-01-2014-12 :14).

التكامل هو التجارة الطبيعية والتي لا تعترف بالحدود الدولاتية وترى فيها تقييدا إلاّ أن الدول المغاربية لم تعطها حق الإهتمام وتبقى يمكن أن تشكل نقطة هامة في بعث التجارة البينية المغاربية لأنها تعبير طبيعي عن وجود تكامل حاجاتي وهي المبادلات غير المنظمة حيث تغذي إقتصادا باطنيا حيويا في مجموع المنطقة مما يجعلنا نؤكد فرضية أن المغرب العربي متكامل طبيعيا فرقته الحدود الوهمية والصراعات السياسية الفؤوية.

إن وجود هذه التجارة الباطنية يدل على وجود تكامل حقيقي بين الإقتصاديات المغاربية وهو التكامل الذي ما يزال يتجاهله نظام المبادلات المنظم، لذا فإن الإندماج التدريجي للتجارة الباطنية في النظام المؤسسي قد يساعد بدوره في تكوين أسس منطقة "تبادل حر داخل الفضاء المغاربي".

ومصادر هذه التجارة غير المنظمة في المغرب العربي منها:

المنتوجات الناشئة عن سبتة ومليليه المدينتين المغربيتين الخاضعتين للإستعمار الإسباني على البحر الأبيض المتوسط ذلك أن نظام المنطقة الحرة الذي يخص المدينتين يجعل منهما نقطة إنطلاق لتجارة واسعة وباطنية لا تتسرب إلى المغرب وحده بل تصل كذلك إلى الجزائر وتونس وحتى ليبيا، وهناك بعض التقديرات التي تقول بأن هذه الواردات غير المشروعة تمثل سدس 6/1 الواردات المؤسسية للمغرب، وحسب نفس هذه التقديرات فإن خمس هذه الواردات على الأقل تغادر المغرب متوجهة إلى البلدان المغاربية الأخرى ويتعلق الأمر أساسا بمواد إستهلاك إسبانية الأصل (مواد غذائية، العطور...)

ونلاحظ أحيانا ظاهرة شبيهة بهذا الوضع في شرق المغرب العربي حيث أن ليبيا تصبح أحيانا مصدر تجارة غير منظمة تغدي الأسواق التونسية.

سياسة إعانات المنتوجات الغذائية الأساسية كانت تشكل بدورها أحد أسباب إنحراف المسالك التجارية نحو التهريب، ويخص الأمر كذلك ليبيا والجزائر القطران اللذان إستمرا

في دعم أسعار العديد من المواد الأساسية، وأصبحا يكونان قاعدة إنطلاق لتجارة السلع المدعمة(المواد النفطية، مشتقاتها، البيوت البلاستيكية المغطاة ومعدات أخرى) التي تباع في شرق المغرب أو في غرب وجنوب تونس أو شمال شرق موريتانيا بل تتجاوز حدود هذه الأقطار لتصل إلى بلدان إفريقية جنوب الصحراء.[1] وقد لاحظنا هذا جيدا في الجزائر من خلال المقايضة التي تجري بطريقة غير شرعية على الحدود الشرقية مع تونس وليبيا وتساهم بشكل هام في خلق الثروة وتحسين ظروف العيش للمناطق الحدودية التي تشترك في تداول العملات الوطنية وتخلق علاقات تتطور فيما بعد للمصاهرة والتقارب العائلي، وكذلك مثال مدينة تلمسان الجزائرية التي تستهلك أضعاف كثيرة من حجمها من مادة البنزين الذي يحول للمغرب بطريقة غير شرعية وتستفيد منه المدن المغربية الحدودية جدا ولما سقفت الجزائر بيع هذه المادة في المدينة قامت إحتجاجات في المغرب في سنة 2013 وهذا يدل على حجم الفرص غير المستغلة على الحدود.

السياحة بين الأقطار المغاربية ذلك أن إنتقال الأفراد والعائلات عبر منطقة المغرب العربي لا يندرج ضمن بواعث سياحية أو قصد زيارات ذات طابع عائلي فقط فالأسفار تكون فرصة لأصحابها للتزود بالسلع التي يقوم البعض ببيعها في أقطار إقامتهم وكثيرا ما تتعدد رحلات الزوار القاطنين بالقرب من الحدود في تحركات متوالية عبر هذه الأخيرة سرعان ما تصبح فرصا للقيام بأنشطة تجارية. هكذا تتجلى المبادلات غير المنظمة عبر الإتجاهات التالية:

إتجاه المغرب/الجزائر: فواكه وخضر، منتجات إستهلاك عادية، قطع غيار نسيج وملابس...

1- فتح الله ولعلو، نفس المرجع، ص ص125-126.

إتجاه الجزائر/ المغرب: غنم ومواد نفطية، بيض، سكر، قهوة، مشتقات الحبوب، سميد تجهيزات فلاحية، بيوت مغطاة، محركات هيدرولية، مبردات، أجهزة تلفزة.

إتجاه تونس/ الجزائر: منتوجات نسيجية، توابل، فواكه، خضر.

إتجاه الجزائر/تونس: مواد غذائية مدعمة، تجهيزات زراعية، محركات هيدرولية، قطع الغيار.

إتجاه تونس/ ليبيا: معدات منزلية، نسيج.

إتجاه ليبيا/ تونس: فواكه وخضر، منتوجات نفطية، ومواد غذائية مدعمة.[1]

أما عن معوقات التجارة البينية والعلاقات الإقتصادية المغاربية البينية عامة فسنتطرق إليها في المبحث القادم بشكل أكثر تفصيلا.

5- التكامل المالي والمصرفي كمسهل للتكامل الإقتصادي المغاربي

وهذه النقطة جد مهمة في صدد الحديث عن التكامل المغاربي والأمن الإقتصادي وبإمكانها أن تكون محور بناء هذا الأمن الإقتصادي الجهوي للميزة التي تتمتع بها بعض الدول المغاربية خاصة ليبيا والجزائر والتي تستطيع أن تكون قاعدة هذا التكامل لو توجه الأموال بشكل جيد في إطار نظام مصرفي ومالي مغاربي يسهل و يمون الإقتراض الجهوي.

إن أول خطوات التعاون الضريبي بين دول الإتحاد المغاربي تمثلت في إبرام إتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي بتاريخ 14 جوان 1990 بالجزائر العاصمة بعد أن تم التفاوض عليها بين خبراء إدارات الضرائب المغاربية بالعاصمة التونسية وتم الإنتهاء من إجراءات تبادل وثائق التصديق بتاريخ 14 جويلية 1993 وصارت سارية المفعول إبتداء من 1 جانفي 1994 وعوضت بالتالي إتفاقيات الإزدواج الضريبي الثنائية الموقعة بين الدول المغاربية فيما بينها وتعد هذه الإتفاقية المتعددة الأطراف من بين الإتفاقيات القليلة الموجودة في العالم.

1- فتح الله ولعلو، نفس المرجع، ص ص127-128.

تتمثل أهمية مثل هذه الإتفاقية في قدرتها النظرية في الحد من ظاهرة الإزدواج الضريبي أي خضوع دخل أو رأس مال شخص طبيعي أو معنوي لأكثر من سيادة ضريبية خلال نفس الفترة فينتج عنه ظروف معرقلة لتنقل رؤوس الأموال الأشخاص والبضائع فهي تسهل المبادلات الإقتصادية والتجارية بين الدولتين، وتهدف أيضا إلى وضع كيفيات فرض الضريبة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ومحاربة الغش والتهرب الجبائيين.

فإبرام مثل هذه الإتفاقية يشكل أداة لتطوير المبادلات التجارية والإقتصادية بين الدولتين وذلك بخلق جو ملائم ومشجع للإستثمارات داخل الفضاء المغاربي.[1]

إذا دققنا في إتفاقية مراكش المبرمة في 17 فيفري 1989 في الجانب الجبائي لهذه الإتفاقية نجد أنه في المادة الثانية (الفقرتين4 و5) أن على بلدان المغرب العربي أن تعمل على:

- متابعة سياسة مشتركة على جميع المستويات.

- العمل تدريجيا لتجسيد فيما بين الدول المغاربية الحركة الحرة للأشخاص ، الخدمات البضائع، ورؤوس الأموال، ويتضح من هنا أن تجانس الرسوم على رقم الأعمال في المغرب العربي قد تمت الإشارة إليه بطريقة ضمنية وهي موجودة في إطار التجسيد التدريجي لتنقل الأشخاص، البضائع، ورؤوس الأموال.

وبالتالي يشكل الجانب الجبائي بصفة عامة، في إتفاقية مراكش إحدى الأولويات الإقتصادية للدول المغاربية، بالرغم من عدم ذكره علانية من خلال الأحكام التي تضمنتها الإتفاقية فهذا لا ينقص من أهميته كأداة رئيسية في رسم معالم التكامل الإقتصادي في المنطقة[2] وبالتالي الأمن الإقتصادي.

1- محمد عباس محرزي، التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الإقتصادي في منطقة المغرب العربي، مرجع سابق الذكر، ص21.

2- محمد عباس محرزي، نفس المرجع، ص22.

كما أن الدول المغاربية في مجال البنوك تضل "تحت بنكية sous bancarisées" أي الواقع البنكي سيء هذا في المستوى القطري لأن تحسينه قطريا يحفز الإقتصاد القطري الذي ينتج وحدات قوية للتكامل فالخدمات البنكية مقابل الكثافة السكانية تظل ضعيفة جدا، وسياسة التبنيك (أي توفير الخدمات البنكية) " bancarisation " تظل متواضعة نسبيا ففي الجزائر 39 وكالة بنكية مقابل 1 مليون نسمة في 2006 (مقابل 37 في سنة 2000) والمغرب 86 وكالة بنكية وتونس 89 وكالة بنكية دائما مقابل 1 مليون نسمة وبالمقارنة في بولونيا 131 وكالة بنكية لـــ1 مليون نسمة و 541 في المتوسط الأوروبي.[1]

ومنه نلاحظ أن الدول التي حققت التكامل تعتمد على عصرنة القطاع المالي والمثال أمامنا في المتوسط الأوروبي للخدمات البنكية مما يفرض على الدول المغاربية رهانا في هذا المجال لا يجب الغفلة عنه وجعله هامشيا رغم أهميته فالسيولة المالية وسهولة تدفقها تضمن سهولة وسرعة تحقيق المشاريع وإرتفاع الربحية وحجم العائد إضافة إلى رقمنتها الضرورية.

فالتكامل المغاربي والتوجه البيني ظل هدف كل السياسات المغاربية سعيا وراء تحقيق الأمن الإقتصادي الشامل والتحول لمجتمعات الرفاه المغاربية إلاّ أنه دائما يواجه عدة معوقات متعددة سنتطرق إليها فيما بعد بالتفصيل، وسعيا في تحقيق هدف الأمن الإقتصادي موازاة مع تعثر مسار إتحاد المغرب العربي رأت الدول المغاربية التوجه للإستفادة من الميزات التي توفرها العولمة أي البحث عن هذا الأمن ولو نسبيا متجهة لشمال المتوسط أو مع باقي دول العالم.

المطلب الثاني: أثر التوجه الإقليمي والعالمي على الأمن الإقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

[1] – Estelle brack. Op cit. P14.

1- إرتباطات الأمن الإقتصادي المغاربي بالسياسات العالمية وتأثيراتها

في هذه النقطة يجب أن لانغفل عن التوجه الرأسمالي العالمي الذي يقوم بالأساس على التقسيم الدولي للعمل بين المركز والمحيط يتعبير سمير أمين وموقع الإقتصادات المغاربية ضمن دول المحيط أي جنوب المتوسط فرض ترتيبات دولية ضمنية بأن المنطقة من نصيب الإتحاد الأوروبي أو كامتياز له رغم ظاهرية العلاقات الأورومغاربية ومبادئ إعلان برشلونة وما سبقه من السياسات المتوسطية الجزئية والكلية والمتجددة.

فالتحدي الإقليمي هو هذه الشراكة الأورومتوسطية لأنها بالأساس تعبر عن تبعية فاضحة من خلال البنود التجارية التي تصر على حماية المنتجات الفلاحية الأوروبية مع العمل على تحرير الإقتصاديات المغاربية بالشكل الذي يجعلها في حالة "إنكشافه حادة، رغم أن الإقتصاديات الناشئة والتي تكون في حالة بناء لا يجب أن تتحرر على إقتصاد السوق مباشرة إضافة إلى الميزان التجاري الخاسر لصالح الصفة الشمالية.

وبخلاف هذا التحدي نجد أن التوجه الإقتصادي الأمريكي ورغبة التغلغل في المنطقة موجود مند فترة سابقة فمع نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين برزا إتجاه آخر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وهي محاولات الشراكة الإقتصادية مع دول المغرب العربي ويأتي ذلك كتطور طبيعي لإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات في تطوير علاقاتها في كافة المجالات مع كل من تونس والمغرب والجزائر، وقد قام وكيل وزير الخارجية الأمريكي أينزستات بزيارة هذه الدولة في حزيران/يونيو عام 1998 لإطلاق المبادرة الجديدة (مبادرة ايزنستات) التي تهدف إلى دعم التكامل الإقليمي بين الدول الثلاثة والتأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وبلورة شراكة مع الولايات المتحدة على قاعدة

الحوار السياسي والإقتصادي الدوري بين مسؤولي الطرفين.[1] وكإستقراء للهدف نلاحظ التوافق العام مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة الدولية وهذه المبادرة أي دعم القطاع الخاص وزيادة دوره في الدول المغاربية لرفع إحتكار الدولة لبعض القطاعات رغم أن هذه السمة لا تعتبر سلبية فتدخل الدولة كان في أحيان كثيرة مجنبا للأزمات والمثال واضح في الإقتراحات التي وجهها صندوق النقد الدولي لماليزيا في أزمتها المالية والإقتصادية وتم رفضها كلية من طرف محمد مهاتير رئيس الوزراء، وتم إقالة وزير المالية أنور إبراهيم الذي كان يتفق مع خبراء صندوق النقد الدولي وفرض محمد مهاتير إجراءات سيطرة على نقل رؤوس الأموال والإستثمار وثبت سعر العملة المحلية (الرنجت) وأمم جميع الإستثمارات المثبتة بالعملة الماليزية، كل هذا في ظل توقع خبراء صندوق النقد الدولي حدوث إنهيار للبناء الإقتصادي لكن في غضون سنة واحدة فقط أعادت ماليزيا تنظيم بنوكها وشركائها لتثبيت للمنتقدين الذين يقولون أن تدخل الحكومات في الإقتصاد يكون فقط عندما تكون الآلية المطبقة تابعة من إقتصاد السوق.[2]

كما نجد هذا التوجه في الحديث عن دور القطاع الخاص كنصيحة لدول الإتحاد المغاربي في كلام وخطاب المدير العام لصندوق النقد الدولي السيدة كريتسن لاغارد في نواكشوط 9 جانفي 2013 حيث توجه إلى مصطلح جديد هو "صحوة القطاع الخاص" وترى بأنه يطلق الإمكانات الإنتاجية لدى الشعوب المغاربية ويهيئ مناخا داعما للإبتكار والزيادة في الأعمال والإبداع وفرص العمل فهدا الإقتراح إذا نظرنا إلى الهيكلة العامة للقطاعات الإقتصادية نجد أنه لا توجد رأسمالية وطنية مغاربية قادرة على تسيير هذا القطاع الخاص والمساهمة في الإقتصاد الوطني وحتى الشركات العالمية تعارض بعض القيود التي تضعها

1- كفاح عباس رمضان، تفعيل إتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية، مجلة دراسات إقليمية، عدد 16، جامعة الموصل 2009، ص 24.

2- حاتم حميد محسن، مرجع سابق الذكر، ص ص123-124.

الدول المغاربية لحماية إقتصاداتها من الهيمنة الخارجية مثل قاعدة 51/49 في قانون الإستثمار الجزائري.

وحتى التوافق الذي تبديه المؤسسات العالمية المهيمنة على الإقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) مع قيام التكتلات الإقليمية الجهوية يتسم بالنمطية فرغبة الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مثلا ومنظمة التجارة الدولية في تكتل الدول المغاربية لا يعدو إلا أن يكون دعوة لتوحيد السوق المغاربي فقط وتوسيعه لإستهلاك السلع الأجنبية.

وكتحدي تجاري تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وعامل مؤثر في موازين الإقتصاد الوطني بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي ونتيجة لمحدودية الصادرات لدول الإتحاد المغاربي إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاث سلع بإتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا ليبيا والجزائر(المحروقات: البترول والغاز) تونس والمغرب(الصناعات التحويلية، النسيج والحوامض) المغرب وموريتانيا وتونس (منتجات الصيد البحري، المواد المنجمية) كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا(منتجات تكنولوجية وغذائية) هذه العملية أدت إلى ربط الإقتصادات المغاربية بالخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أذى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة إتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الإتحاد الأوروبي وإلى حد ما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[1] فالتغيرات في أسعار المواد في

1- محمد أمين أعجال لعجال، مرجع سابق، ص30.

الأسواق العالمية يؤثر على تناول المادة من طرف الأفراد في الدول المغاربية مما يهدد التوازن الغذائي وكميات الحريرات الضرورية للنمو بإعتبار الأمن الإقتصادي معطى ثنائي فنحلله على مستوى الدولة وعلى مستوى الفرد الإنساني أي يدخل ضمن الأمن الإنساني وضمن الأمن الشامل.

ومع إكتمال الضلع الثالث للعولمة متمثلا في منظمة التجارة العالمية (OMC) وجب على الدول المغاربية تكييف إقتصاداتها مع متطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية. فبعض التقارير المختلفة أشارت إلى تدني مستويات الإنتاج في هذه الدول إلى معدلات منخفضة ويؤكد بعض المراقبين الإقتصاديين أن إمكانيات هذه الدول بدون إستثناء هو تفعيل الإنفاقات التجارية والإسراع في الإنتقال إلى مراحل متقدمة من هذا الإتحاد.[1] وقبلها تحقيق درجة مناسبة من النوم الداخلي الذاتي وخلق سلع تبادلية وأنظمة مصرفية لتسهيل عملية التبادل وتنشيط الإتفاقيات التجارية.

إتباع إستراتيجية التأهيل الإقتصادي المحلي لتعظيم مكاسب الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ويتطلب ذلك العدد من الترتيبات والإجراءات التي تمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية وذلك من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي وإعادة الهيكلة للمؤسسات الداخلية والعمل على تشخيص الفرص والمخاطر ونقاط القوة والضعف داخل المؤسسات الوطنية والعمل على التسيير المبدع والتدريب على التمهين من أجل التسيير الفعال لنظام المؤسسات الوطنية.[2] والتعجيل بإجراءات مكافحة الفساد والمساءلة السياسية للمسيرين الإقتصاديين وكل هذا يكون وفق توجه محلي يدرك حجم الإمكانات والإحتياجات أي "تبيئة النموذج التنموي"، هذا التوجه التنموي القبلي مع التكتل المغاربي الجهوي يوفر قوة تفاوضية مع الكتل الإقليمية الأخرى أو في منظمة التجارة العالمية بما يضمن الأمن الإقتصادي المغاربي.

1- طاولي مراد، مرجع سابق، ص 220.

2- صاولي مراد، نفس المرجع، ص235.

2- الإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي

تطورت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع خلال العشرية الماضية منتقلة من 717 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 4,4 مليار دولار أمريكي سنة 2001، حيث أن نصيب الإستثمار المباشر الموجه نحو بلدان جنوب شرق المتوسط قد إرتفع من 15% إلى 47% بين 1990 و 2001.

في حين عرف الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي الموجه نحو البلدان النامية تقلص حصة المغرب العربي إلى غاية سنة 2000 لتبقى على التوالي 0,6% و 2,2% إضافة إلى أن مسار برشلونة لم يجلب الإهتمام المرجو من طرف المستثمرين الأوروبيين إلى منطقة جنوب المتوسط.

أما حصة المغرب العربي من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لجنوب المتوسط إنتقل من 1,2% سنة 1995 إلى 1,5% سنة 2003، وهذا المستوى تم الوصول إليه سنة 1997.

نشير أنه خلال سنة 2001 تم تفسير الزيادة التي عرفتها تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب العربي، في القيمة المضافة الهائلة التي حققها المغرب من فتح رأسمال شركة المغرب للإتصالات وبيع الجزائر للرخصة الذاتية لإستغلال شبكة الهاتف النقال وتضاعفت رؤوس الأموال الموجهة نحو الجزائر بشكل كبير سنتي 2000 و 2001 خاصة إتجاه قطاع المحروقات.[1] فالإستثمارات في القطاعات المنتجة الحقيقية كالقطاع الصناعي غائبة تماما وحتى محاولة الدول المغاربية جلب هذا النوع من الإستثمارات يكون بتقديم تنازلات هائلة تعتبر من قبيل المساس بالسيادة الوطنية في أحيان كثيرة مثلما يقدم المغرب حيث فتح المجال لتملك العقار الصناعي وقدم تنازلات كبيرة من أجل جلب بعض الصناعات الأوروبية. أما الجزائر فإن الدول تشتكي من قاعدة الإستثمار التي تنص على49% للمستثمر

1- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، مرجع سابق، ص54.

الأجنبي رغم أن الخبراء يرون فيها وسيلة لحماية الإقتصاد من الهيمنة التي يفرضها الرأسمال الأجنبي.

الشكل08: تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض بلدان المغرب العربي

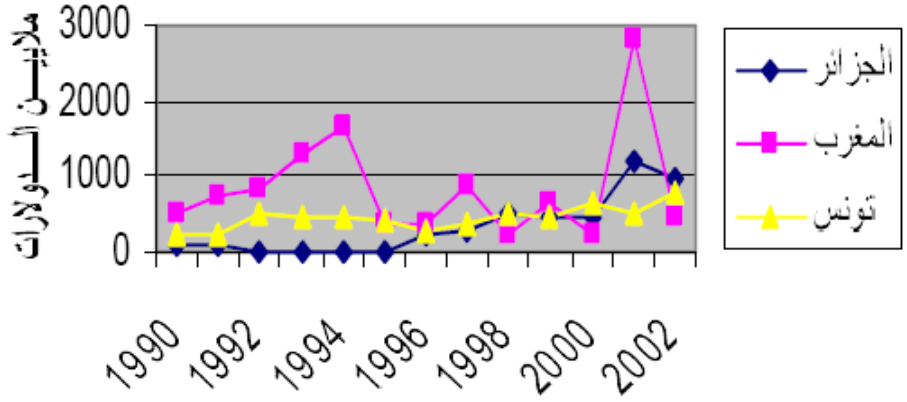

المصدر: ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الاقتصادية، قاعدة المعطيات حول الاستثمار الأجنبي

المرجع: محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، نفس المرجع، ص55.

ويوضح توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة 1990-2002 الذي تلقته بلدان المغرب العربي وهيمنة التدفقات المالية المتجهة نحو المغرب، بسبب التقدم الهام في مسار الخصخصة وتحويل الدين الخارجي إلى إستثمارات، كما يعتبر التأخير الذي سجله مسار الخصخصة في تونس وضعف الإستثمارات في قطاع المحروقات في الجزائر، تفسيرا للحجم المعتدل من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر التي حصل عليها هذين البلدين وبالتالي شكلت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان المغاربية خلال الفترة 1996-2000 معدلا يقدر بـــ1,05% من الناتج الداخلي الخام مقابل 0,82% للفترة الممتدة من 1990-1995 بالتناسب مع التكون الخام لرأس المال الثابت (FBCF) فإن الإستثمارات الأجنبية نحو

المغرب العربي قد إستقرت في معدل 6% بين 1996–2000 مقابل 3,9 خلال فترة 1990–1995 وتبقى هذه المعدلات دون تلك المسجلة من طرف البلدان الناشئة.

رغم النقاط الإيجابية التي تتوفر عليها الإقتصاديات المغاربية، تقف العديد من العقبات والعوائق حجر عثرة أمام ترقية الإستثمار في هذه المنطقة ويتعلق الأمر بالطابع المتدبدب وغير الكافي للنمو وضعف ديناميكية الطلب خاصة بسبب ضيق الأسواق الداخلية وضعف إنتاجية العمل، أما فيما يخص سوق رؤوس الأموال فتوفر البورصات والأسواق المالية دعما قليلا للإستثمار المنتج ويبقى نشاط الأنظمة البنكية ضعيفا من ناحية التنافسية.

وإلى جانب ضعف تنافسية بلدان المغرب العربي على المستوى التكنولوجي والكفاءات تبقى هياكل المواصلات السلكية واللاسلكية غير كافية ومكلفة.[1]

3- تحديات الشراكة الأورومغاربية على الأمن الإقتصادي المغاربي

فما يعرف بالشراكة الأورومغاربية جاءت وفق رؤية وتصورات معينة وفي توقيت وظرف محدد يفرض علينا أن نناقش تأثيرها على الدول المغاربية بإعتبارها شراكة ونحن نعلم أن الشراكة هي إقتسام للأعباء والمنافع في تعريفها كما أنه هناك رؤية ستتضح من خلال التحليل حول ما تريده أوروبا من هذه الشراكة؟ وكيف تتصور أوروبا المغرب العربي؟

فالمغرب العربي بمفهوم الإتحاد الأوروبي هو ذلك المغرب الموروث عن الإستعمار الفرنسي والمتمثل في الجزائر وتونس والمغرب أي دول المغرب الأوسط لذلك نجد أن السياسة الأوروبية أقصت موريتانيا وليبيا في علاقاتها، فالمغرب بهذا المفهوم ليس تلك الكتلة المتمثلة في إتحاد المغرب العربي وإنما عدة نطاقات مجزأة.[2]

1– محمد عباس محرزي، نفس المرجع، ص ص56–67.

2 - Abdenour ben Antar, Europe et Maghreb, cread, Alger 2010, P25.

نظم الإتحاد الأوروبي في برشلونة في شهر نوفمبر 1995 مؤتمرا أوروبيا متوسطيا كبيرا حاول خلاله إقناع ممثلي الضفة الجنوبية للمتوسط بالأهمية التي يريد أن يعطيها ضمن إستراتيجيته لهذه المنطقة وقبل ذلك في جويلية 1992 كان المجلس الأوروبي المجتمع في لشبونة قد أقر علانية بأن القطاع المتوسطي يجب يكون منطقة ذات أهمية قصوى للإتحاد فيما يخص الأمن والإستقرار الإجتماعي وعلى إثر التوصيات التي صادق عليها مجلس الرئاسة في كورفو (جويلية 1994) وبالخصوص في إسن (ديسمبر 1994) وأخيرا جويلية 1995 تكلفت اللجنة التنفيذية للإتحاد الأوروبي بتحديد مكونات السياسة الأوروبية في المتوسط بشكل يسمح بضمان السلام والإستقرار والأمن والتنمية الإجتماعية للمنطقة. لكن من المؤكد أن الجانب الإقتصادي هو الذي يكون المحور الأساسي لإنخراط فاعل الإتحاد الأوروبي داخل المنطقة المتوسطية فهو يعتبر أن تجديد هذه الإتفاقيات مع أقطار المنطقة وخاصة مع المغرب العربي هو الكفيل بإدماجها في شبكات تبادل حر عبر أوروبا.[1]

إن مفهوم إتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونة يعني تحول الدول المتوسطية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص إلى إقتصاد السوق بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي قد تصحب عملية التحول هذه، وإذا كانت إتفاقيات الشراكة تعني للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع لمنتجاتها فإن العمل بموجب هذه الإتفاقيات يعني دخول الدول المتوسطية لاسيما الدول العربية المتوسطية لمنافسة غير متكافئة الأمر الذي يعني تحقيق فوائد للطرف الأقوى .

وطالما أن هدف الشراكة الإقتصادية–المالية يتمثل في إقامة منطقة للتجارة الحرة، بالتالي فإن برنامج عمل برشلونة يؤكد في هذا الشأن أن التعاون الأوروبي المتوسطي سيركز في هذه المرحلة على اتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق إتفاقيات الشراكة التي سينتج

1– فتح الله ولعلو، مرجع سابق الذكر، ص ص176–177.

عنها إقامة منطقة للتجارة الحرة، كما أن التعاون الأوروبي–المتوسطي لإقامة منطقة التجارة الحرة وفق برنامج برشلونة سيترتب عنه اتخاذ خطوات إجرائية محددة.[1]

مكانة الإتحاد المغاربي في العلاقات الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي

إن العلاقات الإقتصادية المغاربية مع الإتحاد الأوروبي في مجال حركية السلع والخدمات تعكس مظاهر إنعدام التوازن وتدهور شروط التبادل وتطور التبعية في ظل إستمرار الإختلالات الهيكلية والنوعية في بنية وتركيب إقتصاديات التجارة الخارجية في الأقطار المغاربية.

ولذلك فرغم أهمية حجم المبادلات وأولوية أسواقها الأوروبية فإنها لا تشكل إلاّ نسبة ضئيلة ضمن التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فهي لا تتعدى في المتوسط 4% من مجموع صادراته و وارداته الأمر الذي يعني أن الطرف الأكثر تبعية في هذه العلاقة التشاركية التجارية هو دول إتحاد المغرب العربي التي تطورت درجة الإنكشاف الإقتصادي التجاري بها إلى مستويات التبعية الشديدة حيث بلغت أكثر من 73% في حين أن تلك النسبة لا تتجاوز في الإتحاد الأوروبي 25% مع تنوعها السلعي والسوقي و القيمي والنوعي.

إن هذا الوضع الحالي يعتبر من التحديات التي يفترض أن تقلل من مخاطرها إتفاقيات الشراكة الأوروبية الإستفرادية مع الأقطار المغاربية من خلال تعديل شروط التبادل التجاري.[2]

لقد إرتبطت كل من تونس والمغرب والجزائر بإتفاقيات شراكة إنفرادية مع الإتحاد الأوروبي من أجل إقامة منطقة حرة وقد بدأت الدول الموقعة في تنفيذ إلتزاماتها بدءا من

1– مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول إتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 7 السنة الرابعة، طرابلس، 2009، ص ص49–50.

2– صالح صالحي، التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغاربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص ص30–31.

التقيد بجدول زمني للتخفيضات الجمركية أمام واردات الأطراف الشريكة والتخلي عن القيود والقواعد الحمائية والتحفيزات الإنتقائية للمنتجات الوطنية وللصادرات منها إلى بلدان الإتحاد الأوروبي، إذ هذه الأوضاع المستجدة ستخلق متاعب إقتصادية جديدة أما أقطار المغرب العربي فيما يتعلق بمحدودية وضعف المقدرة التعويضية للخسائر المتوقعة في حصيلة إيراداتها من الرسوم الجمركية التي تشكل نسبة تفوق 2% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المغاربية وأكثر من 10% من مجموع إيراداتها، إضافة إلى التكاليف التي تتحملها الدولة سواء تلك الناتجة عن إنخفاض حصيلة الضرائب بسبب الآثار السلبية لتدهور القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية وإنعكاساتها على عوائدها ونتائج أعمالها أو تلك المتوقعة المرتبطة بتدهور الأوضاع الإجتماعية، كما قد تتزايد الأعباء الإجتماعية الناتجة عن إحتمالات تزايد مستويات الفقر وتطور معدلات البطالة وإرتفاع تكاليف الحفاظ على الاستقرار الإجتماعي والسياسي والتماسك الثقافي فتشير الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات التنمية البشرية إلى تراجع ترتيب معظم الدول المغاربية وفشلها في تحسين الأوضاع الإجتماعية.[1] وهكذا أنتجت علاقة تبعية .

الإتحاد الأوروبي من كل الإتفاقيات هو المستفيد الوحيد، ووجه الإستفادة يكمن في إستثناء المنتجات الفلاحية من الإتفاقات التعاونية وبالعكس في الجهة الجنوبية نظام الحماية الجمركية قدم إصلاحات وتعديلات بفتح المجال للسلع ذات المصدر من الإتحاد الأوروبي، فإلغاء التعريفات الجمركية من كلا الجانبين لن يفيد دول جنوب المتوسط المغاربية والتي تعاني من ضعف الآلة الإنتاجية.[2] إضافة إلى خسارتها لحقوق الجمركة السابقة قبل إبرام الإتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي، فالجزائر مثلا تخسر من الإتفاقيات هذه حوالي 2 إلى 3 مليار دولار سنويا كذلك نلحظ التبعية كمظهر في العلاقات الإقتصادية الأورومغاربية لصالح

1- صالح صالحي، نفس المرجع، ص ص35-36.

2 - Abdennour ben Antar. Op. cit, PP 86/87.

الطرف الشمالي وهو الإتحاد الأوروبي، والذي هيمن في كل المفاوضات التي أقيمت من أجل هدف الشراكة في مؤتمر برشلونة، وتم فرض التخصيص القطاعي بين دول الإتحاد المغاربي ودول الإتحاد الأوروبي ككتلة مما أكد خصائص النظام الدولي القائم على تقسيم العمل (شمال جنوب) فتخصصت الدول المغاربية في المواد الأولية والتكنولوجيات العالية للإتحاد الأوروبي، وفي هذا نجد أن الصادرات المغربية محصورة في الموارد الصيدية والقمح والفوسفاط ومواد مشتقة. والجزائر تصدر المحروقات، وأكثر الصادرات التونسية تتمثل في مواد فلاحية (الزيت، التمر الحمضيات والمواد الصيدية) و عائداتها ضعيفة في حين تستورد هذه الدول المغاربية المواد التي تحتوي على قيمة مضافة جدا لأنها مصنعة كمواد إلكترونية ومعدات فلاحية..الخ، هذا عند الدول المغاربية فسلة الصادرات والواردات لصالح الأوروبيين غنية لكثافة السلع وتنوعها.[1]

فعلى مستوى التوازنات الإقتصادية الكلية وكما أسلفنا يبقى أكبر تحدي هو هذا التراجع في الرسوم التي تعتبر أساسية كمداخيل، فالدول المغاربية إذ دخلت في شراكة إقتصادية كانت ترجو من وراءها تعظيم الأرباح، لكن الملاحظ أن أي إنخفاض لقيمة هذه الرسوم سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية، هذا الإنخفاض في الموارد الجبائية يختلف أثره من بلد لآخر حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة للإيرادات العامة في الميزانية وحسب درجة تبعية البلد تجاه وارداته مع الإتحاد الأوروبي (حسب الواردات من أصل أوروبي بالنسبة للواردات الكلية) فبالنسبة لتونس تمثل الرسوم الجمركية الكلية على الواردات حصة مهمة جدا بالنسبة للإيرادات العامة (22%) أين الواردات من أصل أوروبي تمثل (71,5) من مجموع الواردات للتجارة التونسية وبالتالي فالنقص في التحصيل الجبائي سيصل إلى

1 – Hamid Kherbachi, Mourad Ouchichi, Kamel Oukaci, Analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin, revue des sciences économique et de gestion, n°4, université de Bejaia Algérie. 2005, PP 25/26.

نسبة 15,9% من الإيرادات الجمركية الكلية أي ما يعادل 3,2% من الناتج الإجمالي بينما ينخفض التحصيل الجبائي للمغرب بنسبة 10,3% من الإيرادات الجبائية الكلية أي ما يمثل 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للجزائر فسينخفض التحصيل الجبائي بنسبة 19,2% من الإيرادات الجبائية الكلية وهو ما يعادل نسبة 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

وإذا تحدثنا عن الإقتصاد الجزئي المغاربي فإن أي إنفتاح على الإقتصاديات الخارجية وفتح المجال التبادلي دون قيد سيضر بالشركات المغاربية التي دخلت معظمها في عمليات إعادة الهيكلة إضافة إلى أنها صناعات ناشئة لا يمكنها منافسة الصناعات الأوروبية أو غيرها لأنها لديها عدة إمتيازات في المجال التقني وفرت لها عامل السرعة والجودة، إضافة لإرتباطها بمراكز بحث متطورة ونلاحظ هذا حاليا في الدول المغاربية فبعض الصناعات أصبحت كلفة منتوجها أكثر من أن تشتري السلعة جاهزة وتستوردها لهذا فالسياسات الحمائية في هذه النقطة تعتبر ضرورية.

نحن إذ نستعرض مسيرة التكامل المغاربي المنكسرة على نفسها الهدف الأساسي من كل ذلك هو التعبير عن حجم الطموح المغاربي وعن قدرة كامنة وجب تفعيلها هي تضيع مع ضياع الوقت وتترك فرصة تذهب عن الشعوب دون أن يعيشوها.

الإمكانيات القاعدية في النطاق المغاربي متوفرة ويمكن لها أن تخلق سوقا بينية هامة جدا يبقى المشكل في السياسات الحكومية وحجم الضغط الشعبي لتفعيل الإتحاد المغاربي.

حجم المبادلات المغاربية لا يعبر عن حجم الإمكانيات والإرث المغاربي المشترك بقدر ما يعبر عن وجود رغبة فوقية سياسية ترفض تحقيق هذا التكامل خدمة لإقتصاديات غير مغاربية وحتى غير عربية بالأصل.

1- عابد شريط، الإندماج الإقتصادي للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي، المجلة السياسية، عدد 153، مصر، 2003 ص288.

المبادلات غير المنظمة تعتبر نقطة هامة في الواقع التجاري المغاربي وجب الوقوف عندها كدليل على طبيعية العلاقات الإقتصادية المغاربية ووحدة شعوب المنطقة.

العلاقات الإقتصادية خارج المنطقة المغاربية والعربية تطبعها سمة التقسيم الدولي للعمل فالمؤسسات الدولية المالية ترسخ هذا التوجه أكثر من خلال سياساتها تجاه المنطقة المغاربية وقياس ذلك هو حجم الإستثمار المنتج الأجنبي المباشر الذي يبقى ضعيفا جدا.

العلاقات المغاربية الأوروبية تعبر عن وجه آخر من التبعية المقننة فالدول المغاربية في هذه العلاقة تخسر أكثر مما تجني لذلك وجب تعديل الإتفاقيات.

المبحث الثالث: تفعيل آليات تحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي

ففي سعي الدول المغاربية لتحقيق هذا الأمن الإقتصادي زاوجت في الأسلوب بين التكامل والتوجه الجهوي وبين تنويع الشركاء إقليميا والإستفادة من ميزات العولمة الإقتصادية الحالية عالميا إلا أن الملاحظ أن المعدلات التنموية والدرجة الإندماجية الجهوية لا تزال ضعيفة بل تمثل أضعف نسبة في أي تكتل تكاملي عالمي.

المطلب الأول: معوقات تحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي

فالتطرق للمعوقات الحائلة دون تفعيل أمن إقتصادي مغاربي يحتم علينا التركيز على تكلفة عدم قيام تكتل مغاربي بالمعنى الحقيقي لأن الأمن الإقتصادي لمنطقة أو جهة هو من صنع السياسات المشتركة لدوله قبل كل شيء.

1- تكلفة غياب تكامل إقتصادي مغاربي

إن إستقراء الواقع السياسي والأمني والإقتصادي للمنطقة والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها والتمعن في تطوير إقتصاديات المعرفة، وتطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي والمنافسة غير العادلة

تبين بوضوح أن ملف التكامل المغاربي الإقتصادي أصبح ضرورة ملحة يتطلب إعتباره أولوية على أجندة الحكومات المغاربية:

– فغياب الإندماج المغاربي حسبما تشير بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر بـــ2% بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر بـــ20000 ألف فرصة عمل سنويا.

– إن نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الإجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الإجتماعية وخلق أنماط إستهلاكية جديدة الأمر الذي يملي على الحكومات ترشيده وتلبية الممكن منه، ولن يتم ذلك إلاّ بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السكانية، وتشير الدراسات إلى أنه لو حققت الدول المغاربية معدلات نمو سنوية تتراوح بين 4% و 5% فإنها تحتاج إلى أكثر من عشرين عاما لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة.

– إن إقتصاديات دول المغرب العربي هي إقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الإقتصاديات للصدمات الخارجية وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري، عكس لو كانت الدول المغاربية في حالة تكتل يوفر لها فرصة المقاومة كإقليم إقتصادي لا كدولة.[1]

– إن مؤشرات النشاط الإقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تجدر التبعية لإقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي فإن الفكاك من هذه التبعية لا يمكن أن يكون إلا بترتيبات إقليمية (تكامل).

– إن إنضمام دول مغاربية إلى منظمة التجارة العالمية (تونس، المغرب وموريتانيا) وتواجد دول أخرى بصفة مراقب إستعدادا للإنضمام (الجزائر، ليبيا) يتطلب تنسيق فعالا

1– محمد الشكري، مرجع سابق الذكر، ص06.

وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى وإقامة صناعات منافسة وتطوير أساليب إستخدام التقانة وزيادة معدلات الإنتاجية.

– إن إنضمام دول جديدة للإتحاد الأوروبي له تأثيراته البينة على إقتصاديات دول المغرب العربي سواء فيما تعلق بحجم الإستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول المغاربية أو على حجم العمالة المغاربية بأوروبا وتحويلاتها المالية ذات التأثير المباشر على إيرادات موازنات بعض الدول المغاربية.[1] فإحتواء هذه التأثيرات كان سوف يكون ضعيف لو توفرت فرصة التكامل الإقتصادي المغاربي، فغياب هذه الفرصة عمق من تأثير التحديات الخارجية .

وكما أسلفنا فإن تقديرات الإتحاد العربي تشير إلى أن الإفتقار إلى التكامل الإقليمي يكلف كل من بلدان المغرب نقطتين مئويتين من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في حين ترى اللجنة الإقتصادية الإفريقية أن إنشاء إتحاد مغاربي من شأنه يسمح لكل من البلدان الخمسة بإكتساب 5% إضافية للناتج المحلي الإجمالي، كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التكامل الأعمق بما في ذلك تحرير الخدمات وإصلاح قواعد الإستثمار من شأنه أن يزيد من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة 2015/2005 بنسبة 34% بالنسبة للجزائر و27% بالنسبة لليبيا و 24% بالنسبة لتونس، ويوسع التكامل بين هذه الدول الثلاث أن يسهم في زيادة النمو بطريقتين: فأولا من شأنه أن يعمل على خلق إقتصاد ضخم ودعم المنافسة وإنشاء سوق لأكثر من 75 مليون مستهلك أشبه في الحجم بالعديد من أكثر القوى التجارية نشاطا في العالم، وضخم بالقدر الكافي لزيادة جاذبية المنطقة للمستثمرين الأجانب، وثانيا من شأنه أن يقلل من تأثيرات «المحور والشعاع» بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي وهي التأثيرات التي تنشأ عندما توقع دولة أو منطقة "محورية"

1– محمد الشكري، نفس المرجع، ص07.

ضخمة على إتفاقيات تجارية ثنائية مع العديد من البلدان الأصغر حجما، ومن الناحية الإقتصادية نستطيع أن نفسر هذا المستوى الضئيل من التجارة بين بلدان المغرب بعوامل أخرى مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى التكاملية التجارية أو بعبارة أخرى الإفتقار إلى التناغم والإنسجام بين الصادرات والواردات، ويبدو أن إمكانات التجارة البينية في المناطق الثلاث للمغرب العربي مقيدة جزئيا

بفعل تشابه الإقتصاد إلى حد كبير بين بعض البلدان، ولا سيما الجزائر وتونس، فطبقا لمؤشر "فينجر–كرينين" الذي يقيس أوجه التشابه التجارية، يتجاوز التشابه بين المنتجات التي يصدرها كل من البلدين إلى الإتحاد الأوروبي 70%.

ففي إطار دراسة تأثير غياب التكامل الإقتصادي المغاربي قامت عدة دراسات تؤكد أن غياب وفشل الإقتصاديات لأي بلد مغاربي سببه غياب التكامل الإقتصادي الجهوي في منطقة

المغرب العربي، فحسب البنك الدولي (2006) يرى أن تكامل إقتصادي مغاربي معمق يأخذ على عاتقه تحرير الخدمات وإصلاح مناخ الإستثمار يسمي الناتج الداخلي الخام الحقيق للفرد بين 2015/2005 بمعدلات: 34%، 27%، و 24% إضافية لكل من دول الجزائر المغرب وتونس على التوالي، ودائما في حالة التعاون المعمق ومع تحرير تقدمي ومتواصل للخدمات التي غاية 2015، البنك الدولي يترقب إرتفاع في القيمة الحقيقية للصادرات خارج المحروقات بين 2005 و 2015 بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب بـــ138,1% و 85,8% و 85,7% زيادة. غير أن البنك الدولي يشير إلى أن هذه الزيادة والأرباح لن تكون ملموسة أوتوماتيكيا إلاّ بالتركيز على تبني إصلاحات قانونية لبلوغ هدف الفعالية الإقتصادية على المستوى القطري الوطني وكذلك لتعاون جد معمق على المستوى العالمي.

كذلك دراسة أخرى مقدمة من طرف مديرية الدراسات والإستشراف المالي في المغرب (2008) تؤكد أن حد التبادلات التجارية بين المغاربية يحصل لهذه الدول فقط 980 مليون دولار في السنة، حوالي 1% من الناتج الداخلي الخام (2,1 مليار دولار) دون حساب المواد النفطية التي تصدرها الجزائر وليبيا، فتحقيق التبادل التجاري المطلوب كفيل برفع العائد الإقتصادي ويعود بالفائدة على الدول المغاربية.[1]

من خلال دراستنا لتوجهات الدول المغاربية الجهوية والعالمية لتحقيق أمن إقتصادي إلاّ أننا نلاحظ أن الإقتصاديات المغاربية لا زالت بعيدة عن المعدل الذي يضمن الأمن الإقتصادي لشعوب المنطقة ويبقيها في خانة لا أمن إقتصادي من خلال عدة مؤشرات.

فرغم إختلاف أوجه النمو للإقتصاديات المغاربية فإنها لازالت تسجل نفس المميزات الخاصة بالدول النامية:

- إندماج محدود في الإقتصاد العالمي.

1 - Abdenour Benanter, Europe et Maghreb, op cit, P83.

– تخصص دولي قائم على الثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (المحروقات، المناجم والفلاحة...).

– وضعية إقتصادية كلية مستقرة نسبيا، لكن لا تسمح بنمو كافي ومنتظم لإمتصاص مشاكل الفقر والبطالة.

– تبعية إقتصادية شديدة نحو الخارج: تبقي تطورات الوضعية الإقتصادية والمالية للبلدان المغاربية مرتبطة بالظرف الدولي الذي يطبع السوق البترولية في حالة الجزائر وليبيا والصادرات الزراعية والمنسوجات بما في ذلك الظرف السياحي الدولي فيما يخص المغرب وتونس.[1]

كما ينعكس واقع الإقتصاد بدول إتحاد المغرب العربي في حجم البطالة المسجلة وتطورها خلال فترة من الزمن، إضافة إلى أن إنخفاض أو إرتفاع معدل التضخم والذي وصل 3% سنة 2010 مغاربيا يؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة ما يمنع المستثمرين من الإقتراض، فينحسر الإستثمار وينخفض النمو الإقتصادي ويؤدي بدوره إلى إنخفاض قيمة العملات المغاربية أمام العملات الأجنبية، كما أن تراجع الصادرات أو إنخفاض عوائدها المالية بالنسبة إلى دول الإتحاد المغاربي فرادى يؤدي إلى التأثر في حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى البلاد، لأن السمة العامة هي التبعية للمورد في جميع القطر المغاربي وكل التقلبات الحاصلة في المورد تؤدي لتأثر الإقتصاد كلية، كما يعتبر إنفاق المستهلكين أحد الدلائل على مؤشرات الأمن الإقتصادي.

ويمكن أن يسمح تبيان حالة الإقتصاد للدولة، إذ يمكن التعبير عنها بالواردات السلعية والخدماتية، حيث يلاحظ تطور معدل إنفاق المستهلكين لمجموع دول إتحاد المغرب العربي وذلك من معدل 37,2 بالمئة لغاية 53,3 بالمئة في الفترة من 2006–2010 وتطور سنوي متزايد عموما.[2] لكن هذا لا يعد حالة إيجابية بالنسبة لدول إتحاد المغرب العربي بقدر ما

1– محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الإقتصادي المغاربي، مرجع سابق الذكر، ص50.

2– عقبة بلخضر، مرجع سابق الذكر، ص ص76–77.

يعكس حدوث تحولات إجتماعية متواكبة للعولمة وهي "الرغبة في صعود السلم الإجتماعي" بالنسبة للطبقات البرجوازية الجديدة، موازاة مع إنحصار الطبقة المتوسطة وهذا يعتبر مؤشر سيء إذ أن الطبقة المتوسطة مثلا في تركيا تساهم بنسبة كبيرة عن طريق الورشات المنزلية والصناعة الصغيرة والمتوسطة، كما أن إرتفاع الإستهلاك هذا يفسره إنتعاش التصدير في المورد الواحد لا غير.

2- المعوقات السياسية للأمن الإقتصادي المغاربي

فبعد أكثر من عشرين سنة من إطلاق الإتحاد المغاربي هناك عدة صراعات سياسية بقيت معلقة في العلاقات بين الدول المغاربية، وأولوية السياسي على الإقتصادي وتنوع مراكز القرار وعلى المستوى الجهوي هي عوائق تكبح تحقيق الهدف الذي أعلن عنه عند إمضاء إتفاقية الإتحاد المغاربي وهو هدف الأمن الإقتصادي بالأساس كذلك قضية الصحراء الغربية وغلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب والإختلافات الإيديولوجية للأنظمة المغاربية، وعرقلة كل محاولات إعادة تحريك العلاقات الإقتصادية بين الدول المغاربية وساهمت في إطالة عملية التكامل الإقتصادي المغاربي.[1]

فالمعوقات السياسية جوهرها الأساسي هو غياب الرشادة التي تترك السياسة تعرقل الإقتصاد، فالتكامل الإقتصادي وعملية تحقيق الأمن الإقتصادي تتطلب إشراك نخب تكنوقراطية وإقامة هياكل تقنية تدرس الجدوى الإقتصادية وعائدات المشروعات سواء جهوية أو مشروعات تعاون إقليمية أو في إطار عالمي فغياب الشفافية السياسية وتسييق الأمور السياسية طالما أعاق مسيرة الأمن الإقتصادي المغاربي وإلاّ ما جدوى أن نغلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب رغم وجود تجارة حدودية وإعتماد متبادل طبيعي

1 -ABDENNOUR BENANTAR, Europe et Maghreb, op cit, P81.

وتاريخي، فالحكم الراشد في الأخير يبحث عن تحقيق خيار الشعوب الإقتصادي ويستفتيها ويشركها في صنع مصيرها الإقتصادي لأنها في الأخير يتوقف عليها دفعه أو تعطيله.

تدل العديد من المؤشرات على أن الطلب على الديمقراطية مازال واردا ومتجددا وهو ما ساهم في تعثر مشروع البناء المشترك بشكل وافر، بل يمكننا القول أن غياب الديمقراطية أو ضعفها في المجال السياسي المغاربي جعل المشاريع التكاملية تفتقد إلى قوة الدفع التي تضمن إستمرارها، وتجنبها آفة التقطع في الزمن، والإرتهان العقلاني بأمزجة السلطة ونزواتها الشخصية، فلو وصلت المؤسسية والديمقراطية درجة عالية من الترسخ لأمكن للمجتمعات المشاركة في درء التقطعات التي وسمت الفكرة المغاربية منذ الشروع في إحيائها ما بعد الإستقلال، ثم إن قرار التكامل الإقتصادي وهو قرار سياسي بطبيعته سيكون خاضعا لمراقبة ومحاسبة المؤسسات، وليس تابعا لرغبة فرد، أو مجموعة محدودة العدد فميزة المؤسسة المبنية على الدمقرطة أنها تلزم الدول بالتنازل التدريجي عن سلطانها وسلطاتها لفائدة الهياكل المشتركة كما تجبرها على التمرس على ثقافة العمل الجماعي الذي يستلزم بطبيعته البحث الدؤوب عن الأرضيات المشتركة عبر الحوار والتوافق وفي هذا السياق كان من الممكن إيجاد حلول متوازنة لأغلب القضايا التي عطلت مسار العمل المغاربي المشترك[1] والذي يهدف بالأساس لتحقيق الأمن الإقتصادي لشعوب الجهة ويقول "الفيلالي" «تدل التجربة المغاربية بعد ثلاثين سنة من الممارسات السياسية في نطاق السيادات القطرية أن الواقعية قد بعدت بأوطاننا عن السبيل المرسومة عام 1958 وزهدتنا في الأهداف التي إرتضيناها معا في مؤتمر طنجة وصرفتنا عن الطموحات المشروعة وعطلت البناء المغاربي وزاغت بنا عن المقاصد فلجأنا إلى إقامة الوسائل في منزلة الأهداف».

1- أمحمد مالكي، مرجع سابق الذكر.

فلم يكن جيل النخب المغاربية الممارس للمسؤولية ينظر إلى البناء الجهوي على أنه شامل للبناء الوطني وصيغة من صيغة البديلة وسبيل مفضلة بين السبل لبلوغ أهداف العزة والإزدهار والتقدم في أخطر الأزمان وبأنسب التكاليف لواحد من الأقطار وللجهة بأسرها، بل ما فتئت الثنائية تسيطر على نظرة المغاربيين كحكومات للمستقبل المغاربي، بل في كثير من الأحيان ينظر إلى إعتبار المشروع المغاربي مشروعا آخر خارجا عن نطاق الأولويات الواجبة في البناء القطري.[1]

فالإتحاد المغاربي منذ نشأته عانى من إختلاف الرؤى الوحدوية حيث تجاذب تياران، الأول يدعو إلى الوحدة الإندماجية كمنطلق للوصول إلى تحقيق التجمع المغاربي حيث كانت ليبيا المنادي الوحيد في منطقة المغرب العربي بإتباع هذا التيار فهي لا تتحمس لإمكانية تحقيق الوحدة على مراحل، أي إبتداء من التعاون الإقتصادي والتكامل على مستوى تنسيق المشاريع المشتركة وخطط التنمية ودعم التشاور السياسي والأمني بهدف الإندماج التدريجي وذلك على أساس أن الأحداث قد أثبتت أن هذه المراحل مهددة بالتوقف والجمود في أي وقت ولذلك وجب التوجه منذ البداية إلى الوحدة الحقيقية؛ أي الوحدة الإندماجية، ونلاحظ ضيق الرؤية في هذا الإتجاه من خلال صفة الآلية التي يتصورها لبناء تكامل إقتصادي هو في الحقيقة معطى إجتماعي وجب أن يكون بطريقة تدريجية أما التيار الثاني فيرى أنه من الأفضل البدء بالعمل المغاربي المشترك في مختلف المجالات (المدخل الوظيفي) والذي يندرج عبر مراحل تهيأ لتحقيق إندماج دول المغرب العربي ووحداته، وهو تيار تغلب في منطقة المغرب العربي وتبناه إتحاد المغرب العربي، لكن نلاحظ أنه الأهداف المتوخاة من إتحاد المغرب العربي، لكل دولة عضوة حيث نجدها مختلفة عن بعضها البعض، فمنذ البداية ظهرت خلافات بين الأنظمة في فهمها لمحتوى المشروع الإتحادي، فبالنسبة للبعض الإتحاد

1- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق الذكر، ص37.

المغاربي سيكون سوقا لتصريف منتجاتهم وبالنسبة للبعض الآخر سيعطي دفعا للنضال ضد عنف الحركات الدينية وهناك من كان يراه خطوة على طريق الوحدة العربية.[1] والملاحظ أنه ومقارنة بالتكامل الأوربي، فالإتحاد المغاربي الجانب النظري وهو المدخل الوظيفي كان جيدا أو الأهداف كانت مسطرة وتدريجية لكن الأشخاص الدين يديرون التكامل بقو هم السياسيين والذين رأوا في كثير من الأحيان وكأن زعامتهم سوف تذوب في هذا الإتحاد.

وكانت قضية "لوكربي" من أهم القضايا التي إنعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية حيث عرقلت هذه القضية مسيرة إتحاد المغرب العربي وقضت على إنتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات، فبعد إصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 من طرف مجلس الأمن الذي فرض حضرا جويا على ليبيا وإعتماد قرار 883 بتاريخ 11 نوفمبر 1993 القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا، حيث تم توسيع الحضر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها وطالبت ليبيا الدول المغاربية بالوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة إتحاد المغرب العربي التي تنص على أن كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحضر، فتعاملت بتحفظ مع هذه الوضعية ولم تحضر قمتي نواكشط وتونس، ولم تستلم رئاسة الإتحاد من الجزائر سنة 1995.[2]

فالعداء السياسي بين دول المغرب العربي نجده في أن الأنظمة كانت في خياراتها الإقتصادية مختلفة، فبعضها كان تابعا لنمط الكتلة الغربية، أي إقتصاد موجه والبعض الآخر يتوجه ليبراليا لكن هذا الصراع الإيديولوجي كان قد خفق من الخلافات السياسية بين

1- محمد أمين أعجال لعجال، مرجع سابق الذكر، ص ص21-22.

2- محمد أمين أعجال لعجال، نفس المرجع، ص24.

المغاربية فبعد سقوط جدار برلين وتفكك الإتحاد السوفياتي توجهنا إلى العداوات المرتبطة بالأوطان وليس بالمعسكرات والخوف من هيمنة أقواها على الأخرى، فظهرت النزاعات الحدودية مثلا كفاعل مواجهة، فالحدود الأصلية أصبحت مثار تفرقة للعلاقات البينية في المنطقة، إضافة إلى ضعف الرشادة السياسية والحرية الإقتصادية وحقوق الإنسان في البلاد المغاربية.[1] كل هذا جعل من المنطقة المغاربية تفوت على نفسها ترسيم مسيرة الأمن الإقتصادي والتوجه إلى مجتمعات الرفاه، زد على ذلك ضعف المجتمع المدني المغاربي والذي وجب أن يكون هو المعارض للسياسات الحكومية التي لا تخدم أمنه الإقتصادي، فضعف هذا المجتمع المدني وتراجع دور النخبة الأكاديمية فتح المجال لإستئثار السياسيين بالقرار وجعل مسألة الأمن الإقتصادي ثانوية والحسابات السياسية أولية.

إن التكامل المغاربي كان ولا يزال رهين التقلبات السياسية وعدم وضوح الخيارات الإستراتيجية والسياسية لهذه الدول ولما كان التكامل آلية هامة بإتجاه تحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي، فإن المشاكل السياسية التي تقف في وجهه تؤجل تحقيق هذا الهدف، فهناك من يرى أن العلاقات الجزائرية المغربية وطبيعتها ظلت من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل سيما أنه لا يمكن تصور بناء مغاربي دون المغرب والجزائر خاصة هذه الأخيرة بحكم أهميتها الإقتصادية وثقلها السياسي والإستراتيجي وبإعتبارها الأكثر تأثيرا في المنطقة، فحسب المحللين تظهر أهمية الجزائر كطرف مهم وفاعل في الأبعاد التالية:

- البعد الجيوسياسي géopolitique.
- والسياسي الأمني politico-sécuritaire
- والبعد الطاقوي dimension énergétique.
- ولقوتها السياسية ودبلوماسيتها puissance diplomatique.

1- Mohamed Boussetta, op cit, P58.

إن أهمية التوافق الجزائري المغربي رغم حالة الإنقسام بينهما، سيسمح لدول المنطقة بالإنخراط في دينامية تكاملية سيكون لها الأثر البالغ في مسار إتحاد المغرب العربي (UMA).[1]

وأكبر قضية سياسية تثير الخلاف هي مشكلة الصحراء الغربية، حيث شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي وإحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياته المحلية و الإقليمية والدولية.

وتظهر أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الإستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي.

ويدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وإسبانيا وجبهة البوليزاريو وهي أطراف مؤثرة وهناك أطراف أخرى تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء، ولكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والإقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه،[2] مثلما يدعم هنا الأستاذ "جاسم شعلان" الموقف المغربي في دراسته.

فمشكلة الصحراء الغربية عرضت العلاقات الجزائرية المغربية للشلل بسبب تبادل الإتهامات دوريا، ففي كل مرة يتهم السياسيون المغاربة السلطات الجزائرية بعرقلة مسيرة التكامل المغاربي عن طريق دعمها للقضية الصحراوية.

1- هشام عبد الكريم، مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي-قراءة إقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى المغاربي الأول حول مسار التكامل المغاربي بين الإعتبارات القطرية والتحديات الخارجية، بقسم العلوم السياسة، جامعة بسكرة يومي 04-05 مارس 2009.

2- جاسم شعلال، مشكلة الصحراء الغربية وإنعكاساتها على متقبل الأمن القومي العربي، بحث في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العدد4، العراق، 2011، ص678.

ولقد إنفجر الخلاف بين الجزائر والمغرب في عام 1995 أعلن المغرب تجميد نشاط الإتحاد وإتهم الجزائر بالخروج عن حيادها في تلك القضية بسبب رسالتها لمجلس الأمن ولقاءها كبار المسؤولين في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وتنصيب نفسها طرفا معينا مباشرة بالنزاع على تلك الصحراء، كما إعتبر المغرب أن تدخل الجزائر أدى إلى إجهاض مخطط التسوية لحل النزاع وإلى دعم موقف البوليزاريو، وخلال تبادل الإتهامات بين الطرفين المغربيين، فضلت الدول الأخرى الثلاث إلتزام الصمت، فهناك تصريح لوزير خارجية تونس فيما يخص قضية الصحراء الغربية قائلا: "إن هذا الملف عطل مشروع التكامل الإقتصادي والسياسي المغاربي وهناك إتفاق مبدئي على ترك هذا الملف جانبا وعدم ربط علاقتنا الإقتصادية ومصالحنا الإستراتيجية بهذا الموضوع". ويقول "لقد مر أزيد من 23 سنة عن توقيع المعاهدة المؤسسة للإتحاد المغاربي لكن هذا الإطار ظل معطلا، وهو أمر لم يعد مقبولا وهناك شعور عام لدى قيادات البلدان المغاربية بضرورة أخذه محمل الجد، والقيام بمبادرات تروم تفعيل الإتحاد المغاربي.

فبالإضافة لهذه كانت هناك عراقيل أخرى متمثلة في غلق الحدود البرية وفرض التأشيرات داخل المغرب العربي، وعراقيل ذات طابع تجاري والمتمثلة في المبالغة في فرض تراخيص إستيراد من طرف الإدارات الوطنية (الجمارك) وهذا لعرقلة الواردات القادمة من الدول المغاربية الأخرى.[1]

هذه المعوقات السياسية كان الأجدر أن لا تنعكس على التبادلات السلعية، فتبقى طبيعية لأن تحسن معدل التبادل قد يدفع الدول إلى حل مشاكلها السياسية أي تصبح المنفعة الإقتصادية أكبر من المشكل السياسي، و تتطور هذه المشاكل لتصل لغلق الحدود البرية وتجميد إتفاقيات التعاون وهذا ظهر أثره على الأمن الإقتصادي المغاربي الذي تتحمله

1- كمال رزيق، خالد بن مكلوف، مرجع سابق الذكر.

الشعوب التي تنادى من وقت طويل بفتح الحدود وترك الخلافات السياسية جانبا وتنادي بوحدوية المصير الإقتصادي الذي إنعكس على أمنهم الإقتصادي ويظهر هذا في المعدلات المسجلة في البطالة والناتج الفردي وفي جيوب الفقر المحيطة بالمدن المغاربية الكبرى.

3- المعوقات الإقتصادية للأمن الإقتصادي المغاربي

وتتمثل المعوقات الإقتصادية في جملة من الأمور أبرزها التحدي والتكنولوجي والعلمي المعوقات المالية، نقص البنى التحتية الأساسية، الحواجز الجمركية، وهذا مرده إلى أن إقتصاديات دول المغرب العربي في فترة الإستعمار وغداة الإستقلال كانت تخضع إلى تبعية إقتصادية أوروبية وعلى الأخص فرنسية ومازالت لحد الآن في جميع النواحي الفلاحية والصناعية والتجارية وحتى المالية، حيث إتسمت بالصناعات الغذائية التحويلية الموجهة للخارج لسد الإحتياجات الأوروبية، وكذلك النشاطات المنجمية والإستخراجية والتي وجهت نحو التصدير كمواد أولية ليتم معالجتها في الخارج وترجع كمواد مصنعة تباع بالدول المغاربية بأثمان مضاعفة وحتى تطوير البنى التحتية من موانئ، طرق، سكك حديدية، مطارات، مدن كانت تخدم في المقام الأول أهداف التصدير والإستيراد الأوروبي.

هذا بالإضافة إلى أنه بعد الإستقلال إنتهجت دول المغرب العربي سياسات إقتصادية متباينة ليس بينها رابط نتيجة النزعة القطرية حيث إنصرفت الدولة إلى البناء الوطني بدلا من البناء الإقليمي المغاربي نتيجة للحاجات الملحة لمواطنيها والتي خرجت لحينها من الإستعمار (رغم أن البناء القطري ضروري كخطوة أولية في طريق التكامل) إذ صدمت بمعالجة قضايا السكن، التعليم والصحة بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض فالجزائر إختارت سياسة التصنيع عبر إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة كمحاولة للحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال (مجمعات صناعية كبرى في الحديد والصلب والبتروكيماويات والميكانيك) على حساب قطاعات أخرى، ولكن هذه السياسة

سرعان ما فشلت في الوصول إلى المبتغى نتيجة مركزية القرارات، سوء التسيير، إستثمارات مالية معتبرة صاحبتها سلوكات التبذير والرشوة مما أدى بالمؤسسات العمومية إلى العجز والإفلاس المالي حيث أصيبت على إثره بالشلل والإختناق خلال الثمانينات، مما إستوجب إحداث القطيعة مع هذا النوع من السياسة وبروز سياسة أخرى إتجهت نحو إقتصاد السوق وإعادة الهيكلة والإنفتاح.

أما بالنسبة لتونس فكان التوجه منذ البداية نحو تنمية الصناعات الخفيفة من أجل تغطية الحاجات المحلية ولكن نتيجة للموارد المالية الضعيفة وعجز الميزان التجاري في الفترة الممتدة من 1964 إلى 1970 تم التحول نحو إقتصاد السوق فيما بعد عبر سياسة الإنفتاح وتشجيع القطاع وتحرير الإقتصاد دون تحضير مسبق، وفي غياب إستراتيجية إقتصادية وإجتماعية مسبقة تقود إلى تبني مشروع مجتمع، هذا مما أبقى على الإقتصاد التونسي على الإعتماد على الصناعات التحويلية الغذائية والتحويلية دون تحقيق إقتصاد منتج.

فالمغرب أيضا كان إنتهج سياسة إقتصادية إنفتاحية مع التأكيد على الزراعية والسياحة فكان إعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية وذلك بمساعدة رأس المال الأجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي هذا ما أدى إلى التبعية والإنخراط في الإقتصاد العالمي عن طريق التمويل من البنك الدولي، وهذا ما انجر عنه متاعب إقتصادية لفئات عريضة من السكان نتيجة الخوصصة وتقليص تدعيم مواد الإستهلاك الواسع.[1] وكذلك ليبيا وموريتانيا دول إنخرطت في سياسات إقتصادية طالما عرقلت تحقيق الأمن الإقتصادي وحتى الإكتفاء الذاتي في بعض المنتجات يكون ظرفيا أو عن طريق الإستيراد.

1- محمد أمين عجال لعجال، مرجع سابق الذكر، ص ص27-28.

الحواجز المحلية: فالتأمل في الإجراءات المحلية في كل بلد من المنطقة المغاربية يستنتج أن هناك حواجز وعراقيل تمنع تكثيف التبادل التجاري داخل المنطقة ومن الممكن أن نلخص هذه الحواجز خصوصا غير الجمركية كما يلي:

– الحواجز غير الجمركية: وهي المتكونة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية على الصادرات والواردات غير التعريفات الجمركية العادية مثل التراخيص المسبقة أو تحديد الأسقف أو تحديد القوائم السلبية، وهذه التدابير من شأنها أن تؤثر على التجارة الخارجية من حيث الكميات أي حجم التبادل وكذلك من حيث الأسعار، ونشير إلى أن الحواجز غير الجمركية تخلف من سلعة إلى أخرى وترجع الأمر معقدا بإعتبار إختلاف القواعد القانونية المسيرة للشأن الإقتصادي في كل بلد، وتضاف إلى هذه الحواجز غير الجمركية تلك المتعلقة بالإجراءات الداخلية في كل بلد مغاربي.

– عدم إعتبار تحرير تجارة الخدمات في إتفاقيات تحرير التجارة بين سائر الدول العربية وبالتالي المغاربية.

– لا توجد قواعد مدققة خاصة بشروط المنشأ.

– عدم تجانس الحواجز غير الجمركية بين الدول.

– عدم التقارب من حيث الأدوات الجبائية غير المباشرة المضروبة على الإيرادات بين الدول المغاربية.

– لا زالت هناك تعريفات جمركية على الإستهلاك.

– تراخيص القوائم السلبية وحواجز أخرى لازالت نشطة.

– أنظمة الدعم مختلفة بين الدول المغاربية فمنها الضمني ومنها الصريح وهي تؤثر سلبا على القدرة التنافسية وبالتالي على التجارة البينية.

– ويضاف إلى هذه العراقيل حيال تكثيف التبادل التجاري بين دول المنطقة المغاربية عدم إنسجام السياسات الإقتصادية الداخلية وعدم إنسجام الأنظمة النقدية والجبائية، وإلى إنعدام الأنشطة المصرفية والمالية بين هذه البلدان لتعطل الأنشطة التجارية وتمويل الإستثمار الأجنبي.

عدم تطوير مناخ الأعمال والنقص في الموانئ المتطورة والبنى التحتية واللوجستية.[1] فالدول المغاربية لم تحظر الشروط الإعدادية للإنطلاق أي أن الهياكل من هياكل نقل وإنتاج وتصدير وإستقبال وسياسات موحدة لا تزال ناقصة.

فالنقص الكبير وضعف هياكل السكك الحديدية والموانئ البحرية عرقلت من ترقية حجم التبادلات بين الدول المغاربية، فالنقل بالسكك الحديدية بين الدول الثلاث الكبرى المغرب تونس، والجزائر معلقة، والربط البحري غير موجود تقريبا، وهذا الغياب تقريبا كلي للخطوط البرية للنقل المباشر، جعل التنافسية ضعيفة لإرتفاع أكمان المواد بين الدول المغاربية.

صعوبات كبيرة تتلقاها عملية تمويل التبادلات البينية، بسبب اللاتحويل للأموال الوطنية أو العملة الصعبة، وفي هذه النقطة هناك اتفاقية منظمة سنة 1991 تتضمن إنشاء بنك مغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية ولم تقرها أي من الدول المغاربية.

كذلك لنقص الإتصال بين المتعاملين الإقتصاديين المختلفين، ومناظلي المنظمات غير الحكومية وممثلي الغرف الإقتصادية المتخصصة دور في تراجع المبادلات وتعمق التكامل ونقل الإجراءات ومناخ الشك الذي يطبع التقارير بين الإدارات المغاربية، حالت دون تنشيط التبادلات بين الدول المغاربية، زيادة على عدم وجود الرغبة السياسية في تنشيطها[2].لم يترجم تعدد الإتفاقيات التجارية بين البلدان المغاربية بتحرير كاف للمبادلات المغاربية ، هذه

1– علي الشابي، مرجع سابق الذكر.

2 –Mohamed Bossetta, op cit, P58.

الأخيرة بقيت معرقلة بفعل العديد من العوامل مما قلصت الإنسجام الإجمالي لمخطط التكامل الحالي من طرف هيئات إتحاد المغرب العربي ويمكن إرجاع ذاك للأسباب التالية:

1- تباعد السياسات الإقتصادية:

والتي تتمثل في الهيمنة القوية للدولة على الإقتصاد والمتماشية مع نموذج التنمية الذي تبنته أغلب الدول المغاربية، لقد إتجهت الدول المغاربية منذ تلك الآونة نحو حركية عامة نحو الإنفتاح والتحرير الإقتصادي بوتيرة تختلف من دولة إلى أخرى، حيث طبق كل من المغرب وتونس برامج التصحيح الهيكلي خلال سنوات 1983 و 1986 برعاية صندوق النقد الدولي وأبرما إتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي خلال فيفري 1996 و ماي 1996، أما الجزائر فقد ساهم اللإستقرار السياسي في إنحراف سياق أو مسار التحرير الإقتصادي خلال حوالي عشر سنوات، حيث لم يعتمد برنامج التصحيح الهيكلي سوى سنة 1994 ولم يصادق على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلاّ في أفريل 2002 (رغم الشروط المجحفة في حق الإقتصاديات المغاربية والتي لا يزال أثرها إلى اليوم في كثير من البلدان خاصة التي لم تتحرر من ديون هذه المؤسسة الدولية).

2- السياسات التجارية:

لقد وضعت البلدان المغاربية ترسانة من الحواجز غير التعريفية، كما تطرقنا إلى بعض أنواعها في السابق ومنها: شهادات الإستيراد ومراقبة الجودة المفروضة على الواردات بطريقة تمييزية وتعدد النظم الجمركية بين البلدان المغاربية ومن شأن هذه الإجراءات الرفع من تكاليف التبادل المتعلق بالمبادلات الخارجية وتعد ذات أثر سلبي على تنافسية الصناعات الوطنية وعلى حجم المبادلات، هذا وكما نلاحظ غياب تراكم قواعد المنشأ الذي دونه لا يمكن تحقيق تكامل تجاري وعدم وضوح الإجراءات شبه تعريفية (ضرائب إضافية، رسوم وضرائب داخلية على الواردات...) التي تفرضها عدة هيئات حكومية توجد هذه الترسانة من

الإجراءات غير التعريفية في قيد التفكيك بشكل متقدم وهذا بالموازاة مع مبدأ الحرية التجارية المتبناة من طرف البلدان المغاربية في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى جانب هذا فمعظم الشركات البحرية تابعة للقطاع العام، حيث بقي القطاع الخاص مترددا في الإستثمار في هذا المجال بسبب إرتفاع تكاليف الخدمات البحرية وقلة مردوديتها، مما جعل الدولة تمارس إحتكارا في تسيير هذه المنشآت.[1] لكن الملاحظ أن دور القطاع الخاص بإمكانه أن يساهم وبقوة في التجارة المغاربية لإعتبارات تكون رأسمالية محلية خاصة في الجزائر وبداية التوجه لنظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الملكية الخاصة والتي يمكن أن تشكل داعما ومساندا للقطاع العام بما يخدم الإقتصاديات المغاربية.

3- نقص المعلومات حول النظام التفضيلي:

يمثل نقص المعلومات المتعلقة بالإطار التفضيلي للتجارة مع البلدان الشريكة حجر عثرة أمام تحقيق الأهداف المنتظرة من هذا النوع من التعاون وكمثال على ذلك إستعمل المصدرون المغاربة (المغرب) الإتفاقيات التجارية والتعريفية المبرمة مع البلدان العربية والمغاربية على وجه الخصوص إستعمالا ضعيفا بسبب نقص المعلومات في الإطار التفضيلي 23 مليون دولار أمريكي أي معدل 13% من القيمة الإجمالية للمبادلات الخارجية للمغرب مثلث 71% من إجمالي الصادرات في النظام التفضيلي نحو البلدان النامية الشريكة وخلال نفس الفترة سجلت مبيعات البلدان المغاربية على مستوى السوق المغاربية متوسطا سنويا يقدر بـــ153 مليون دولار (36,2% من إجمالي الواردات في إطار النظام التفضيلي) مقسمة بين الجزائر 48,5%، ليبيا 31,2%، وتونس 20,4%.[2]

1- مراد صاولي، مكانة دول إتحاد المغرب العربي في النظام الجديد للتجارة العالمية مداخيل التفعيل والإستراتيجيات البديلة مرجع سابق الذكر، ص 233.

2- مراد صاولي، نفس المرجع، ص 234.

إضافة إلى عدم إكتمال الإطار المؤسساتي، فيمثل التشريع المتعلق بالمنافسة والذي يسمح بتجنب الممارسات المضادة للتنافس، العامل الأساسي المكمل لكل سياسة تحرير تجاري.

في هذا الإطار قامت البلدان المغاربية بشن قوانين متعلقة بالمنافسة هدفها الرئيسي حماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء وضمان شفافية المعاملات التجارية، إن تبني مثل هذه السياسات ضروري بالنسبة للمنطقة المغاربية، مادامت أن الأسواق المحلية ليست لها الحجم الكافي حتى تسمح بتحقيق المستويات المطلوبة وهي تحت ضغط المنافسة مما يدفع البلدان المغاربية للإلتزام بالسهر جديا على توفير الشروط المحلية للمنافسة.

ما زالت طرق الإستفادة من هذه التشريعات بعيدة عن المقاييس العلمية، فقد أنشأ نقص المنافسة في بعض القطاعات وضعية ربح لم تتشكل على حساب المستهلكين فحسب لكن كذلك على حساب القطاع الإنتاجي والذي أدت به أن يكون أقل تنافسية في الأسواق العالمية.[1] فالمنتوج الضعيف التنافسية لن يكون له عائد وهذا ما يؤدي إلى ضعف الوحدات وإنحسار عملها في تلبية السوق المحلي إلى تدعيم عملها بخبرات لرفع الجودة الإنتاجية شريطة عدم إستمرار السياسات الحمائية لبعض المنتجات مغاربيا مثلما نلاحظ في بقاءها مفروضة على قطاع النسيج والمواد الفلاحية الغذائية رغم أن هدف الإتحاد المغاربي في النهاية هو إتحاد إقتصادي عام وشامل[2] لتحقيق الأمن الإقتصادي المغاربي.

فرغم تحليلنا للمعوقات الإقتصادية المغاربية وتركيزنا على التحديات ذات المنشأ الداخلي أي تحديات تخص المغربيين أنفسهم إلاّ أن العوامل الخارجية كالشراكة الأورومغاربية والتي تطرقنا إليها سابقا تشكل وتبقى تشكل تحديات للتنمية القطرية بمنظومة مؤسساتها الضعيفة في مواجهة هذه الأوضاع الجديدة التي لا يمكن التخفيف منها إلاّ في إطار تعديل محتوى

1 - les enjeux de l'intégration maghrébine:
http//www.finance. gov. made pdf publication. Sen_cataloguedoctravaildoe_texte_intégraldt 90.pdf.pdf.P25, 20/03/2014, 21:14.
2 - Abdenour Benattar, Europe Maghreb. Op cit, P82.

وأهداف الشراكة الأورومغاربية بحيث تعكس التوازن في المصالح بشكل يجعل التباين مساهما في ترقية أشكال من الشراكة الإستثمارية كبديل للتوسع التجاري الحالي.

إن التحليلات السابقة تظهر مسارات التنمية القطرية المندمجة مع الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاقات شراكة إنفرادية تحت ضغط الظروف المحلية والدولية، وبالتالي فإن التخفيف منها يتطلب ضرورة مراجعة السياسات الحالية لصالح مسار التنمية التكاملية المغاربية التي تتعاون كتكتل إقتصادي مهم مع سائر التجمعات الإقليمية في إطار إتفاقيات شراكة تضمن تعظيم مصلحة جميع الأطراف من خلال إستراتيجية لمواجهة تحديات التعاون الشامل من أجل التنمية الشاملة المستدامة[1] ومنه الأمن الإقتصادي.

4-غياب الأسلوب العلمي:

إن من أهم الأسباب التي تحول بين الشعب العربي والوحدة، هو أن أسلوبهم في تحقيق الوحدة لم يكن أسلوب علمي يقوم على أساس من الواقع وطبقا لمراحل معينة بجدول زمني كما هو الحال بالنسبة لتجربة الوحدة الأوروبية، فأوروبا الغربية بدأت الوحدة الإقتصادية مندرجة على مدى إثنى عشر عاما حتى وصلوا إلى السوق المشتركة الأوروبية، ثم إنتقلوا بعد ذلك إلى تحقيق الوحدة السياسية، أما في هذهالحالة فبدأ بالوحدة السياسية الشكلية المفتعلة لأنها أسهل فيما يتعلق بالإعداد والتنفيذ، فالوحدة السياسية لا تتطلب أكثر من علم واحد وسلام وطني واحد، ومنظمات سياسية حكومية مشتركة ليست لديها قواعد شعبية.

من هنا فإن حدوث أي خلاف طارئ بين هذه الدول سيؤدي على الفور إلى أن يصبح العلم علمين والسلام الوطني سلامين إذ لو كانت هناك مصالح إقتصادية حقيقية مشتركة

1- صالح صالحي، مرجع سابق الذكر، ص ص39- 40.

ومتداخلة ما بين دول المغرب العربي لصمدت الوحدة وإستمرت رغم الخلافات السياسية والنزاعات التي تظهر بين الحين والآخر.[1]

فإعتماد الطريقة العلمية وفرق الخبراء سيوفر على الدول التي ترغب في بناء إندماج إقتصادي بهدف تحقيق الأمن الإقتصادي، عدم العودة إلى الخطأ وعدم تكرار نفس أسباب التعثر السابقة ويوفر لها تثمين المبادرات وحساب العوائد الناتجة عن أي تحرك بإتجاه التكتل وإندماج الوحدات الإقتصادية لأن نجاح هذا الإندماج يعود بالأساس على الشعوب المغاربية التي لازالت تنتظر.

المطلب الثاني: توجيهات عملية لتنشيط العمل المغاربي جهويا وعالميا

فمسألة تحقيق الأمن الإقتصادي تبقى ضرورة ملحة نظرا لإزدياد التهديدات المحيطة بالمنطقة المغاربية وتحقيق الهدف الأخير ما هو إلاّ خطوة أولية نحو تحقيق الأمن الشامل. ولدينا حاليا عدة أمثلة إستطاعت أن تروض الظروف الإقليمية والدولية وتخرج من هذه المعضلة لكن ذلك بمجهودات جبارة وبإيمان كبير بحجم الخطر وواجب التغيير.

فالأمن الإقتصادي له عدة آليات للتفعيل بداية بـــ:

1- الشروع في دراسة خطة تنموية مغاربية:

وهي في الميدان الإقتصادي أهم الدراسات الواجب المبادرة بها وتحتاج إلى قدر كبير من الوضوح في باب رسم الأهداف المشتركة والوسائل المطلوبة والآجال والمراحل وتتطلب أيضا بالخصوص القدرة الفائقة على إحكام التناسق وتنظيم الترابط بين الخطة المغاربية وبين كل واحدة من الخطط الوطنية، فليس من المتيسر وعلى أمد زماني لا يقل عن عشرية كاملة

1- كفاح عباس رمضان، تفعيل إتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية، مرجع سابق الذكر، ص

أن تكون الخطة الإنمائية الجهوية خطة بديلة من الخطط القطرية ولعل إحدى صيغ هذا الترابط لا تكمن في توزيع الأدوار ولا في تقاسم المشاريع وإنما فيما تختص به الخطة الجهوية من صلاحيات التنسيق بين الخطط الوطنية.

تنسيق يبدأ بالتطابق بين الفترات الزمنية ويسعى إلى تعديل الإختلالات في التوازنات القطاعية الكبرى وصولا إلى تنسيق الأهداف النوعية والكمية وإلى إحكام التنسيق بين الوسائل من موارد الطاقة ومن تمويل الإستثمارات ومن تزود بالخامات والسلع نصف المصنعة.

وقد إرتأت الحكومات المغاربية من المراحل الأولى التفكير في الإندماج في بداية الستينات أن تعمل على التنسيق بين خطط التنمية الوطنية وفكرت في إنشاء لجنة المخططين بإشراف وزراء التخطيط، وكذلك فإن الدخول في دراسة تمهيدية لخطة تنمية مشتركة هو مشروع لا ينطلق من فراغ بل له سابقة في التفكير وفي العزم ومن أبرز مظاهر التغيير البديل الذي نرومه في البناء المستقبلي أن يستند هذا البناء إلى خطة تنموية مشتركة تكون في أهدافها وفي مشاريعها القطاعية وفي وسائلها ومراحل إنجازها كالعمود الفقري لإحكام عرى التضامن والتعاون بين شعوب المنطقة.[1]

تفعيل دور الطاقة:

فالتركيز على الطاقة لأنها المورد المتوفر أوليا وكذا لميزته التي تنفرد بها الدول المغاربية خاصة ليبيا والجزائر، ويعتبر تنظيم تعاون مستمر في مجال الطاقة بين أوروبا وأقطار إتحاد المغرب العربي من أهم المسالك الواعدة لتحقيق شراكة مصلحية بين الصفتين وسيكون على الأقطار المغاربية أن تنتهز الفرص التي برزت نتيجة تشييد أنابيب الغاز لتمكين عبور الغاز الجزائري نحو أوروبا من أجل إقرار سياسة مغاربية والمساهمة في

1- مصطفى الفيلالي، مرجع سابق الذكر، ص 116.

وضع سياسة أورومغاربية في مجال الطاقة (وتحويل عائدات الطاقة لتفعيل الإقتصاد القطري والمغاربي من جهة).

لا شك أن الموارد الغازية الجزائرية هي التي تمثل العنصر الأساسي لهذا التعاون الجهوي المحتمل، وتدل كل البيانات أن نسبة الصادرات عن طريق الأنابيب الغازية ستزيد مستقبلا سواء عن طريق معبر المتوسط (ترانس ميد عبر تونس أو نحو إيطاليا وسلوفانيا) أو عن طريق المغرب (أوروبا عبر المغرب) ونحو إسبانيا والبرتغال وفرنسا.

ولا شك أن إكتشاف إحتياطات جديدة للنفط والغاز بالجزائر سيؤدي إلى تحسين موقع المنطقة المغاربية إزاء السوق العالمية في مجال الطاقة.[1] فأهمية الطاقة تكمن في إرتفاع قيمة عائداتها المالية التي وجب أن توجه على شكل إستثمارات ومشاريع تنمية محلية قطرية إضافة إلى توظيفها مغاربيا عن طريق خلق صناديق تنمية ترتكز في تمويلها منها، وتخدم الإنتاج في القطاعات الزراعية والصناعية حسب الميزات التي تتوفر عليها كل دولة وحسب التكلفة التي يقدرها المشروع ثم توجه المنتوجات للتبادل بعد تحقيق المعدلات المطلوبة من المشاريع هذه.

كما أنه من الممكن تعزيز مشاريع الطاقة جهويا وذلك نظرا للنمو السريع المتوقع في إحتياجات الطاقة في البلدان الواقعة إلى الجنوب من البحر المتوسط مقارنة بنظيراتها في أوروبا، ومن شأن هذه المشروعات أن تعزز من دول المغرب العربي الثلاث إلى حدّ كبير إذا كانت مصحوبة بمشاريع صناعية قائمة على الغاز بإعتباره مادة خام أو مورد للطاقة بالتعاون مع الشركاء في الإتحاد الأوروبي.

– ضرورة العمل على تنويع الصادرات وبصفة خاصة الصادرات التي تملك فيها هذه الدول ميزة نسبية مثل الصناعات التي تعتمد على قطاعات النفط (البتروكيماويات).

1– فتح الله أو لعلو، مرجع سابق الذكر، ص 223.

– ضرورة تشجيع ودعم القطاع الخاص ليكون له دور فعال في تنمية قطاع الصادرات.

– العمل على إعادة ترشيد إستخدام الإيرادات النفطية والفائض التجاري في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية الأخرى كما أسلفنا (عملية توظيف العائد).

– بالموازاة مع هذا يجدر بالدول المغاربية أن تقدم على التحرر المالي من خلال إصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية بشكل فعال على المستوى الدولي وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمة المالية قبل الولوج في عملية التحرير المالي والإقتصادي، وذلك بالتحول إلى الإندماج وتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة والإستفادة من مزايا الحجم الكبير ووصولها إلى أحجام تقترب من المؤسسات المالية الأجنبية والوقوف بوجه ممارستها الإحتكارية.[1]

– فإصلاح النظام المالي والمصرفي المغاربي كفيل بالتسيير الجيد للعوائد المالية الناتجة عن التصدير سواء للخامات أو لغيرها، ويحولها لمشاريع منتجة دون حبسها في البنوك أو إعادة توجيهها كطلبات تجهيز وإستيراد مما يقلل من قيمتها، كما أن إصلاح النظام المالي بفعل جهاز الإستثمار وتنقل رؤوس الأموال بين المغاربية مما يحفز المستثمرين على تشغيل أموالهم في المنطقة المغاربية دون غيرها.

نحو القضاء على الإقتصاد الريعي:

إن المدخل إلى إيجاد نمط تنموي بديل هو في رسم سياسات عامة جديدة تهدف إلى التخفيف من وطأة إقتصاد الريع على الحياة الإقتصادية لمجتمعات الإتحاد المغاربي ويمكن تعريف الإقتصاد الريعي بالإقتصاد الذي تتمحور فيه النشاطات الإقتصادية على إيرادات متأتية من موارد طبيعية أو من نشاطات لا تتطلب جهدا إنتاجي إبداعي وذا قيمة مضافة

1– مراد صاولي، الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بالإنفتاح المالي للدول المغاربية في إطار إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية دراسة قياسية لإقتصاديات الجزائر، ليبيا، تونس، مرجع سابق الذكر، ص 212.

عالية وذلك على خلاف إنتاج السلع والخدمات ذات محتوى تكنولوجي مكثف والتي تتطلب ممارسة كفاءة علمية وتقنية متصاعدة وتحتاج إلى بنية متطورة في مجال التدريب المهني وتجهيز وتوجيه القدرات البشرية بالإضافة إلى كل ما يلزم من بنية تحتية صناعية وتقنية كفيلة بتأمين القدرة التنافسية وتحقيق عروض واسعة من السلع والخدمات المطلوبة في الأسواق الدولية.[1]

إذ لا يمكن الإستناد إلى البيانات الحكومية حول كل إحتياطي الصرف أو معدل النمو فهذان المعدلان لا يعكسان بتاتا قدرة الدولة الإقتصادية في الدول المغاربية، فالدول الثلاث تونس، المغرب والجزائر، تمران بمعدل نمو مقبول، إلا أن هذا لا يدل على معدل الأمن الإقتصادي الذي يجب أن نقيسه وفق التنوع العام في الموارد والخدمات وتنافسية الشركات المغاربية ومدى قدرة الثبات أمام الأزمات الإقتصادية.

والحقيقة أن الإقتصاديات العربية عاشت قرونا طويلة في ظل الإقتصاد الريعي العثماني الذي كان مبنيا على دفع الأقاليم أموالا أميرية للسلطان، مستوفاة في معظم الأحيان من الفلاحين، ثم على الإقتصاد الريعي الذي فرضه الإستعمار الأوروبي، سواء عبر النشاطات الإستيطانية أو عبر إحتكاك عدد محدود من كبريات الشركات الأوروبيين لإستغلال الموارد الطبيعية أو الخدمات العامة مثل النقل والبريد والكهرباء والمياه، و ضف إلى ذلك، إن وطأة النظام الإقتصادي الريعي كانت قوية للغاية وقد ورثته دول الإستقلال التي أصبحت هي تستغل مصادر الريوع خاصة بعد أن أممت سواء الحيازات الزراعية المملوكة سابقا من رعايا الدولة المستعمرة أو منشآت الشركات الإحتكارية التي كانت تدير الخدمات العامة.

1- جورج قرم، كيف نفعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة، ندوة الاندماج المغاربي تحفيز وتنشيط الإقتصاد، تونس في 2012/06/23، أنظر:
http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=tunis%20june%202012.pdf
(20/02/2014, 20:49), P02.

وفي الحقيقة ما ينقص السياسات العامة في دول الإتحاد المغاربي هو وضع أهداف وطنية لبناء قدرة إنتاج التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي توسيع القطاع الصناعي الحديث وقطاع الخدمات ذات القيمة المضافة العالية وهذا ما فعلته دول جنوب شرق آسيا مستلهمة النموذج التنموي الياباني العائد للقرن التاسع عشر والذي جددته كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وأخيرا الصين الشعبية، وقد تميزت كل هذه التجارب بشراكة قوية ذات الأبعاد الوطنية بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تطبيق خطط لإكتساب القدرة على إنتاج السلع والخدمات ذات المحتوى التقني والتكنولوجي الرفيع بخطوات تدريجية ومدروسة بحيث تتطور بالتدريج البنية الصناعية والمعرفية في آن واحد، بالترابط والتنسيق، حتى الوصول إلى قدرة تنافسية في جميع القطاعات الإقتصادية، من قطاع الصناعات الثقيلة مثل صناعات الحديد والصلب وإنتاج السفن، إلى الصناعات الإلكترونية وصناعة الإتصالات والخدمات المعلوماتية المتصلة بهما، هذا بالإضافة إلى صناعة الغذاء وصناعة الترفيه، وهي جميعها صناعات وخدمات ذات طلب مكثف عالميا[1].

مثل هذه الإستراتيجية تتطلب الإقلاع عن تركز الإستثمارات في القطاعات المرتبطة بالريوع التقليدية (عقارات، نفط،غاز، بيتروكيماويات مراكز التبضع (MALLS) للدخول في الإستثمارات التكنولوجية الطابع والإبتكارية التي يمكن أيضا أن تولد في نهاية المطاف سيلا من الأرباح الهامة الناتجة عن الريع التكنولوجي المكتسب والذي يؤمن مئات الآلاف من فرص العمل للعنصر الشاب المتعلم. وهذا يتطلب بدوره تغييرات جسيمة في السياسة العامة، وبشكل خاص في السياسة الضريبية لكي تكون الضريبة عامل تعادل في الربحية بين النشاطات في القطاعات التقليدية وبين الإستثمار في القطاعات الصناعية والخدماتية الحديثة التي تتطلب زيادة من نوع آخر، يجب أن تدعمها الدولة بشتى الأساليب، بما فيها إنشاء

1- جورج قرم، نفس المرجع، ص03.

صناديق إستثمار تابعة للدولة تقدم جزءا من الرأسمال والقروض الميسرة لشركات القطاع الخاص التي تنوي الدخول في مجال التكنولوجيا الحديثة بشكل جدي ومتكامل وليس بشكل هامشي وعبر العقود بالباطن مع الشركات متعددة الجنسيات.

وهناك أدبيات مؤسسات التمويل الدولية و بعض الأدبيات الإقتصادية العربية تروج لفكرة بناء إقتصاد المعرفة كحل سحري لتدني الأداء الإقتصادي والقدرة التنافسية في الإقتصاديات العربية (والمغاربية)، غير أن لا فائدة من إقتصاد المعرفة خارج وجود بنية صناعية وخدماتية متطورة ووجود الكفاءات والمهارات المتعددة التي تتطلبها، هذا لأن المعرفة النظرية خارج إطار التطبيق والبيئة العلمية والتكنولوجية لا تقيد، والبرهان على ذلك هو نزيف الأدمغة الذي تعاني منه، إذ أن عشرات الآلاف من الشباب الجامعي المتعلم لا يجد فرص العمل اللائقة بمستوياتهم الجامعية لكي يطبقوا معارفهم العلمية والتقنية بروح إبتكارية، لذلك قد تكون فكرة الدخول في إقتصاد المعرفة مجرد شعار إذا لم يرافق بخطة متكاملة تنفد أهداف وطنية متفق عليها بين القطاع العام والقطاع الخاص، بغية حالة إستنفار القوى البشرية في خدمة الإقتصاد الوطني وتحقيق مستوى عمالة كاملة[1].

العدالة الإجتماعية والحكم الراشد المغاربي كضامن لتوزيع متوازن للمكاسب:

فالمكاسب التي تجنيها الدول المغاربية من أي نشاط إقتصادي سواء على المستوى القطري أو المغاربي ككل، يجب أن ترافقه العدالة الإجتماعية والحكم الراشد، فكثير من الدراسات ترى بأن اللاديمقراطية التي تطبع الدول المغاربية كثيرا ما كانت حجر عثرة أمام تقدم التنمية الإقتصادية وتحقيق الأمن الإقتصادي، فالسمة التي كانت بارزة في الكثير من المجتمعات المغاربية خاصة تونس و المغرب، حيث توجد طبقة ملاك رأسماليين يسيطرون على قطاعات الإنتاج ومتحالفة مع الأنظمة الحاكمة وتستفيد من تدفق الريع، بينما طبقة

1- جورج قرم، نفس المرجع، ص 04.

الغالبية في المجتمع هي طبقة لا يمكنها الإستفادة من الريوع، ففي المغرب تحيط جيوب الفقر بكبرى المدن وفي تونس تسيطر طبقة معينة على القطاع السياحي، وأما ضواحي المركبات السياحية فهي في حالة تحت خط الفقر، إن هنا نجد أن الديمقراطية الغائبة غيبت التوزيع العادل الذي يضمن للمواطنين المغاربيين أمنهم الإقتصادي وحتى الجزائر التي كانت بعيدة عن هذه النماذج، نجدها تتجه الآن لهذه الحالة، فمع ظاهرة الإنفتاح الإقتصادي، تم توزيع الريوع على بعض الفئات المحسوبة على تيارات سياسية معينة أو على مناطق بذاتها وبداية تآكل الطبقة الوسطى، هذه الطبقة التي تعتبر صمام أمان الإقتصاد والدولة ككل، لأنها تضمن اليد العاملة النشيطة وتضمن تزويد الإقتصادات المغاربية بالإنتاج عن طريق الورشات الصغيرة والمتوسطة والتي تتماشى مع حجم الثروة لدى هذه الطبقة، إضافة إلى مساهمتها بنسبة هامة في الإستهلاك للمنتوجات مما يوسع السوق.

كما أن الأنظمة التي تتمتع بصفة الحكامة السياسية، تكون ضامنة للحكامة الإقتصادية فتكون المنافع الآتية من العوائد الإقتصادية متدفقة في جميع الجهات والأقطار وتوزيع الريوع يكون مضمونا لكل الفئات، فالديمقراطية بجميع أنواعها تجعل النظام السياسي يبحث عن صالح المجتمع ويجعل من قضية الأمن الإقتصادي أولوية بما أنها مطلب شعبي، والظاهر في قضية الأمن الإقتصادي المغاربي أن الشعوب المغاربية كلها موحدة حول هذه الرؤية وأنه لا مناص من تحقيق الأمن الإقتصادي بالتكامل المغاربي وهذا للإستفادة من الميزات النسبية لكل المناطق التي تشكل المنطقة المغاربية ككل، فما الذي جعل هذا الطموح يؤجل إلى هذا الوقت؟

المشكل الجزائري المغربي والذي ترك أثر على المشروع الإندماجي المغاربي والسبب الأول عدم الإحتكام للقواعد الديمقراطية، فالعلاقة الجزائرية المغربية ينظر إليها دائما كفاعل

رئيسي لتعثر المنطقة ككل، فالمغرب يروج أن الصراع مباشرة مع الجزائر.[1] ويتبع بذلك سياسة التخريج لمشكل إقتصادي هو الفشل في تحقيق أمن إقتصادي قطري ويحوله إلى مشكل سياسي مع الجزائر.

والعدالة الإجتماعية هي من القيم الأساسية لتأمين لحمة المجتمع والتمكن بالتالي من التوجه لتحقيق الأهداف الوطنية وتوطين وتملك العلم والتكنولوجيا. ولإنجاح عملية التوطين هذه لابد من أن تساهم كل الفئات الإجتماعية في إنتشار وتملك التقنيات الحديثة، سواء الصناعية منها، أو الزراعية والغذائية، أو تلك المتعلقة بالخدمات ذات المحتوى التقني الرفيع.

إن تطور القدرة على الابتكار والتقدم في التكنولوجيا يجب أن يكون مبنيا على ممارسة إجتماعية جماعية، بحيث تخلق البيئة المناسبة على كل المستويات والمناطق الجغرافية والمهن المختلفة، لكي ينتقل المجتمع من حالة السكون والتأخر العلمي إلى حالة النشاط المتكامل الإبداعي وذات الوتيرة العالية في مجال التقنيات الحديثة.[2]

هذا على الصعيد القطري، في حين بين الدول المغاربية المشكلة لإتحاد المغرب العربي المعطل والتي لازالت هناك مشاكل خاصة على الحدود أو حول الموارد الحدودية مثل الجزائر وليبيا، بينما تسيطر مشكلة الصحراء الغربية دائما على الجزء الأكبر من هذه المشاكل إذ يبقى حلها مطروحا في حلين متضاربين، حيث تطلب المغرب حق الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، بينما الجزائر تدافع عن حق تقرير المصير في ظل المواثيق الأممية، وتتحول بهذا الصحراء الغربية إلى رهان للأمن الوطني في ظل تبادل التهم

1 – luis martinez et les autres, le Maroc, l'union du Maghreb arabe et l'intégration régionale : http://www.euromesco.net/euromesco/images/paper67fra.pdf (22/03/2014, 13 :50), P09.

2– جورج قرم، مرجع سابق الذكر، ص06.

والمتاجرة بالقضية مثلما حاولت المغرب خلق مشكل للجزائر بأنها داعمة الإرهاب، وفي قضية زعيم الجيا (GIA) المجموعة الإرهابية المسلحة.[1]

هذا التصعيد جاء في وقت كانت فيه المبادلات الإقتصادية المغاربية تشهد أحسن أوقاتها لهذا وجب تثمين إمكانية خلق أي مشروع إقتصادي مغاربي في إطار الإتحاد حتى تتمكن الدول هذه من طرف أنظارها إلى الأمور ذات الجدوى والتكلفة الأكثر من بقاءها في حالة خلاف.

الأمن الإقتصادي عن طريق الإتحاد المغاربي لا بديل عنه:

فالأمن الإقتصادي كمطلب لا نستطيع أن نتكلم عنه دون الكلام عن وجوب تفعيل التكامل الإقتصادي الكلي بين الدول الخمسة المكونة للمجموعة المغاربية وهذا يقع على عاتق الشعوب كما الحكومات بخلقها للشروط الملائمة للديناميكية الإقتصادية بين المغاربية ولإنجاح ودعم ومرافقة المبادرات المسجلة ضمن البناء المغاربي وفي إطار سيادي من هذه الدول إدراكا لمصالحها مع إحتفاظ كل حكومة بمستوى مساهمتها في هذه المبادلات وتوقعاتها للخطر في حالة إذا ما وقع لأن البناء المغاربي يجب أن يكون على الأقل حياديا وبإمكانيات مغاربية.[2]

فالبناء المغاربي يجب أن يكون دائما تجربة داخلية، حيث تقضي الدول المغاربية على مشكل الإتصال سواء عن طريق الحكومات أو المجتمع المدني أو أرباب العمل والمتعاملين

1 – Abdenour. Benantar, comment expliquer un dispositif de blocage au Maghreb: http//www.amadusonline. orgimages stories amadus ,28/03/2014,20 :00 .

2 – Zakia Daoud, manifeste pour une relance de l'intégration économique maghrébine : http://care-dz.org/wp-content/uploads/2013/01/Manifeste-Pour-Une-Relance-De-l-Integration-Economique-Maghrebine.pdf,22/02/2O14,21:12.

الإقتصاديين كل من جهته، لأن إحياء إتحاد المغرب العربي إقتصاديا هو إحياء لأمن المنطقة الإقتصادي، لأن الظروف الدولية أصبحت شديدة التغير والمراهنة على مورد واحد تعتبر تعريضا للمنطقة للفوضى الإجتماعية الناتجة عن تزايد المطالب بتحسين الظروف المعيشية.

فإذا كانت المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين دول المغرب العربي تفرض توجها حاسما نحو تفعيل إتحادها، فإن العوامل الإقليمية والدولية تدفع بالإتجاه نفسه، فالتحدي الكبير هو تحقيق منطقة تجارة حرّة وإندماج إقتصادي كلي يوفر القوة التفاوضية عالميا، حتى إن إقتضى الأمر صياغة برنامج لإعادة التأسيس للإتحاد.

قد لا يكون التأسيس المطلوب مقصورا على تجديد المضمون ومعتمدا على تفضيل العوامل الثابتة على العوامل الظرفية المتحولة وإعادة النظر في صيغة التركيب، إن الصيغة الرائجة اليوم في التصور المستقبلي لمشروع إتحاد المغرب العربي تكاد تنحصر في الجمع العددي بين وحدات سياسية متباينة تنفرد كل واحدة منها بخصائص ذاتية.

إن الممارسات الوطنية لدول المغرب العربي لا تزال تعتمد منذ إستقلالها وحتى الآن منطق المصلحة الوطنية وما تسلكه من سبل الخصوصية والإعتزال، فإتخذت كل دولة طريقا خاصا في مجال التنمية الإقتصادية والسياسية التربوية والنظم الإجتماعية ولم تتبع منهج التشاور وتنسيق المواقف فيما بينها وحتى معالجة القضايا المشتركة كقضية التعريب أو التعليم أو قضية الأيدي العاملة ومشكلة الهجرة العمالية إلى الخارج.

ولا يمكن كذلك الحديث عن وحدة المغرب العربي في ظل السياسات المتبعة على صعيد العلاقات الإقتصادية المختلفة، إذ المغرب العربي لن يستمر إلاّ إذا تم وضع خطة وحدوية لسياسة دولة تجاه المجموعات الإقتصادية الأخرى، فوجب التنسيق في المذهبية الإقتصادية وتوحيد الإتجاه في المخططات الإنمائية وفي التكامل الإنتاجي.[1]

1- كفاح عباس رمضان الحمداني، تفعيل إتحاد المغرب العربي رؤية مستقبلية، مرجع سابق الذكر، ص 26.

إن تكلفة غياب إتحاد إقتصادي مغاربي مكلفة للدول المغاربية ككل، وهذا ما يبين حجم العائد لدعم إعادة تفعيل الإتحاد خدمة للأمن الإقتصادي في المنطقة.

طغيان المشاكل السياسية وأولويتها يعتبر أكبر عائق في وجه تطور المبادلات المغاربية.

إنحصار المبادلات المغاربية في النسبة الضئيلة جدا لا يعكس حجم الإمكانات المغاربية بل يدعو للنقاش حول أسباب ومعوقات التكامل أكثر.

هناك إمكانية تجاوز العائق السياسي أمام المبادلات فيتم تركها تسير بحرية بين المتعاملين الإقتصاديين المغاربة والمستهلكين، لأن الخلافات السياسية المغاربية ليست خلافات شعوب بل خلافات أنظمة.

كثرة وتعدد الرهانات التي إنخرطت فيها الدول المغاربية خارج المنطقة المغاربية لم يستطع خلق البديل الإقتصادي لها وتحقيق الأمن الإقتصادي أي أن أولوية حل المشاكل وبعث الاتحاد المغاربي لازالت ملحة.

الإبتعاد عن الحل السياسي للمشاكل الإقتصادية وتوكيل تقنيين مغاربة كفيل بإيضاح الرؤية حول حجم العائد المحتمل وقوة الوحدة الإقتصادية بعد الإندماج.

برنامج إعادة التأسيس مطلب ضروري في ظل غياب التنسيق لفترة طويلة بين المتعاملين والحكومات المغاربية لأنه سيحدد نقاط الخلاف السابقة.

خلاصة الفصل الثالث:

نستخلص من كل ماسبق أن العلاقات الإقتصادية المغاربية كانت في أحسن رواق عند بداية مرحلة التكامل كما أن التكامل المغاربي ليس وليد اليوم.

الهياكل الإقتصادية التي نتجت عن إتفاقية مراكش وحتى التي بعدها ليست معيبة والدليل على ذلك أن المشكل لم يكن في التنظيم .

إستبعاد الشعوب المغاربية عن العملية الإندماجية جعل العملية تسير من طرف السياسين الذين غالبا ماكانوا يعرقلون التكامل عند أول خلاف.

الإمكانيات الإقتصادية المغاربية متنوعة ومتكاملة الشيئ الذي يجعلنا نتفاءل دائما بإمكانية عودة التكامل وتجاوز الحساسيات السياسية المعرقلة.

تجاوز الخلافات السياسية يكون بالإنخراط في مشروعات ذات العائد الكبير والتي عائدها يتجاوز الإستمرار في الخلاف فيتم إحتواءه.

المشروعات الإقتصادية الإقليمية غير المغاربية كمشروع برشلونة ومشروع الشرق أوسطية أثبتت فشلها وإنتقلت لعلاقة تبعية وبالتالي وجب فك الرابطة هذه لصالح التوجه الوحدوي المغاربي.

تفعيل دور القطاع الخاص ضروري جدا في الحالة المغاربية لأن المتعاملين الإقتصاديين تدفعهم ضرورات الربح عكس الحكومات التي تربط المشاريع الإقتصادية دائما بتحسن العلاقات المثال هو قضية الحدود المغربية الجزائرية.

الهوية الواحدة الإسلامية الأمازيغوعربية بإمكانها أن تلعب دورا هاما في دفع وتفعيل العلاقات الإقتصادية المغاربية وبالتالي رأب الصدع الذي أحدثته السياسة وكان له أثر سلبي على الأمن الإقتصادي المغاربي.

إن التكامل الإقتصادي العربي يعتبر خيارا إستراتيجيا لتحقيق النمو والتقدم للأقطار المساهمة، وتتضح أهمية التكامل في توسيع آفاق ومجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الإقتصادية للهياكل القطرية، كذلك فتح قنوات الإتصال والتبادل بين الأطراف المتكاملة وفي موقعها المتميز في القدرة التفاوضية ورفع التنافسية و مواجهة التطورات العالمية التي تكتسي صفة الهيمنة والإنتقال المتسارع للصدمات الإقتصادية ومنه إنتشار اللاأمن الإقتصادي، فالعناصر التي تشكل الأمن الإقتصادي العربي كالقطاع الزراعي وجب التنسيق فيما بينها في كل الدول الشيء الذي يجعل من التكامل فيها يتجنب التأثيرات التي قد تنجم عن السياسات الجديدة التي يفرزها التكامل على القطاع الزراعي في أي دولة ما، إن التكامل الزراعي العربي والتكتل بين الدول العربية من شأنه أن يخفف من الآثار السلبية المحتملة للإتفاقيات الزراعية التي تضعها المنظمة العالمية للتجارة ودعوات التحرير الكلي التي تعمل من أجلها المؤسسات الإقتصادية الدولية وتفرضها على الدول العربية، فتحقيق هذا التكامل سيؤدي حتماً إلى زيادة قدرة قطاع الزراعة في الوطن العربي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية العربية، كما يوفر شروطا وحافزاً للدول العربية لتحديد مجالات وأولويات العمل الزراعي العربي المشترك من منطلق اقتصادي يرعى مصالحها.

ونلاحظ من خلال دراسة لواقع الصناعة هي الأخرى في المنطقة العربية، أن السعي نحو تحرير الأسواق والمبادلات التجارية الخارجية سيحتم على الدول العربية توجيه مدخراتها وطاقاتها لتنمية قطاع الصناعة التصديرية في الوطن العربي، وهذا يتطلب إتباع سياسة إقتصادية ترعى المبادرة الفردية ولا تهمل إنجازات القطاع العام بل تثمنها وتوفر لها سبل الإستقرار والاطمئنان، فالكثير أو معظم الدول العربية ترى أن إنحسار دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية في فترة الستينات والسبعينات وحتى منتصف الثمانينات قد حد من إمكانيات تطوير الصناعة العربية.

ولتتمكن الدول العربية من مواجهة الظروف الجديدة في ظل تنامي التوجه العالمي لابد من توسيع أسواق السلع الصناعية العربية لتتجاوز الحدود القطرية باتجاه السوق العربية الموسعة أي بعد تحقيق معدلات هامة من التنمية الصناعية القطرية وجب التوجه للتصدير عربيا ثم عالميا أي تفضيل المنطقة العربية أوليا على التوجه خارجها كمرحلة أولى، وحتى القطاع الخدماتي تعتبر فيه أغلب الدول العربية من التي تفوق وارداتها صادراتها إلا أن إمكانية التبادل البينية العربية موجودة في الكثير من الأحيان ولو في موضوع العمالة الناقصة في الدول الخليجية .

فمن خلال تحليلنا لواقع الأمن الإقتصادي العربي ووضعية الإطار التكاملي والرهانات العولمية التي تواجه الأمن الإقتصادي وكذا من خلال تعمقنا مع النموذج المغاربي الذي يعتبر أنجح تكتل جهوي بالنظر إلى ما يتوقعه منه نستطيع الإجابة على الإشكالية:

أن الدول العربية تشهد حالة إستمرار اللاأمن الإقتصادي المزمن نظرا لغياب المعطى الأساسي والأولي وهو غياب التنمية القطرية التي عرقلت من مباشرة سياسات تبادلية ناجحة فكانت هده الأقطار تحاول تلبية العجز السلعي باللجوء إلى الإقتصاديات العالمية الأخرى مما خلق حالة من التعطل في المشروع التكاملي العربي لصالح إستفادة الإقتصاديات غير العربية كما جعل الدول العربية في حالة فقدان للسيادة الإقتصادية وبالتالي الإستسلام لشروط المؤسسات الإقتصادية الدولية بالإنفتاح عالميا وتجاهل المشروع التكاملي العربي الذي يعتبر البديل الذي يوفر لهذه الدول القوة التفاوضية مع هذه المؤسسات التي تعمل لصالح تقوية نفود الشركات المتعددة الجنسيات التي تكرس بدورها التقسيم الدولي للعمل .

أزمة الأمن الشامل في المنطقة العربية سوف تتركز نتيجة إستمرار أزمة الأمن الإقتصادي لمحوريته على غرار الأنواع الأخرى، وقد دل على ذلك الإظطرابات التي تعرف

في لغة الإعلام بالربيع العربي والتي تبدأ عادة بالمطالبة بتوفير الضروريات المعيشية وتحسين الأوضاع الإقتصادية ثم تنحرف مشكلة أزمة أمن مجتمعي حادة .

إن الإتحاد المغاربي بإنخراط دوله في الشراكة الأورومتوسطية كرس التبعية لصالح الضفة الشمالية وأجل إستمرار البناء الإقتصادي المغاربي كما عمق من أزمة اللاأمن الإقتصادي المغاربي بالنظر لما تجنيه الدول الأوروبية على حسابه سنويا من خلال علاقة كاسب خاسر فالعائد من الشراكة عكس أهداف ميثاق برشلونة بتحقيق منطقة تنمية وإزدهار.

إن التوجه الفردي الأحادي لدول المغرب العربي عند إمضائها لإتفاقية الشراكة يؤكد أهمية التكامل المغاربي وضرورته فتوجهها فرادى يكرس الضعف التفاوضي .

فالفرضيات التي إعتمدتها الدراسة بداية بالفرضية الرئيسية التي نجدها فرضية صحيحة إلى حد ما بإضافة توفير شرط الفصل في قضية التنمية القطرية في داخل كل دولة عربية لتجنب سيناريو الإنكسار .

والفرضية الثانية خاطئة في الشق المتعلق بالإستهلاك الفردي فالدول العربية معلوم أن الكثير منها يقوم بتلبية الحاجيات الإقتصادية والإستهلاك عن طريق الإكتفاء بالإستيراد خاصة الدول النفطية والأخرى لها ميزات نسبية في الإنتاج فليست كل الدول العربية تعاني من العجز في الإستهلاك الفردي أما في الشق الثاني وهو الإنتاج الإقتصادي فإذا أخذناه إجمالا فنقول نعم يبقى بعيدا عن المعدل العالمي للدول المتطورة لعدم توفر الدول العربية على هياكل إقتصادية قوية ومركبات إنتاجية.

والفرضية الثالثة صحيحة إذ أن الأمن الإقتصادي العربي مرتبط وبقوة بالأمون الأخرى ولابد من تحقيقه كرهان للمرور لتحقيق الرهان العام وهو الأمن الشامل .

الفرضية الرابعة صحيحة لأن التكتل أصبح سمة الإقتصاديات المتقدمة التي إستطاعت ترويض العولمة والإستفادة من إمتيازاتها المتمثلة في السرعة والتشابك ولنا في الحالة الآسيوية أحسن الأمثلة على ذلك.

والفرضية الخامسة والمتعلقة بالتكامل المغاربي فرضية راجحة لأنه حقيقة لعبت القضايا السياسية المتمثلة في الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية وإقدام المغرب على إستعمال قضية الإرهاب في وقت كانت التبادلات المغاربية تشهد أحسن أوقاتها ففوتت الظروف السياسية إكمال المشروع المغاربي وأجلته رغم الإيمان العميق للشعوب المغاربية به والتطلع لتحقيقه.

فقد تعرضت الدراسة بالعرض والتحليل لمفهوم التكامل ونظرياته من خلال التعرض إلى مختلف التنظيرات الخاصة بالإندماج الإقتصادي وعلاقة العولمة كمعطى عالمي بالتكاملات الإقتصادية البينية كما عمدت الدراسة إلى إستعراض حالة الأمن الإقتصادي العربي وإسقاط نظريات التكامل الدولي على الواقع العربي، وتناولت الدراسة في الجزء الثاني منها إمكانيات النهوض بتكامل إقتصادي عربي فعال من خلال تحليل الإمكانات الطبيعية والبشرية، وتناولت توجهات العمل التكاملي العربي من خلال إستعراض العمليات الوحدوية للإقتصاديات العربية من مجلس التعاون الخليجي إلى التكاملات الأخرى بالمنطقة العربية هذا من جهة ومن جهة أخرى حللت الدراسة التوجه الآخر للإقتصاديات العربية نحو العولمة أو التوجه الخارجي من خلال التوجه نحو المزيد من الإندماج في الإقتصاد العالمي خاصة في إطار أهداف منظمة التجارة العالمية، و في الفصل الثالث تناولت الدراسة بالبحث والتحليل حالة الإتحاد المغاربي، بالبحث في إمكانيات قيام تكامل إقتصادي مغاربي، وحللت الدراسة معوقات قيام تكامل مغاربي فعال، وكلفة غياب هذا التكامل في منطقة إستراتجية ولهذا بحثت في سبل تفعيل الإتحاد المغاربي ليصبو إلى مقام التكاملات الدولية الفعالة.

فالضرورة في منطقة المغرب العربي أن يتم التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف وتفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل وخلق ثقافة إيجابية بين مواطني أقطار المغرب العربي تدفع بالإرادة السياسية خاصة وأن البنية التشريعية قد تم تحقيقها من خلال معاهدة إتحاد المغرب العربي.

و يمكن في الأخير رصد مجموعة من الملاحظات و الإستنتاجات التالية:

– إن الإندماج الإقتصادي العربي يعتبر مطلب ومطمح الشعوب العربية منذ بداية مسيرتها نحو الإستقلال ويبقى دائما أن تشرك هذه الشعوب في بناء أول خطوات التكامل والأمن الإقتصادي لأنها في النهاية المستفيد منه.

– الخلافات السياسية بين العربية ليست حول قضايا التنمية وبالتالي لو توجه هذه الموارد التي توجهها الدول هذه للتسلح نحو خلق برامج إقتصادية يكون العائد أحسن ويتحقق بعدها الأمن الشامل لأن تقوية الجبهة الداخلية العربية يمر عن طريق إشباع الرغبات الإقتصادية للشعوب فيتوفر عنصر الرضا على الحكومات وتدير هذه الشعوب وجهتها عن ممارسة المعارضة غير الفعالة التي تستنزف الموراد وتعرقل التنمية.

- تفعيل العمل المغاربي المشترك والسعي إلى إستكمال بناء مؤسسات الإتحاد.
- تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع القطاع الخاص، وضرورة إدخال إصلاحات على القوانين المنظمة للإتحاد المغاربي في إتخاذ القرارات لتوفير قاعدة قادرة على تفعيل القرارات والإجراءات الإقتصادية المشتركة .
- تجنب الخلافات السياسية وفق مرحلية ومقاربة واقعية للمصلحة و المصلحة المشتركة.
- ضرورة التكيف مع التحولات الدولية في المجالين الإقتصادي والسياسي.
- تحقيق المرونة و التوافق بخلق الأرضية القانونية الملائمة و التشريعات الصلبة التي تسمح بتحقيق التكامل والدفع به.

- العمل على إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر والحرص على إستكمال المشاريع المغاربية الكبرى.
- أهمية حرية إنتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل.
- توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الإقتصادية للهياكل القطرية، و مواجهة الأزمات لأن آثارها تتعدى الجوانب الإقتصادية لتشمل الجوانب الإجتماعية و السياسية .
- فتح قنوات الإتصال والتبادل بين الأطراف لرفع القدرة التنافسية في مواجهة التطورات العالمية.
- أهم شيء في التكامل هو إشراك النخب التي يعود عليها بالفائدة هذه النخب الإجتماعية التي تصبح هي الدافع والفارض على حكومات الدول بعدم الرجوع في الخطوات التكاملية إلى الوراء فتثمن كل خطوة وهذه الفئات الإجتماعية تشمل المستثمرين الإقتصاديين كما تشمل المستهلكين فيضمن الإستقرار في السوق لمدة طويلة لبعده عن التأثيرات .
- تبيئة المشاريع التكاملية وهذا معطى جد مهم إذ أن جل المنظرين للتكامل يشيدون بالنمودج الأوروبي ويدعون إلى تبنيه مثلما هو مع نسيانهم لدور البيئة المحلية هده البيئة التي يجب دراستها والتنبؤ بمخرجاتها وتفهم خصوصياتها جيدا لأن الكثير من التجمعات الناجحة ليست بالضرورة إتبعت النهج الأوروبي والحال هكذا مع التكامل الآسيوي وحتى دول أمريكا الجنوبية والشمالية ففهم خصوصيات وإدراك مكونات البيئة ضروري جدا للإقدام على أي خطوة بإتجاه التكامل.

1- باللغة العربية:

الكتب:

1-القرآن الكريم

2- ابراهيم محمد عبد الرحيم، **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2008،

3- تشودو فيسكي ميشيل، **عولمة الفقر**، تعريب محمد مستجير مصطفى، الطبعة1، مكتبة الأسرة، مصر، 2012،

4-بيليس جون ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص804.

5- ابراهيم عمر العفاس، نظريات التكامل الدولي والاقليمي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،

2008

6- دويرتي جيمس، بفالنسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985

7- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، ط1، دار حافظ، الأردن،2000

8- برقاوي أحمد وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003

9- حتي ناصيف يوسف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت1985،

[10]– إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة، والتكتلات الإقليمية البديلة، ط1، عربية للطباعة والنشر، القاهرة، 2000،

11–العساف أحمد عارف ، محمود حسين الوادي، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

[12]الخزرجي تامر كامل محمد ،المشهداني ياسر علي ابراهيم ، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004

13- أسعد عبد المجيد وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009[1]

14– الفتلاوي سهيل حسين ، العولمة وآثارها في الوطن العربي، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2009،

[15]– أبو ستيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004

16– برقاوي أحمد وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، ط1، مكتبة مدبولي، مصر، 2004

[17]- فونتانال جاك، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي، مدخل إلى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود براهم، ط1ن ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009

[18]- السيد يسين وآخرون، العرب وعصر العولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،

[19]– فان شربنبرغ نورمان، (ترجمة حسين عمران)، فرص العولمة، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002،

[20]– ثورو ليستر(ترجمة: فايزة حكيم، أحمد منيب)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ط1، الدار الدولية للاستمارات الثقافية، مصرن 2006،

21– حاتم حميد محسن، تناقضات العولمة، ط1، دار كيوان، دمشق، 2004،

22- الجميلي حميد، صالح أبراهيم، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، ط1، أكاديمية الدراسات العليا[1]، طرابلس، 2005،

[23]– سعدون حمادي، **مشروع الوحدة العربية، ما العمل**، الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،

[24]– بن علي جمعة بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010،

[25]– البيلاوي حازم، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، الطبعة 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الامارات، 2002،

[26]-جراح بدر أحمد ، قضايا معاصرة في العولمة (التربية/سياسة الاقتصاد)، ط1، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009،

[27]– الدجاني برهان، الأخرس شفيق، عامر شريف، **المصالح الإمبريالية والأجنبية في الوطن العربي**، الطبعة1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999،

[28]- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية(منظماتها، شركاتها، تداعياتها)، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،

[29]- نوري منير، السياسات الاقتصادية في عصر العولمة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،

[30]- فليح حسين خلف، العولمة الاقتصادية، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010،

[31]– طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية (التنمية، التكامل، النفط والعولمة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،

[32]- النجفي سالم توفيق (وآخرون)، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005،

[34]-الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،

[35]- عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، ط1، درا الكتاب الحديث، القاهرة، 2011،

[36]–شيحان شهاب حمد ، مخيف جاسم حمد، محمد صالح جسام، التكامل الاقتصادي العربي والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة مع التركيز على مشروع التكامل الشرق أوسطي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد26، جامعة تكريت، 2012،

[37]-بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر أوروبا الحلف الأطلسي)، ط1، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005،

[38]- -عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، ط2، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا، 2006،

[39]- الأقداحي هشام محمود ، في تحديات الأمن القومي تاريخي سياسي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،

[40]-مهنا محمد نصر ، الامن القومي العربي في عالم متغير، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996،

[41]- غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي(دراسة في مصادر التهديد الداخلي)، ط1، دار مجدلاوي، مصر، 1993،

[42]- غريفيتش مارتن ، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، مركز الخليج للأبحاث (ترجمة ونشر)، الإمارات، 2008،

[43]-معراف اسماعيل ، الوضع الاقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط1، منشورات ANEP، الجزائر، 2009،

[44]- مصطفى عثمان اسماعيل، الأمن القومي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009،

45-اللوزي سالم وآخرون، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الطبعة 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2009،

[46]- عبد الحي وليد، **معوقات العمل العربي المشترك**، الطبعة1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987،

[47]- المخادمي عبد القادر رزيق ، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل**، الطبعة 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009،

[48]- **التكامل الاقتصادي العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، أوراق ومناقشات الندوة التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتمويل مشترك مع مؤسسة فريدريش الألمانية، الخرطوم، 13-15 فيفري 1989، تونس، أكتوبر 1989،

[49]- سالم توفيق النجفي، **اقتصاد العولمة مقاربات اقتصادية للعولمة وما بعدها**، الطبعة1، دار النفائس، بيروت، 2010،

50- رواء زكي الطويل، **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي**، الطبعة1، دار زهران، عمان، 2009،

51-المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جامعة الدول العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2005،

52- دليل الممارسات الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، ديسمبر 2007،

53- أعمال ندوة الأمن العربي الأوروبي: **التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، من 09 إلى 11 جانفي 1996، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس،

المجلات:

1- فاطمة تواتي بن علي، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الاقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، العدد6، 2008،

2- سليمان بلعور، **دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية**، مجلة الباحث، العدد8،الجزائر ' 2010،

3- حوحو سعاد، **واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية**، العدد11، 2012،

4- علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، 2003،

05- رانية ثابت الدروبي، **واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم24 ، العدد1، 2008،

[06]– جميلة الجوري، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5، جامعة الجزائر 2006

[07]- عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، عدد01، 2002،الجزائر

[8]- أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، **العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد86، 2011،

[9]- مهدي سهر غيلان، **تقييم التجارة العربية البينية باستعمال نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد9، العدد4، 2007،

[10]- بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي الزراعي وتحديات منظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد6، 2008،

[11]- يوسف سعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد3، جوان 2008، جامعة البليدة، الجزائر،

[12]- سمير الشيخ علي، العولمة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد18، العدد الاول، سنة2002،

[13]- كمال رزيق، **الأزمة المالية مفهومها أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،

[14]- حبيب محمود، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد16 العدد2، 2000، ص ص 279،

الأطروحات والرسائل:

[1]- حامد أحمد مال، **العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اختصاص العلوم السياسية، جامعة سانت كليمنس العالمية، قسم العلوم السياسية، 2009،

[2]- خليفة موراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، 2006،

[3]- كامل بدن صالح، **التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة من 1985 إلى 2030** رسالة مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كلمنس، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، اقتصاد، 2012

4- فتيحة شيخ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة، مذكرة لنيل درجة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006، ص41.

[5]- ***مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة*** دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، 2002،

6- محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر,2005

[8]- محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني (أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الأمنية)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية والقيادة الأمنية،2006

[9]- كمال منصوري، عيسى خليفي، **اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة: المقومات والعوائق**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد4، الجزائر، 2005،

التقارير:

[10]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2009(تحديات أمن الأنسان في البلدان العربية)**، ص

[11]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2011

[12]- البشير شورو، **الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لدعم الأمن البشري**، الطبعة2، منشورات اليونسكو، باريس 2005، ص 40.

الملتقيات والأيام الدراسية:

[13]- عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة أسباب التعثر وشروط الانطلاقة**، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب المنعقدة في الجماهرية الليبية، جامعة ناصر الأممية، حول العرب والعولمة، 23-28 جويلية1999،

14- يحيى بكور وآخرون، تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، حلقة نقاشية من 12 إلى 2009/04/23

المواقع الإلكترونية:

[15]- منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية، الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، أنظر:
WTO-and-economic-www.abahe.co.ukresearch-papers
globlization.pdf.pdf.

[16]- منظمة التجارة العالمية، الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، أنظر:

le 02/01/2013 à 21 :13.www.kau.edu.sa

[17]- فريد كورتل، **الأزمة العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية**، أنظر:
.http://www.jinan.edu./bconfmoney1kourtel.pdf.pdf

[19]- محمد توفيق عبد المجيد، الإقليمية في إطار العولمة المالية (ماذا بعد الأزمة العالمية)، جامعة المنصورة، كلية الحقوق،in
Demoportel, mons-edu.eg/law/fac/images/files/magasine/17/05/2012, 10 :00.

[20]- حسين غازي، النظام الاقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي، انظر:
06/12/2013 à 21 :08.http://www.wafainfo.pspdfghazia.pdf.pdf.le

[21]- حسان حضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا**، ص 3، أنظر:
ww.arab-api.orgimages publication PDF s 8484-develop-bridge33.pdf.pdf

[22]- سهام شيهاني، رضوان مسموس، **الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، أنظر:
http://abocolloque5.voila.net68sihemchihani.pdf.pdf.

[23]- أحمد مكي، الجدوى الاقتصادية للتعليم في عصر العولمة، أنظر:
http : www.yemen-nic.info/contenants éducation/studios//22pdf, consulté le 19/12/2013,

[24]- محمد بن يوسف، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **آثار الأزمة المالية العالمية على الصناعة العربية**، أنظر:
.www.iktissadevents.comfils...aef09-binyoussef.pdf

[25]- الهادي المبروك السويح، **المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاساتها عربيا**، أنظر:
http://elc.zu.edu.joconfsessions13.pdf.pdf

الجرائد:

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، **الأزمة الاقتصادية في اروبا وراء الربيع العربي**، الشروق اليومي، العدد 4264، 22 جانفي 2014،

2– جريدة الخبر، المؤتمر الثاني عشر لمؤسسة الفكر العربي "فكر 12"، دبي، **هاجس البطالة في مقدمة الأشغال**، عدد 7274، 2013،

[3]– **جريدة الخبر**، الجمعة 6 ديسمبر 2013،

باللغة الفرنسية:

الكتب :

1- yves lacost, **questions de géopolitique. L'islam la mer. L'Afrique** N1. La découvert et la librairie général français, 1988,

2- Mohiédine hadhri, **la grande zone arabe de libre échange et les perspectives d'intégration sud-sud en méditerranée**.cetima-tunisie.2001.

3- Yves Michaud, qu'est-ce que ka globalisation ? édition Odile Jacob, Pris, 2004,

4–Georges Mutin, **le monde arabe jace au défi de l'eau**,

institut d'études politiques de Lyon, Lyon, 2009,

المجلات:

1–Jean-François d'Agusan. **Le monde arabe dans la crise**. Revue machrek Maghreb.

-2David Bolduc, antoni ayoub, la mondialization et effets : rerue de la littérature, universite de loral quédec, canada, nevembre2000

التقارير:

[1]− rapport sur le développement de la région mena de l'éveil politique a l'éveil économique dans le monde arabe :**la voie de l'intégration économique**, voir :
vastement report-fr.pdf.pdf. http://mimarseille.org-srccmi-tradein

المواقع الإلكترونية:

1−Gabrielle Marcau et Mohamed limem, les pays arabes et le − processus d'ACC a l'organisation national du comerce(OMC) in : www.cedroma.usj.edu.lbpdfomc marceaupdf.pdf.
2-Kaddour ben Taher, enjeux de l'intigration régioale pour la coopération douanière, djenana el-mitak, le 26/04/2011,
http : mimarseille.org sectl-wk2tl-session2-1-2/17/11/2013/11 :00. –
3-Alaoui Younes, Gharbi Salah, base théorique de l'intégration économique régionale, des éco, un blog, frfiles2007, 06 intégration économique régionale, PDF Alaoui Younes, Gharbi Salah, PDF ; 16/11/2013/09 :00h.
[4]− Gonzalo Exribano-euro-méditerranéen versus arabe intégration : Le 03/01/2014 à 10 :03. are they compatible?

5-Pierre Bertmaud, intégration économique et gouvernance international, in :
http :hal.arcmives-ouvertes.fr.doc.50035.9058. PDF,

6-Gérard Kébabjian, les sept piliers de la Mondialisation économique :
In. www.redcelsofurtado. Edu. Maxarchivos. Pdf, kebab8pdf,

باللغة الإنجليزية:

الكتب:

المجلات:

التقارير:

المواقع الإلكترونية:

1- Nasser Zaidi, arabeconomic integration, anawakning to remouve barriers to prosperity, erf, working paper, series, in : ,www.erf.org.eg/cms/up.lauds/pdf/0322-final.pdf

2 - Simon REICH, what is globalization, working paper, kellog institute. 1998, http:kellog.nd.édupublications working papers, wps261,pdf,

3- Marianne Stone, security according to Busan, a comprehensive sécurity analisis in : http : geest.msh.paris.fr/mgpdf/fsecurity-for-buzan.mp3, pdf. 11/11/2013, 9 :00h.

4- jack. Donnelly, realism and international relation, in : issets cambring.
Org/97805215/92291/sample/9780521292/291wsc,00pdf.

5- Moyen-Orient et Afrique du nord : définir
la voie a suivre in : http://www.imf.orgexternalerencmpubsftreo 2013.
Mcdmena0513.pdf.pdf.